

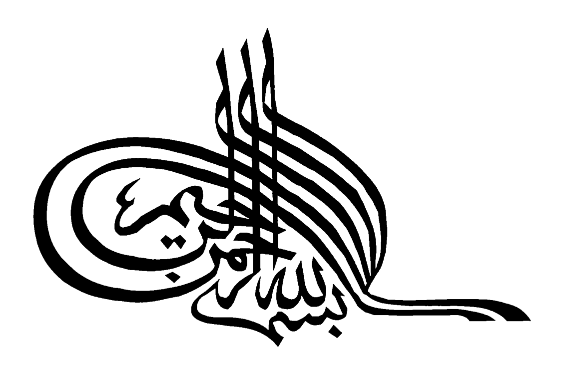
آية الإنذار وحديث الدار

حفريات معرفية في دعوى النص الإلهي المبكِّر على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه



محمد سالم الخضر

آية الإنذار وحديث الدار


بسم الله الرحمن الرحيم

آية الإنذار وحديث الدار

«حفريات معرفية في دعوى النص الإلهي المبكِّر على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه»

محمد سالم الخضر

آية الإنذار وحديث الدار

محمد سالم الخضر

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ/٢٠١٧م



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية - الخبر
eyadmousa@gmail.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

الحمدُ لله القويِّ المتين، الظاهر القاهر الحق المُبين، لا يعزب عن سمْعِه أقَلُّ الأنين، ولا يخْفَى على بصرِه حركَاتُ الجَنِين، ذَلَّ لكبريائِه جبابرة السلاطين، وبطلَ أمَام قدرتِه كَيدُ الكائِدين.

أحمدُه سبحانَه حمدَ الشاكِرين، وأسأله معونَة الصابِرين، وأسْتَجِيرُ بِهِ من العذابِ المُهين، وأشهد أنْ لا إلٰه إلَّا الله، الملكُ الحقُّ المُبين، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه المصطفى الأمين، صلَّى الله عليه وعلى صاحِبه أبي بكرٍ أول تابعٍ من الرجال على الدِّين، وعلى عمرَ القويِّ في أمر الله فلا يَلِين، وعلى عثمانَ زوجِ ابنتِي الرسولِ ونِعْمَ القرِين، وعلى عليٍّ بَحْر العلومِ الأنزع البطين، وعلى جميع آل بيت الرسول الطاهرين، وعلى سائِر أصَحابِه الطَّيِّبين، وعلى أتباعِه في دِينه إلى يوم الدين، وسلَّم تسليماً.

أما بعد؛ فإنّ الله تعالى قد خصَّ عليّاً ﵁ بفضائل مخصوصة، وشرَّفه بسوابق شريفة، فمناقبه كثيرة، وفضله عظيم، وقدره نبيل.

زَهِدَ في الدنيا وقد أتته راغمة، ورَغِب في الآخرة فنال منها الجزاء الأوفى.

وإنَّ الله تعالى ورسوله ﷺ له مُحِبان، وهو لله وللرسول مُحِب، لا يُحِبه إلا مؤمن تقي، ولا يبغضه إلا منافق شقي.

وهو في هذه وتلك، أكبر في نفوسنا من أن ندلَّ عليه وعلى فضله، وعِلمه وسيرته.

قد جُمع له الشَّرف من كل جهة، ليس من خصلة شريفة إلا وله منها النصيب الأوفر، حتى قال فيه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة[(١)]: كان له والله ما شاء، من ضرس قاطع، السِّطَةُ[(٢)] في النسب، وقرابتُهُ من رسول الله، ومُصاهرته، والمسابقة في الإسلام، والعِلم بالقرآن، والفقه في السُّنَّةِ، والنَّجْدَةُ في الحرب، والجُود في الماعون[(٣)].

وهو ابنُ عمٍّ رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة رضي الله عنها، وأبو الحسنين، ريحانتي النبي ﷺ.

وأول من آمن بالنبي ﷺ[(٤)]، ووقف إلى جانبه منذ البداية متحملاً ألوان الأذى والمشقة، وبقي ظهيراً له في مواقفه وشدائده.

فثبت مع رسول الله ﷺ يوم أُحد مع الثابتين حين انهزم الناس، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ سوى تبوك، لمَّا استخلفه النبي ﷺ على أهله بالمدينة.

مناقبه كثيرة؛ لا يملُّ من ذكرها المحب العارف، وإنما يحار بأيها يبدأ.

واعلم ـ حفظك الله وأرشدك ـ أنّ كثيراً من الناس عن تدبير هذا الإمام غافلون، لا الذين غلوا فيه يعرفونه المعرفة الصحيحة، حين يحتجون به على الخصوم، ويوسعون الناس عذراً عند تضايق الأمر عليهم فيه، ولا الخوارج الذين هم عليه ينقمون، والمكفرون له من هذه المارقة؛ يعرفون ذلك التدبير، وقد كانوا من خاصّة جنده من المحقّقين وأصحاب البرانس[(٥)]

---

(١) عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة القُرشي المخزومي، ولد بأرض الحبشة، وله رؤية وشرف، وكان من أقرأ أهل المدينة لكتاب الله وأقومهم به. (تاريخ الإسلام للذهبي: ٢/ ٨٥٢).

(٢) أي: من أوسط الناس حسباً ونسباً. (النهاية لابن الأثير ـ (سِطَةٌ)).

(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السُّنَّة (٤٤٩).

(٤) دلت على ذلك روايات عديدة، ذكرها النسائي في (خصائص أمير المؤمنين علي) وابن عبد البر في (الاستيعاب)، فعلي رضي الله عنه أول من أسلم بعد خديجة رضي الله عنها، وأبو بكر رضي الله عنه أول من أظهر إسلامه، قال ابن عبد البر في (الاستيعاب ٣/ ١٠٩٢): «والصحيح في أمر أَبِي بَكر أَنَّهُ أول من أظهر إسلامه؛ كذلك قال مُجَاهِد وغيره».

(٥) هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دراعة أو جبة أو ممطر أو غيره. وقال الجوهري: هو قلنسوة =

دون غيرهم، فيرتدعون عن إكفاره وشتمه وخلعه؛ وقد كان ينبغي لمن خالف عليّاً مرّة ـ حفظك الله ـ وهو مستبصر في نفسه ثمّ تبيّن أنّ الحق معه، أن يرتدع عن الاستبصار في أمر آخر فلا يدري لعلّ السبيل فيه كالسبيل فيما قبله[١].

ولا أظن أنَّ أحداً من أصحاب النبي ﷺ ناله من حيف المبغض وكذبه، وجهل الغالي وافترائه ما نال علياً رضي الله عنه!

فإنَّ الناصبة[٢] ما تركوا قبيحاً إلا ونسبوه إليه، ومن عجائب ما زعمته كذباً عليه أنه لم يكن يصلي، وقد كان رضي الله عنه أول الناس إسلاماً، وأول من صلَّى مع رسول الله ﷺ[٣].

ولذا تقرأ متعجباً في (تاريخ الطبري) قول أحد جند الشام في ليلة الهرير ـ وهي آخر ليالي وقعة صفين ـ لهاشم بن عتبة المرقال[٤] حامل راية علي رضي الله عنه في تلك الوقعة: «فإني أقاتلكم لأنَّ صاحبكم لا يصلي كما ذُكِرَ لي، وأنتم لا تُصَلُّون أيضاً. . .»، فأجابه: «قولك: إنَّ صاحبنا لا يصلي، فهو أول من صلَّى مع رسول الله، وأفقه خلقِ اللهِ في دينِ الله، وأولى بالرسول. وأمَّا كل من ترى معي؛ فكلهم قارئ لكتاب الله، لا ينام الليل تهجداً، فلا يغوينك عن دينك هؤلاء الأشقياء المغرورون»[٥].

وقد كان أهل العلم نشطين في التصدِّي لانحراف الناصبة عن أبي السبطين علي رضي الله عنه، فكانوا يجهرون بالتحديث بفضائله الثابتة، وإظهار ما له من مناقب قد تخفى على كثير ممن لا عناية لهم بها من العامة، فكان **سفيان**

= طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، وهو من البرس ـ بكسر الباء ـ القطن، والنون زائدة. وقيل: إنه غير عربي. (النهاية لابن الأثير ـ (برنس)).

(١) الرسائل السياسية للجاحظ ص٣٧٧ بتصرف.

(٢) النَّصبُ: بُغض علي رضي الله عنه وعداوته، والانحراف عنه. (انظر: الكشاف للزمخشري ٤/ ٧٧٢).

(٣) خصائص أمير المؤمنين علي (٥).

(٤) وهو: هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، وُلد في حياة النبي ﷺ، ولم تثبُتْ له صُحْبة، وشَهِد اليرموك وأصيبت عينُه يومئذٍ، وشهد فتح دمشق، وكان أحد الأشراف. (تاريخ الإسلام ٢/ ٣٣١).

(٥) تاريخ الطبري ٥/ ٤٣ ـ ٤٤.

الثوري (١٦١هـ) يُحدِّث بها في البصرة والشام[(١)]، **وإسماعيل بن عيَّاش (١٨١هـ)** يَقرأُها على الناس في حمص حتى كان السبب في كفِّهم عن انتقاص عليٍّ[(٢)]، وكان **علي بن المديني (٢٣٤هـ)** يُظهِرها في البصرة[(٣)]، **والنسائي (٣٠٣هـ)** يُحدِّث بها في دمشق[(٤)]، بل إنَّ منهم من كان يتقصَّد التحديث بها في الأسواق والمواطن التي يكثر فيها الناصبة[(٥)].

وقد قال **الإمام أحمد (٢٤١هـ)** في مناقب أبي السبطين علي رضي الله عنه: «ما جاءَ لِأَحَدٍ من أَصحاب رَسُول الله ﷺ من الفضائل ما جاء لعليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[(٦)].

وقال غير واحدٍ من أهل العلم[(٧)]: «لم يُروَ في فضائل أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحِسان ما رُوي في فضائل علي بن أبي طالب»[(٨)].

وذلك أنَّ أمير المؤمنين عليَّاً رضي الله عنه عاش بعد سائر الخلفاء حتى ظَهَر له مخالفون، وخرج عليه خارجون، فاحتاج مَن بقي مِن الصحابة إلى رواية ما سمعوه في فضائله ومراتبِه ومناقبِه ومحاسنِه ليردُّوا بذلك عنه ما لا يليق به مِن القول والفعل[(٩)].

---

(١) حلية الأولياء ٧/ ٢٦ ـ ٢٧، وانظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ٢/ ١١٨.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٥٢٤، وتاريخ دمشق ٥٠/ ٣٦٦، ووفيات الأعيان ٤/ ١٣٠، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٢٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٢١، وتهذيب الكمال ٢١/ ١٧، وسير أعلام النبلاء ١١/ ٤٧، والوافي بالوفيات ٢١/ ١٢٦.

(٤) قال الوزير ابن حنزابة: سمعت محمد بن موسى المأموني ـ صاحب النسائي ـ قال: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمٰن النسائي كتاب (الخصائص) لعلي رضي الله عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب (الخصائص) رجوت أن يهديهم الله تعالى. انظر: وفيات الأعيان ١/ ٧٧، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٩.

(٥) في (تهذيب الكمال ٥/ ١٦) أنَّ عطاء بن مسلم الخَفَّاف قال: إنَّ سفيان بن سعيد الثوري قال لي: إذا قدمت الرقة، فاجلس في سوق الأحد واذكر فضائل علي عليه السلام، فإنَّ الإباضية بها كثير.

(٦) المستدرك للحاكم (٤٥٧٢)، ومناقب الأسد الغالب لابن الجزري (١).

(٧) حُكي هذا عن: الإمام أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري.

(٨) الاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ١١١٥، وفتح الباري ٧/ ٧١.

(٩) تاريخ دمشق ٤٢/ ٤١٨.

كان بنو أُمَيَّة ينالون منه[1]، وينتقصونه، فما زاده اللهُ بذلك إلا سُمُوّاً وعُلُوّاً ومحبةً عِندَ العلماء[2]، وكلمَّا أرادوا إخماد مناقبه وهدَّدوا من حدَّث بها؛ لا يزداد إلا انتشاراً[3].

ولما جرت العادة أنَّ كلَّ غُلُوٍّ تقابله رَدَّةُ فِعلٍ معاكسة، تماثله في الجهل والبغي بغير الحق، مُحرِّكةً في النفوس كوامِن الحنق المخرج عن حيِّز الاعتدال، كان من الطبيعي أن تتطرف فئة ممن توالي عليّاً رضي الله عنه، فتشقى بِنِسبتها له المناقب التي تضع ولا ترفع، والفضائل المنحولة التي يغلب على كثير منها كونها من ضُرُوب المستحيلات، كما قال الحافظ ابن الجوزي: «فضائله الصحيحة كثيرة؛ غير أنَّ الرافضة[4] لم تقنع، فوضعت له ما يضع ولا يرفع»[5]، وقد أورد في كتابه (الموضوعات) بعضاً منها.

وقال الحافظ الذهبي في التعليق على حديث مكذوب في فضائل علي رضي الله عنه: «قد أغنى الله عليّاً عن أن تُقرَّر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل»[6].

وحديث الدار الذي تتناوله هذه الرسالة، من جُملة الأحاديث التي نُسِبت لعلي رضي الله عنه تحقيقاً لهذا الغرض الذي حذَّر منه العلماء.

---

(١) ليس المراد (بنو أمية) كلّهم، ففيهم أخيار وصلحاء، وإنما الكلام عن بعض ملوكهم وأمرائهم، وقد قال الإمام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى ٤/٤٤٨) للمغل بولاي: «لمَّا كان بنو أُميَّة ولاةَ البلاد؛ بعضُ بني أُميّة يَنصِبُ العداوة لعليّ ويسبُّه، وأما اليوم فما بقي من أولئك أحد».
وقال الحافظ الذهبي في (السير ٥/١١٣): «في آلِ مروان نصبٌ ظاهرٌ سوى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه».

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر ٣/١١١٨.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٤٦٤.

(٤) الرفض مصطلح يقابل (النَّصب)، فهو بغض الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعداوتهما، والانحراف عنهما. وأول من أطلقه على من يغلو في أبي السبطين علي رضي الله عنه ويتناول الشيخين رضي الله عنهما هو الإمام زيد بن علي بن الحسين رحمه الله إذ رفض قومٌ الخروج معه لتوليِّه الشيخين، فقال: رفضتموني، وسمَّاهم الرافضة. فبات المصطلح لصيقاً بكل من غلا في علي رضي الله عنه وتناول الشيخين رضي الله عنهما بسوء. وهذا هو المشهور في سبب إطلاق تلك التسمية، وفي سبب ذلك أقوالٌ أخرى.

(٥) الموضوعات ١/٣٣٨.

(٦) ميزان الاعتدال ٢/٤١٧ وانظر كلام الحافظ ابن حجر أيضاً في: الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٤٦٥.

واقتضى كونه من أكثر أحاديث فضائل علي رضي الله عنه شهرة ورواجاً في كتب الدعاية المذهبية، واستخداماً في الاحتجاج والمناظرة؛ أن يُفرد بالدراسة والبحث، تنزيهاً لصاحب الشريعة الغرّاء صلى الله عليه وسلم عن أن يُنسب إليه وإلى شِرعته هذه الأباطيل، وانتصاراً لمقام علي رضي الله عنه من أن يُساء إليه بمثلها.

والله تعالى الموفق لما فيه الخير.. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المؤلف

تمهيد

تعدد إطلاق تسمية «آية الإنذار» على آياتٍ من كتاب الله تعالى، فأُطلقت التسمية على قول الله تبارك وتعالى[(١)]: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وأُطلِقت على قوله تعالى[(٢)]: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ١ ـ ٢].

وإنما نعني بآية الإنذار في هذا البحث قول الله جلَّ في علاه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤].

أما «حديث الدار» الذي نشير إليه؛ فرواه قومٌ عن أبي السبطين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفيه: إنه لـمَّا نزل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾، جمع النبي ﷺ بني عبد المطلب وخاطبهم بقوله: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي، ووصيي، وخليفتي فيكم؟**»، فأحجم القوم عن ذلك إلا علي بن أبي طالب، وكان أحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً، إذ استجاب لرسول الله ﷺ قائلاً: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ النبي ﷺ برقبته، وقال: «**هذا أخي، ووصيي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**».

---

(١) انظر: الكرماني (٧٨٦هـ) في الكواكب الدراري: ١/١٤١، وابن الملقِّن (٨٠٤هـ) في التوضيح ٣/ ١٩، وبدر الدين العيني (٨٥٥هـ) في عمدة القاري ١/ ٢٠٩.

(٢) انظر: المناوي (١٠٣١هـ) في فيض القدير ٢/ ٦٢.

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قدْ أمرك أن تسمع لابنك وتطيع.

حديث الدار في كتب العقائد:

لا يلحظ القارئ المتفحص في أدبيات جمهور المسلمين اهتماماً بحديث الدار؛ كالذي يلحظه في أدبيات الإمامية[1]، فهو عند الإمامية أول مواطن النص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والممهِّد لما بعده، كما يقول **المرجع الديني**[2] **الشيخ جعفر السبحاني**: «إنَّ النبي ﷺ هو الذي بذر فكرة الإمامة في حديث الدار عندما نزل قوله سبحانه: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾»[3].

وبنحوه قال **د. نور الدين الهاشمي**: «إنَّ حديث الدار كان أول خطوة لتبيين منزلة الإمام علي عليه السلام، ومن ذلك الوقت سعى النبي لإظهاره تدريجيّاً وإعطائه مكانته الخاصة في المجتمع الإسلامي»[4].

ومردُّه إلى أنَّ الحديث ـ وإن حفلت به كتب السُّنَّة والسير ـ فإنه لا يُعدُّ عندهم من جُملة الصحيح الذي يُنظر فيه ويبحث في تقريراته، كما سيأتي بيانه.

وهو عندهم ـ على فرض صحته ـ لا يرقى إلى أن يكون دليلاً على الإمامة العظمى (الخلافة) بعد رسول الله ﷺ، بل على فضل أبي السبطين رضي الله عنه

---

(١) حتى على مستوى التسمية، فإنه لا يُعرف في كتب القدماء والمتأخرين من جمهور المسلمين تسمية هذا الحديث بـ«حديث الدار».

(٢) (المرجع الديني) أو (آية الله العظمى) في المصطلح الشيعي الاثني عشري، يُطلق على من بلغ عندهم رتبة الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية، وتصدّى للإفتاء العام بنشره آراءه الفقهية فيما يُعرف بـ(الرسالة العملية) التي يُوجهها لعموم مقلّديه في العالم، وعليهم وجوباً التقيّد بها والتديّن بأحكامها في ضوء ما تبناه المرجع، وعادةً ما تُسبق هذه الأحكام الفقهية بعبارة: (عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل)، تأكيداً على هذا المعنى الذي يعني أنّ أعمال العامي الصالحة إن لم ترجع إلى تقليد مرجع معتبر أو احتياط (أي: اجتهاد مجتهد) فإنَّها باطلة ولو وافقت الشرع الحنيف. وستأتي الإشارة إلى الفرق بين لقبي (آية الله) و(آية الله العظمى) وأننا نُعبِّر بالأول عن المجتهد غير المُقلَّد، ونُعبِّر عن المجتهد المُقلَّد بالمرجع الديني.

(٣) رسائل ومقالات ص١٤٢.

(٤) تأريخ الشيعة بين المؤرخ والحقيقة ص١٥٧.

وكونه أسبق بني هاشم إسلاماً ونصرة لرسول الله ﷺ[1].

يزيد الإمامية على ما مضى ذِكره أنَّ لحديث الدار خصوصية ليست لغيره من النصوص اللاحقة، وهي: «صدور هذا الحديث في أوائل الدعوة النبوية، وفي بدء البعثة المحمدية، فكأنَّ رسول الله ﷺ مأمورٌ بأن يبلِّغَ ثلاثة أمور في آنٍ واحدٍ، وفي عرضٍ واحدٍ:

- مسألة التوحيد والدعوة إلى الله ﷻ.
- ومسألة رسالته.
- ومسألة خلافته من بعده الثابتة لعلي عليه السلام»[2].

قال **المرجع الديني الراحل السيد محمد باقر الصدر (١٤٠٠هـ)**: «ومن هذه الرواية يتضح لنا أنَّ أول عملية لإعداد الذهنية من أجل قبول علي وصيّاً وخليفة، قد تمت في الوسط الخاص (عشيرة النبي المقربين)، وكان ذلك جنباً إلى جنب مع التبشير برسالته والإعلان عن نبوته وبعثته صلوات الله وسلامه عليه»[3].

---

(١) وقد عبَّر عن هذا الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) في (التمهيد: ٢٢/ ١٣٢) بقوله: «ليس كل من وجب حقه وصار مفَضَّلاً استحق الإمامة».

(٢) حديث الدار للميلاني ص٢٣ ـ ٢٤.

(٣) نشأة التشيع والشيعة ص١١٧.

قصة الإنذار

اقتضت حِكمة الله تبارك وتعالى أن تبقى دعوة النبي ﷺ سرِّية مدة السنوات الثلاث الأولى من عمرها، حتى إذا اكتمل البناء، وحان وقت الجهر بالدعوة، أنزل الله تبارك وتعالى على نبيِّه ﷺ قوله: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ ليُعلِن النبي ﷺ للناس أنه رسول الله إليهم.

صعد النبي ﷺ على الصفا[1]، فجعل ينادي بأعلى صوته:

---

(١) حيث لم تكن في ذاك الزمان وسيلة إعلامية لجذب الناس واستنفارهم جميعاً إلا هذه أو ما يشبهها، فكان من حِكمة النبي ﷺ في عرض الرسالة أن جمع الناس إليه بهذه الطريقة لينذرهم نذير الله تعالى.

وقد اتفقت الروايات الصحيحة التي أشارت إلى الموطن الذي وقف فيه النبي ﷺ مُنذراً الناس أنَّ الإنذار كان من على جبل الصفا.

فيما انفردت رواية الزبير بن العوام كما في مسند أبي يعلى (٦٧٩) بذِكر موضع آخر هو (جبل أبي قُبيس)، وهو الجبل المشرف على مكة من الجهة الشرقية.

ورواية الزبير مُنكرة، ولولا تشغيب البعض بها على الروايات الثابتة الصحيحة في الباب، لما كان للإشارة إلى مخالفتها هذه أدنى أهمية، لكن الحال اقتضى الإيقاف على علاتها، فيُقال: إنَّ في إسنادها: **(محمد بن إسماعيل بن علي الأنصاري)** شيخ أبي يعلى، لا يُعرف. ولا يبعد أن يكون هو (محمد بن إسماعيل بن علي الوساوسي)، فإنه من نفس الطبقة، وقد قال عنه البزّار: يضع الحديث، وقال الدارقطني وغيره: ضعيف.

وفي السند أيضاً: **(عبد الجبار بن عمر الأيلي)**، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو زُرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدّاً ليس محله الكذب، وضعَّفه ابن معين والنسائي وأبو داود والترمذي.

وشيخه **(عبد الله بن عطاء بن إبراهيم)**، قال ابن معين: ليس بشيء.

كما أنَّ في متنها نكارة ظاهرة، فإنَّ فيها أنَّ قريشاً أجابت رسول الله ﷺ بقولها: «تَزْعُمُ أَنَّكَ نَبِيٌّ =

«يا صَبَاحَاهْ»[1] **!!**

فقال الناس: مَنْ هذا؟! فجعل الرجل منهم إذا لم يستطع أن يخرج، أرسل رسولاً لينظر ما هو، حتى إذا اجتمع الناس.

وقف النبي ﷺ فيهم خطيباً فقال: **«أَرَأَيْتَكُم لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلاً بِالوَادِي تُرِيدُ أَنْ تُغِيرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟»**.

قالوا: نعم، ما جَرَّبنا عليك كذباً.

قال: **«فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى الْعَدُوَّ، فَانْطَلَقَ يَرْبَأُ أَهْلَهُ**[2]**، فَخَشِيَ أَنْ يَسْبِقُوهُ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ، يَا صَبَاحَاهُ»**.

ثمَّ نادى رسول الله ﷺ بطون قريش فعمَّ وخصَّ، قائلاً:

«يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا بَنِي مُرَّةَ بنِ كَعْبٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا بَنِي هَاشِمٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ!

يَا عَبَّاسُ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا!

يَا صَفِيَّةُ بنت عبد المطلب، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا!

يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ[3]**، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا،**

= يُوحَى إِلَيْكَ، وَأَنَّ سُلَيْمَانَ سُخِّرَ لَهُ الرِّيحُ وَالْجِبَالُ، وَأَنَّ مُوسَى سُخِّرَ لَهُ الْبَحْرُ، وَأَنَّ عِيسَى كَانَ يُحْيِي الْمَوْتَى»، والحديث عن أنبياء بني إسرائيل بهذا التفصيل لم يكن قد تنزَّل بعد.

(١) والعرب ـ من عادتها ـ أن تقول إذا خافت أن تفجأهم خيلٌ تُغير عليهم صباحاً: يا صباحاه، تُنذر الحي بالنداء العالي. انظر: كتاب المبعث والمغازي لقِوام السُّنَّة الأصبهاني ص١٨٩.

(٢) أي: يحرس أهله، والرَّبِيئَةُ: الذي يحرسُ القوم، ويتطلَّع لهم، خوفاً من أن يكبسهم العدو. (جامع الأصول لابن الأثير ـ (٧٤٣)).

(٣) وقد كانت تبلغ من العمر آنذاك، قرابة ثمان سنوات. فإنها وُلدت وقريش تبني الكعبة؛ أي: قبل البعثة =

غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَأَبُلُّهَا بِبَلَالِهَا[1]»[2].

فلم ينطق أحدٌ بكلمة، سوى أَبي لَهَبٍ، فإنه قال: «تَبًّا لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، أَلِهَذَا جَمَعْتَنَا؟».

وفي صنيعه هذا نزل قول الله تبارك وتعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾ [المسد: ١، ٢].

هذه الصيحة العالية هي غاية البلاغ، فقد فاصل الرسول ﷺ قومه على دعوته، وأوضح لأقرب الناس إليه أنَّ التّصديق بهذه الرسالة هو حياة الصلة بينه وبينهم، وأنَّ عصبيّة القرابة التي يقوم عليها العرب ذابت في حرارة هذا الإنذار الآتي من عند الله[3].

فهو ﷺ النذير المبين كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ ۝٨٩﴾ [الحجر: ٨٩]، وقال عزَّ من قائل: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

فإنَّ أول ما أوحى إليه ربه تبارك وتعالى: أن يقرأ باسم ربه الذي خلق، وذلك أول نبوته، فأمره أن يقرأ في نفسه، ولم يأمره إذ ذاك بتبليغ، ثمَّ أنزل عليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾، فنبَّأه بقوله: ﴿ٱقْرَأْ﴾ وأرسله بـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١﴾، ثمَّ أمره أن يُنذر عشيرته الأقربين، ثمَّ أنذر قومه، ثمَّ أنذر من

= بخمس سنوات، وهو قول أكثر المؤرخين. (انظر: الطبقات الكبرى ٨/ ٢٦، وأنساب الأشراف ١/ ٥٩، وتاريخ الطبري ١١/ ٥٩٧، ومعرفة الصحابة لأبي نُعيم ٦/ ٣١٨٥، ومقاتل الطالبيين ص٥٩).
وهو المنقول عن أبي جعفر الباقر (انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٤٨، والإصابة لابن حجر ٨/ ٢٦٣).

(١) البِلالُ: ما يُبَلُّ به، وإنَّما قالوا في صلةِ الرحم: بلَّ رَحِمَهُ؛ لأنَّهم لمَّا رأوا بعض الأشياءِ يتَّصلُ ويختلِطُ بالنداوة، ويحصُلُ بينهما التَّجافي والتفرُّقُ باليُبْسِ، استعاروا البَلَّ بمعنى الوصل، واليُبْسَ لمَعْنَى القَطِيعة؛ والمعنى: سأَصِلُ الرَّحِمَ بصِلتِها. (جامع الأصول لابن الأثير ـ (٧٤٠)).
وقال النووي في (شرحه على صحيح مسلم ٣/ ٨٠): «والبِلَال الْمَاء، ومعنى الحديث: سأَصِلُهَا، شُبِّهَتْ قَطِيعَة الرَّحِم بالحرارة، ووصلها بإطفاءِ الحرارة بِبُرُودَةٍ، ومنهُ (بُلُّوا أَرحَامكُم)؛ أي: صِلُوهَا».

(٢) صحيح البخاري (٤٧٧٠) و(٤٩٧١)، وصحيح مسلم (٢٠٤) و(٢٠٦) و(٢٠٧)، والحديث مروي عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وقبيصة بن مخارق وزهير بن عمرو رضي الله عنهم.

(٣) فقه السيرة للغزالي ص١٠٤.

حولهم من العرب، ثمَّ أنذر العرب قاطبة، ثمَّ أنذر العالمين[1].

وبهذا يظهر أنَّ إنذار النبي ﷺ لعشيرته الأقربين هو ثاني مراتب التبليغ والإنذار، فإنَّه ﷺ أُمِر بعد النبوة بالإنذار ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾ [المدثر: ٢]، فبدأ بمن حوله من القرابة والأصحاب، فدعا زوجه خديجة، وربيبه عليّاً، وصاحبه أبا بكر، وابنه بالتبني[2] زيداً، ثمَّ أُمِر بإنذار عشيرته الأقربين الذين هم أعمّ من القرابة والأصحاب بقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤]، ثمَّ عمَّ التكليف ليُنذر العرب جميعاً، بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، ثمَّ زاد التعميم ليعمَّ الناس جميعاً، بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

* ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾

ما معنى أن يُوصف النبي ﷺ بأنه النَّذير المبين؟

وما معنى أن يأتي الأمر في الآية الكريمة ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾ بالإنذار لا بالتبشير مثلاً؟

إنَّ الاختيار القرآني لهذه اللفظة لم يكن عبثيّاً، وحاشا لكلام الله تعالى أن يُظن في حرفٍ منه هذا، إنَّ هذا التعبير عن الفعل المأمور به بـ(الإنذار) يعني أنه ليس بلاغاً مجرَّداً، بل هو شيء آخر يعرفه أهل العربية الذين نزل القرآن بلسانهم العربي المبين ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].

لقد أجمع علماء العربية على أنَّ الإنذار هو إبلاغٌ معه تخويف[3]،

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ٣/ ١٤٣.

(٢) قبل التحريم.

(٣) قال ابن فارس (٣٩٥هـ) في (مقاييس اللغة ٥/ ٤١٤): «النون والذال والراء كلمة تدل على تخويف أو تخوف. منه الإنذار: الإبلاغ؛ ولا يكاد يكون إلا في التخويف. وتناذروا: خوَّف بعضهم بعضاً». =

والاسم منه (النُّذْرَى) و(النُّذر)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٦﴾﴾ [القمر: ١٦]؛ أي: إنذاري[(١)].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾﴾ [غافر: ١٨].

وبين الإبلاغ والإنذار، عموم وخصوص، فكلُّ إنذارٍ إبلاغٌ، وليس كلُّ إبلاغٍ إنذاراً.

والإنذار يطلق في القرآن إطلاقين:

أحدهما: عامٌّ لجميع الناس؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾﴾، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان: ١].

وهذا الإنذار العام: هو الذي قصر على المؤمنين قصراً إضافيّاً في قوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ﴾ الآية [يس: ١١]؛ لأنهم هم المنتفعون به دون غيرهم.

والآخر: إنذار خاص بالكفار؛ لأنهم هم الواقعون فيما أُنذِروا به من النكال والعذاب، وهو الذي يُذكر في القرآن مبيناً أنه خاص بالكفار دون المؤمنين؛ كقوله: ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧]، وقوله هنا: ﴿لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٢][(٢)].

وكما أنَّ الإنذار إخبارٌ فيه تخويف، فإنَّ التبشير إخبارٌ فيه سرور[(٣)].

وتلحظ التفريق بين التبشير والإنذار من جهة أخرى جليّاً في قوله تبارك

= وقال العسكري (نحو ٣٩٥هـ) في (معجم الفروق اللغوية ص٧٨): «الإنذار: إعلامٌ معه تخويف، فكلُّ منذرٍ مُعلم، وليس بالعكس».

وقال الزمخشري (٥٣٨هـ) في (الكشاف ١/ ٤٨): «والإنذار: التخويف من عقاب الله بالزجر عن المعاصي».

(١) الصحاح للجوهري ٢/ ٨٢٥.

(٢) تفسير أضواء البيان ٢/ ٥.

(٣) المفردات في غريب القرآن ص٧٩٧.

وتعالى لنبيِّه ﷺ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾﴾ [مريم: ٩٧]، فجعل البشارة للمتَّقين، والإنذار الذي هو التخويف لخطاب قومه الذين هم شديدو الخصومة.

وذكر أهل العربية أنَّ الفارق بين الإنذار والتخويف: أنَّ الإنذار تخويفٌ مع إعلام موضِع المخافة من قولك: (نذرت بالشيء، إذا عَلمته فاستعددت له)، فإذا خوَّف غيره وأعلمه حال ما يخوِّفه به فقد أنذره، وإن لم يُعلمهُ ذلك لم يقل (أنذره).

والنَّذْرُ ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سَلِم من ما يخافه، والإنذار إحسانٌ من المنُذر، وكلما كانت المخافة أشد كانت النِّعمة بالإنذار أعظم، ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناسِ مِنَّة بإنذاره لهم عقاب الله تعالى[١].

قال **فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)**: «الإنذار: هو التخويف من عقاب الله بالزجر عن المعاصي، وإنما ذكر الإنذار دون البشارة لأنَّ تأثير الإنذار في الفعل والترك أقوى من تأثير البشارة؛ لأنَّ اشتغال الإنسان بدفع الضرر أشد من اشتغاله بجلب المنفعة، وهذا الموضع موضع المبالغة، وكان ذكر الإنذار أولى»[٢].

إنَّ أول الوهن في استدلال القائلين بالوصية الإلٰهية بآية الإنذار: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ على تحقق ذلك الإنذار بما أُطلِق عليه اسم (حديث الدار) هو أنَّ هذا الحديث ـ على فرض التسليم بصحته ـ؛ ليس فيه من معنى الإنذار شيء، وإنما هو عرضٌ وترغيب[٣]، ولا يصلح لمِثله أن يكون تحققاً لمراد الله تعالى في إنذار العشيرة وتخويفها من عذاب الله تعالى إن هي أعرضت عن اتباع النبي ﷺ الذي بُعث منها.

---

(١) معجم الفروق اللغوية ص٧٨.

(٢) مفاتيح الغيب ٢/٢٨٦.

(٣) يُستثنى من هذا رواية جعفر بن عبد الله بن الحكم وحدها من كل روايات حديث الدار، إذ فيها أنَّ النبي ﷺ أنذر الناس، لكن مثلها لا يُفرح به، إذ ليس فيها ذِكر الوصية من بعده ﷺ، وإسنادها فوق هذا كله مُظلمٌ، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل.

بينما يظهر للقارئ الحصيف أنَّ وقوف النبي ﷺ على الصفا صارخاً: «**يا صَبَاحَاهْ**»، حتى إذا اجتمع الناس أخبرهم عن نبوته وأنذرهم عذاب الله تعالى إن هم أعرضوا عن القيام بحقه، يوافق ما ورد في الآية الكريمة من الأمر بالإنذار.

وفي هذا يقول النبي ﷺ: «**مثلي ومثل ما بعثني الله؛ كمثل رجل أتى قوماً فقال: (رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النَّذِيرُ العُرْيَانُ، فالنَّجاء النَّجاء)، فأطاعته طائفة فأدلجوا على مهلهم فنجوا، وكذَّبته طائفة فصبَّحهم الجيشُ فاجتاحهم**»[1].

فبمثل هذا تظهر تحققات الآيات الكريمات المؤكدة على كونه ﷺ قد جاء بالإنذار لعشيرته وللناس جميعاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿١٨٤﴾﴾ [الأعراف: ١٨٤]، وقوله: ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ﴿٨٩﴾﴾ [الحجر: ٨٩]، وقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٤٩﴾﴾ [الحج: ٤٩]، وغيرها من الآيات الكثيرة الموضِّحة لهذا المعنى.

وإذا كان هذا المعنى متسقاً مع ما ذكرناه، وشواهده كثيرة في أدبيات أهل السُّنَّة، فإنَّ أدبيات الإمامية أيضاً زاخرة بمثل هذه التقريرات.

فقد قال **شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ)** في تفسيره: «ثمَّ أمر نبيّه ﷺ.. أن يقول لهم: ﴿إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾؛ يعني: المخوِّف من عقاب الله من ارتكب ما يستحق به العقوبة، ومبيِّن لهم ما يجب عليهم العمل به»[2].

وقال **الشيخ الطبرسي (٥٤٨هـ) والملا فتح الله الكاشاني (٩٨٨هـ) والشيخ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي (١١٢٥هـ)** في تفاسيرهم في معنى (النذير): «أنذركم ببيان وبرهان أنّ عذاب الله نازل بكم إن لم تؤمنوا»[3].

---

(١) صحيح البخاري (٦٤٨٢)، وصحيح مسلم (٢٢٨٣).

(٢) التبيان في تفسير القرآن ٦/ ٣٥٣.

(٣) تفسير جمع الجوامع ٢/ ٣١٠، وزبدة التفاسير ص٥٣٧، وتفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب ص١٦٠.

وقال **السيد محمد حسين الطباطبائي (١٤٠٢هـ)** في تفسيره (الميزان):

«وقوله: ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ﴿٨٩﴾﴾ [الحجر: ٨٩]؛ أي: لا دعوى لي إلا أني نذير، أنذركم بعذاب الله سبحانه، مبين أبين لكم ما تحتاجون إلى بيانه، وليس لي وراء ذلك من الأمر شيء»[(١)].

وكل هذه الشواهد القرآنية التي ذكرناها لتدبُّر الخطاب الوارد في آية الإنذار، كافية لدى المنصف لإظهار عوار الاستدلال بحديث الدار كتحقق قرآني لآية الإنذار، ويبقى الكلام حينئذ في التحقق التاريخي لوقوع الحادثة، والنظر فيها سنداً ومتناً.

* من هم عشيرته الأقربون؟

ليس أمراً سهلاً أن يُحدد مصطلح (العشيرة الأقربون) تحديداً أميناً دقيقاً، في وسطٍ باتت فيه مثل هذه المصطلحات مستهدفة من قِبل مختلف الطوائف والمذهبيات، كلٌّ يصرِفه إلى المعنى الذي يتسق مع بنائه الفكري والمعرفي.

وأمام هذه الإشكالية فلا بد من وقفة متأنية مع الدلالتين؛ اللغوية، والاصطلاحية الشرعية، بحيث يزول الإيهام، ويرتفع اللبس، ويُعبَّد الطريق.

ومن هذا المنطلق وبعد بحثٍ جادٍّ ومتأنٍ في معاجم العربية وكتب الأدب ثمَّ السُّنَّة النبوية الشريفة، نستطيع القول بأنَّ لفظة (العشيرة): مادتها (ع ش ر)؛ ولها أصلٌ صحيحٌ في العربية يدل على المخالطة والمداخلة.

يُقال: العشرة والمعاشرة. وعشيرك: الذي يعاشرك. وإنَّما سُمِّيت عشيرة الرجل لمعاشرة بعضهم بعضاً، حتى الزوج عشير امرأته. وجاء في الحديث في ذكر النساء: «**إنكن تكثرن اللعن وتكفرن العشير**»[(٢)].

وفي التنزيل: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ

---

(١) تفسير الميزان ١٢/ ١٩٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة ـ (عَشَرَ) والحديث في صحيح البخاري (٣٠٤)، وصحيح مسلم (٧٩)، وعند الإمامية: الكافي: ٥/ ٥١٤، ووسائل الشيعة: ٢٠/ ١٧٥.

ﭐلۡعَشِيرُ ﴿١٣﴾ [الحج: ١٣]؛ أي: ولبئس الخليط المعاشر والصاحب[١]، والمعني به (الصنم) لأنَّ العابد يخالطه ويصاحبه[٢].

أما اصطلاحاً، فلفظة (العشيرة) تُطلق ويُراد بها (القبيلة) وهم قرابة الرجل، كبرت أو صغرت، وتحققها في المعاشر القريب منهم أتمُّ وأوفق.

ومنه قول طُفَيْلٍ:

فَذُبَّ عَنِ العَشِيرَةِ، حيثُ كَانَتْ ... وكُنْ مِنْ دُونِ بَيْضَتِها جِعالاً[٣]

قال **القاسم بن سلّام (٢٢٤هـ)**: «والعَشِيرةُ تكونُ للقبيلةِ ولِمَنْ أقربُ إليه من العشيرة، ولِمَنْ دونهم»[٤].

وقال **ابن دريد (٣٢١هـ)**: «وعشيرة الرجل: بنو أبيه الأدنَون الذين يعاشرونه»[٥].

وقال **الجوهري (٣٩٣هـ)**: «والعشيرة: القبيلة»[٦].

وقال **ابن سيده (٤٥٨هـ)**: «والقَرابَة والقُرْبَى: الدُّنُوُّ في النَّسب، وفي التنزيل: ﴿وَٱلۡجَارِ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] وما بينهما مَقْرَبةٌ، ومَقْرِبَة، ومَقْرُبة: أي: قرابة. وأقاربُ الرجل، وأَقْرَبوه: عشيرته الأدنون»[٧].

وقد جاءت روايات الإنذار مبيّنة لحد القرب والدنو المراد في الآية الكريمة عن العشيرة.

---

(١) انظر: تفسير جامع البيان للطبري ١٦/ ٤٧٧، وتفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٤٧٧، وتفسير السمرقندي ٢/ ٤٥١، والتفسير الوسيط للواحدي ٣/ ٢٦١.

قال فخر الدين الرازي في (التفسير ٢٣/ ٢٠٩): «أما قوله: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَلَبِئۡسَ ٱلۡعَشِيرُ﴾، فالمولى هو الولي والناصر، والعشير: الصاحب والمعاشر، واعلم أنّ هذا الوصف بالرؤساء أليق؛ لأنّ ذلك لا يكاد يستعمل في الأوثان، فبيّن تعالى أنهم يعدلون عن عبادة الله تعالى الذي يجمع خير الدنيا والآخرة إلى عبادة الأصنام وإلى طاعة الرؤساء، ثمَّ ذم الرؤساء بقوله: ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾، والمراد ذم من انتصر بهم والتجأ إليهم».

(٢) انظر: تفسير يحيى بن سلام ١/ ٣٥٧، وتفسير الثعلبي ٧/ ١٠، والتفسير الوسيط للواحدي ٣/ ٢٦١.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١/ ٣٢٨، ولسان العرب لابن منظور ١١/ ١١٢.

(٤) الغريب المصنَّف ١/ ٣٨٦.

(٥) جمهرة اللغة ص٣٩٧.

(٦) الصحاح ٢/ ٧٤٧.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم ٣/ ٤٩.

ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: لَمَّا أُنْزِلَتْ هذه الآية ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشاً فاجتمعوا فَعَمَّ وَخَصَّ، فَقَالَ: «**يا بني كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّار، يا بني مُرَّةَ بن كعب، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بني عبد شمس، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بني عبد مناف، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بني هاشم، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بني عبد المطلب، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا فاطمة، أَنْقِذِي نَفْسَكِ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لا أملك لكم من الله شيئاً غير أنّ لكم رحماً سَأَبُلُّهَا بِبَلَالِهَا**»[(١)].

وفي رواية ابن عباس: «لما نزلت: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾، صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: «**يا بني فهر، يا بني عدي**» ـ لبطون قريش ـ حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أنَّ خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم، أكنتم مصدقي؟**» قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقاً، قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد**»، فقال أبو لهب: تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ١ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ٢﴾»[(٢)].

ورُوي قريبٌ منه عن أم المؤمنين عائشة[(٣)]، وقبيصة بن مُخارق وزهير بن عمرو الهلاليين[(٤)]، وأبي موسى الأشعري[(٥)].

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٥٣)، وصحيح مسلم (٢٠٤)، واللفظ له، وسنن النسائي (٣٦٤٤)، وسنن الترمذي (٣١٨٥).

(٢) صحيح البخاري (٤٧٧٠).

(٣) صحيح مسلم (٢٠٥)، وسنن النسائي (٣٦٤٨)، وسنن الترمذي (٢٣١٠)، ومسند أحمد (٢٥٠٤٤)، ولفظه: لما نزلت ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾، قام رسول الله ﷺ على الصفا، فقال: «**يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب، لا أملك لكم من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم**».

(٤) صحيح مسلم (٢٠٧) ومسند أحمد (١٥٩١٤)، ولفظه: لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾، قال: انطلق نبي الله ﷺ إلى رضمة من جبل، فعلا أعلاها حجراً، ثمَّ نادى «**يا بني عبد مناف إني نذير، إنمَّا مثلي ومثلكم كمثل رجل رأى العدو، فانطلق يربأ أهله، فخشي أن يسبقوه، فجعل يهتف، يا صباحاه**».

(٥) سنن الترمذي (٣١٨٦)، ومسند البزّار (٣٠٣١)، ومستخرج أبي عوانة (٢٧١)، وصحيح ابن حبان (٦٥٥١). =

إنّ رسول الله ﷺ طبّق عمليّاً معنى الآية الكريمة الحاضة له على إنذار عشيرته الأقربين فدعا قريشاً بأكملها، معدّداً كل بطن من بطونهم، فعمّ وخصّ.

ولهذا جاء في إحدى روايات الحديث أنَّه ﷺ كان يُفخِّذ عَشِيرتَه؛ أي: يدعوهم فخذاً فخذاً[1].

وقد يُقال: إنَّ قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾، فيه قيدان أو تخصيصان:

الأول: بذِكره (العشيرة) وهي دون القبيلة.

والثاني: بذِكره (الأقربين) من العشيرة لا جميعها، وهو تخصيصٌ ثانٍ.

وجوابه أن يُقال:

إنَّ لفظة (العشيرة) عند علماء النسب لها مفهوم واسع، يدخل فيه القريب والبعيد، فهي جامعة لـ(العشيرة الأقربين) و(للعشيرة الأبعدين)، فهي حقيقة في الأقربين الأدنين، مجازٌ في الأبعدين.

يدلك على هذا قول **الكلبي النسَّابة (١٤٦هـ)**: العشيرة مراتب، أوَّلُها: الشَّعْب، ثُمَّ القبيلة، ثُمَّ الفَصِيلة، ثُمَّ العِمَارة، ثُمَّ البَطْن، ثُمَّ الفَخِذ[2].

فالشعوب جمع (**شعب**)، وهي رؤوس القبائل، سُمّوا شعوباً لتشعبهم واجتماعهم؛ كتشعب أغصان الشجر، ويُراد به النسب الأبعد؛ كـ(عدنان) و(حِمير) أو ما هو دون ذلك كنحو (ربيعة) و(مُضر)[3].

= والصحيح أنه مُرسلٌ من رواية قَسَامة بن زهير، قال الترمذي في السنن (٣١٨٦): «هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث أبي موسى، وقد رواه بعضهم عن عوف، عن قسامة بن زهير، عن النبي ﷺ مرسلاً ولم يذكروا فيه عن أبي موسى، وهو أصح، ذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه من حديث أبي موسى».

(١) رواه الطبري في (تفسيره ١٠/ ٦٠٢)، وابن أبي حاتم في (تفسيره ٥/ ١٦٢٤) عن قتادة مُرسلاً بلفظ: «ذُكر لنا أنَّ نبي الله ﷺ كان على الصفا، فدعا قريشاً، فجعل يفخِّذهم فخذاً فخذاً: «يا بني فلان، يا بني فلان، فحذَّرهم بأس الله، ووقائع الله»»، وعزاه السيوطي في (الدر المنثور ٦/ ٣٢٦) لهما وزاد عليه: عبد بن حُميد وابن المنذر وأبو الشيخ.

(٢) الغريب المصنَّف لأبي عبيد ١/ ٣٨٦، والصحاح للجوهري ١/ ١٥٥.

(٣) وهو الجد السابع عشر في عمود النسب الشريف للنبي محمد ﷺ.

أما (**القبائل**)، فهي دون الشعوب، واحدتها قبيلة، وهي كـ(بكر) من ربيعة، و(تميم) و(كنانة) من مضر.

ودونها: (**العمائر**)، واحدتها: عَمارة، وهي ما انقسم فيه أنساب القبيلة، وهم: كـ(شيبان) من بكر، و(دارم) من تميم، و(قريش) من كنانة.

ودونها: (**البطون**)، واحدها: بطن، وهم كـ(بني غالب) و(لؤي) من قريش.

ودون البطون: الأفخاذ، واحدها: فخذ، وهم كـ(بني هاشم)، و(أمية) من بني لؤي[١].

والتنصيص في الآية الكريمة على أنهم الأقربون، نقل الخطاب من كونه لـ(كنانة)[٢] على اتساع القبائل المنضوية تحتها[٣]، إلى الخطاب لعشيرته الأقرب وهي قريش، فابتدأ النداء بـ«**يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ**»، وفي رواية: «**يَا بَنِي فِهْرٍ**»، وفِهر بن مالك هو نفسه (قريش) على الراجح[٤]، فهو الجد الأعلى لكل بطون قريش.

فابتدأ النبي ﷺ به ثَمَّ راح يناديهم ببطونهم وأفرادهم، فعمَّ وخصَّ، فقال: «**يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ...، يَا بَنِي مُرَّةَ بنِ كَعْبٍ...، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ...، يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ...، يَا بَنِي عبد المُطَّلِب**» حتى انتهى إلى أخصِّ الناس به وهي ابنته فاطمة عليها السلام.

ولكن لماذا (بَنِي كَعْب بن لُؤَيّ) تحديداً؟

---

(١) انظر: لباب الأنساب لابن فندق ١/ ٢٠٠.

(٢) وهو الجد الثالث عشر في عمود النسب الشريف للنبي محمد ﷺ.

(٣) وهم أربعة فروع: (بنو النضر، وبنو عبد مناة، وبنو مالك، وبنو ملكان). انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/٩٣.

(٤) وهو فِهر بن مالك بن النضر بن كنانة؛ الجد العاشر في عمود النسب الشريف للنبي محمد ﷺ.
قال الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية ٣/ ٢٢٠): «قال الزبير بن بكار: وقد أجمع نساب قريش وغيرهم أنَّ قريشاً إنما تفرقت من فهر بن مالك، والذي عليه من أدركت من نساب قريش أنَّ ولد فهر بن مالك قرشي، وأنَّ من جاوز فهر بن مالك بنسبه فليس من قريش، ثمَّ نصر هذا القول نصراً عزيزاً، وتحامى له بأنه ونحوه أعلم بأنساب قومهم، وأحفظ لمآثرهم».

كانت قريشُ قد انقسمت بحسب السكنى إلى:

١ ـ **قريش البطاح**، وهم الذين دخلوا مع قُصيّ[١] الأبطح أو بطحاء الحرم، حول البيت، ويُسمَّون أيضاً بـ(**قريش البواطن**)؛ لأنهم يسكنون في بطن مكة بين أخشبيها.

وقريش البطاح هم جميع ولد كعب بن لؤي؛ أي:

- **بنو عبد مناف** [بنو هاشم، وبنو المطَّلب، وبنو عبد شمس، وبنو نوفل].
- **بنو عبد العُزَّى.**
- **بنو عبد الدار.**
- **بنو زُهرة.**
- **بنو مخزوم.**
- **بنو أسد.**
- **بنو تيم.**
- **بنو جُمح.**
- **بنو سهم.**
- **بنو عدي**[٢].

٢ ـ **قريش الظواهر**، وهم الذين لم يسمح لهم قُصَيٌّ بدخول الأبطح، فبقوا في ظاهر مكة، وأقاموا ببادية مَكَّة، يغيرون على غيرهم.

وهم: بنو مَعِيص بن عامر بن لؤي، وبنو الأدرم[٣] بن غالب، وبنو الحارث وبنو محارب ابنا فهر[٤].

٣ ـ **قبائلُ ليست بأبطحية ولا ظاهرية**، فمنهم:

---

(١) وهو الجد الرابع في عمود النسب الشريف للنبي محمد ﷺ.

(٢) كوثر المعاني الدراري ١/ ١٧٤، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣/ ٩٤٨.

(٣) الأدرم: الْمَنْقُوضُ الذّقَن، وهو لقب لـ(تَيم)، فهم بنو تيم بن غالب.

(٤) انظر: الروض الأنف للسهيلي ١/ ٢٤٣، والمصباح المضي في كتاب النبي الأمي لابن حديدة ١/ ١٨٥.

* بنو ناجية[١]: وهم بنو سامة بن لؤي بن غالب، نزلوا بعُمَان.

* بنو عائذة[٢]: وهم بنو خزيمة بن لؤي بن غالب، نزلوا في بني أبي ربيعة من شيبان.

* بنو بنانة[٣]: وهم بنو سعد بن لؤي بن غالب، نزلوا في بني شيبان أيضاً.

* بنو جُشَم[٤]: وهو بنو الحارث بن لؤي بن غالب، كانوا زماناً في عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ثمَّ في بني هِزَّان بن صُبَاح، وهم أشراف عنزة[٥].

* بنو عوف[٦] بن لؤي بن غالب، نزلوا في غطفان[٧].

وملاحظة هذا الفارق بين الخطاب لقريش كلها بفرعيها الأشهر (قريش البطاح) و(قريش الظواهر)، وبين اختصاصه ﷺ الإنذار للأقرب له من فرعي عشيرته وهم (قريش البطاح) بنو كعب بن لؤي، من شأنه أن يُجلِّي الأمر ويزيده وضوحاً.

---

(١) نُسبوا لأمهم (ناجية بنت جرم بن ربان)، وكان سامة بن لؤي قد تزوجها بعُمان، وقد ذكروا في سبب ذهابه إلى عُمان بعيداً عن سائر إخوته، أنه وكعب بن لؤي أخاه جلسا على الشراب. ففقأ سامة إحدى عيني كعب، وخرج هارباً. فأتى عُمان. (أنساب الأشراف للبلاذري ١/ ٤٦).

(٢) نِسبة لـ(عائذة بنت الخمس بن قحافة بن خثعم)، وهي أم الحارث بن مالك بن عبيد بن خزيمة بن لؤي بن غالب، غلبت على جميع ولد خزيمة بن لؤي، فسُمُّوا عائذة قريش. (أنساب الأشراف للبلاذري ١/ ٤٤).

(٣) نِسبة لـ(بنانة بنت القين بن جسر) كما قيل، أو لأَمَة في بني شيبان اسمها (بنانة)، احتضنتهم صغاراً فنُسِبوا إليها. (أنساب الأشراف للبلاذري ١/ ٤٤).

(٤) كان للحارث عبدٌ حبشي يُقال له: جُشَم، فحضنه فغَلَب عليه، فقيل لهم: بنو جُشم، فقال جرير وهو ينسبهم إلى لُؤيّ:

بَني جُشَمٍ لَسْتُم لِهِزَّانَ فَانْتَموا ... لِفَرعِ الرَّوَابي مِن لُؤَيّ بن غَالِبِ

ولا تُنْكِحوا في آلِ ضَوْرٍ بَنَاتِكُم ... وَلَا في شَكِيسٍ بِئسَ حَيّ الغَرَائِبِ

(انظر: نسب معد واليمن الكبير ١/ ١١٦).

(٥) انظر: نسب قريش ص١٣، والمصباح المضي في كتاب النبي الأمي لابن حديدة ١/ ١٨٥.

(٦) فإنَّ أم عوف مضت بعد موت أبيه إلى قومها من بني غطفان بن سعد بن قيس عيلان، وعوف معها. فتزوجها سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان. فتبناه سعد. (أنساب الأشراف للبلاذري ١/ ٤٢).

(٧) انظر: نسب قريش ص١٣، والمصباح المضي في كتاب النبي الأمي لابن حديدة ١/ ١٨٥.

* الإنذار والدار ـ أيهما الأسبق؟

تقدَّم ذِكر اعتقاد الإمامية أنَّ أول مواطن النصّ على إمامة علي ﷺ هو حديث الدار.

والمشهور عندهم أنَّ نزول قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ لم يعقبه وقوف النبي ﷺ على الصفا وإنذاره عشيرته الأقربين كما أسلفنا.

وإنَّما أعقبه ما جرى يوم الدار، من أنه ﷺ جمع أقرباءه الأدنين (بني عبد المطلب) في دار عمِّه أبي طالب[1]، وكانوا أربعين رجلاً، فدعاهم إلى وليمة، ليعرض عليهم عرضاً خاصّاً، وهو أنَّ من آزره منهم سيكون خليفته فيهم ووصيه ووزيره.

فلمَّا أكل القوم وشَبعوا، وأراد النبي ﷺ أن يكلّمهم؛ بَدَرَه أبو لهب إلى الكلام فقال: لقد سَحَرَكُم محمدٌ!

فتفرّق القوم ولم يكلّمهم رسول الله، فقال: «**الغد يا علي، إنّ هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أن أكلّمهم، فعُدَّ لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إليّ**».

---

(١) لم تذكر الروايات أنَّ الوليمة كانت في دار أبي طالب، فالداعي هو رسول الله ﷺ، والمظنون أنَّ الوليمة كانت في بيته ﷺ، والإمام علي ﷺ كان ربيبه وفي بيته، ورواية سالم بن عبد الله عن علي ﷺ فيها التصريح بأنَّ رسول الله ﷺ أمر خديجة باتخاذ طعام لهم، مما يؤكد أنَّ الوليمة كانت في بيت النبي ﷺ.

وفي رواية الفضل بن عبد الرحمٰن الهاشمي أنهم كانوا في دار الحارث بن عبد المطلب. والحارث أكبر ولد عبد المطلب، وبه كان عبد المطلب يُكنى، فهو عميد العائلة كما يُعبَّر عنه في مصطلحنا المعاصر، وغير بعيد أن تكون الوليمة في بيته.

فانحصرت الاحتمالات وفقاً للمروي في هذا الشأن بين كونها في بيت النبي ﷺ أو بيت عمِّه الحارث بن عبد المطلب. ودعوى أنها كانت في دار أبي طالب، لا دليل عليها من الروايات، وإنَّما هي من حكايات الإمامية. (انظر: الإرشاد للمفيد ١/٤٩، وإعلام الورى للطبرسي ١/٣٢٢، وكشف اليقين لابن المطهر الحلي ص٤٠).

ولا يُقال إنّ برهان الدين الحلبي ذكرها في السيرة الحلبية ١/٤٠٦، فإنه متأخر، فهو من علماء القرن الحادي عشر الهجري، والمظنون أنها تسربت إليه من الإمامية، إذ لم يسبقه لهذا من المتقدمين والمتأخرين أحدٌ فيما أعلم.

فلمَّا جمعهم مرة ثانية وأكلوا وشَربوا، تكلّم رسول الله فقال: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابّاً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟**».

فأحجم القوم عنها جميعاً، فقال علي: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فقال: «**اجلِس**»، ثمَّ أعاد عليهم الكلام، فأحجموا عنها، فقال علي: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فقال: «**اجلِس**»، ثمَّ أعاد عليهم الكلام، فأحجموا عنها، فقال علي: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فضرب النبي ﷺ بيده على يد علي وقال: «**إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**».

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قدْ أَمرك أن تسمع لابنك وتطيع[1].

وفي رواية: «فتفل في فيه»، فقال أبو لهب: بئس ما جبرت به ابن عمك، إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً[2].

وإني لأذهب ـ خلافاً لما يظنه البعض ـ إلى أنَّ حديث الدار ـ على فرض التسليم بصحته ـ كان مسبوقاً بحديث الإنذار لا العكس[3].

والمتأمل لروايات حديث الدار يلحظ أنَّ النبي ﷺ كان يعاني من اعتراض أبي لهب عليه، وادعائه أنه سحرهم، قبل أن ينطق النبي ﷺ بكلمة واحدة مما يريد أن يقوله[4]، وهو ما يؤكد أنَّ أبا لهب على دراية بما يريد أن

---

(١) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/٣١٩ ـ ٣٢١، ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/١٧٩.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/٤٩.

(٣) لا ينقضي عجبي من ذهاب اليعقوبي في (تاريخه) إلى أنَّ النذارة على الصفا وحديث الدار، كانتا بعد حادثة الإسراء، وقبل الهجرة إلى الحبشة.

(٤) ففي رواية جعفر بن عبد الله بن الحكم قول أبي لهب للنبي ﷺ قبل أن يعرض عليهم الإسلام: «هَؤُلاءِ عُمُومَتُكَ وَبَنُو عمك، فتكلم لما تُرِيدُ، وَدَعِ الصَّلاةَ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَتْ لِقَوْمِكَ بِالْعَرَبِ قَاطِبَةً طَاقَةٌ. وَأَنَّ أَحَقَّ مَنْ أَخَذَكَ فَحَبَسَكَ أُسْرَتُكَ وَبَنُو أَبِيكَ إِنْ أَقَمْتَ عَلَى أمرك، فهو أيسر عليهم من أن =

يقوله النبي ﷺ، ومُحال أن يقف أبو لهب هذا الموقف من رسول الله ﷺ ويتَّهِمه مثل هذا الاتهام العظيم دون مبرر! وبعد أن أكرمهم ﷺ هذا الإكرام!

فإنَّ أبا لهب كان مُحبّاً للنبي ﷺ قبل أن يجهر ﷺ بدعوته، فقد كانت مولاته ثويبة أول من أرضع النبي ﷺ، ويُقال: إنه أعتقها لمَّا بشَّرته بميلاد ابن أخيه ﷺ[(١)].

كما أنه زوَّج ابنيه عتبة وعتيبة لرقية وأم كلثوم بنتي رسول الله ﷺ، حتى أعلن النبي ﷺ دعوته فانقلب أبو لهب على عقبيه، خَسِر الدنيا والآخرة.

والمقصود من هذا الكلام: الإشارة إلى أنَّ علاقة النبي ﷺ بعمِّه أبي لهب قبل البعثة كانت علاقة طيبة، وبينهما صلة ونسب ومصاهرة.

ويُستبعد أن ينقلب أبو لهب فجأة على ابن أخيه لأجل طعامٍ قليلٍ صنعه لهم فبورك فيه، ويتهمه أمام الأعمام وبني العم بأنه سَحَرهم إلا أنْ يكون لهذه الحادثة سابقة أو سوابق ولَّدت منه هذا التوجس من خطاب النبي ﷺ ومن غَرَضه من هذا الاجتماع.

في حين أنَّ حديث الإنذار على الصفا، أظهر تفاجؤ أبي لهب بالإنذار الذي أعلنه النبي ﷺ، وبتصريحه أنه مُرسلٌ من ربه ﷻ، وهو ما لم يستسغه

= يثب بِكَ بُطُونُ قُرَيْشٍ وَتَمُدُّهَا الْعَرَبُ، فَمَا رَأَيْتَ يا ابن أَخِي أَحَدًا قَطُّ جَاءَ بَنِي أَبِيهِ بِشَرٍّ مِمَّا جِئْتَهُمْ بِهِ».

وفي رواية عبد الله بن الحارث عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهم: «فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلّمهم؛ بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لَهَدّ ما سحركم صاحبكم! فتفرّق القوم ولم يكلّمهم رسول الله، فقال: الغد يا علي، إنّ هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أن أكلّمهم...».

وفي رواية سالم عن علي رضي الله عنه: «... فشربوا منه جميعاً حتى صدروا، فقال أبو لهب: لقد سَحَرَكُم محمدٌ، فتفرقوا ولم يدعهم».

وفي رواية أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه: «فبدرهم أبو لهب فقال: هذا ما يسحركم به الرجل، فسكت النبي ﷺ يومئذ فلم يتكلّم».

(١) البداية والنهاية ٣/٤٠٧، وفي صحيح البخاري (٥١٠١) قول عروة بن الزبير: «وثويبة مولاة لأبي لهب: كان أبو لهب أعتقها، فأرضعت النبي ﷺ، فلما مات أبو لهب أُرِيه بعض أهله بِشَرِّ حِيبَةٍ - أي: بسوء حال -، قال له: ماذا لقيت؟ قال أبو لهب: لم ألق بعدكم غير أني سُقيت في هذه بعتاقتي ثويبة».

أبو لهب حينئذٍ، فعبَّر عن سَخَطِه بقوله: «تباً لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟».

فإذا عَلِمت هذا كله، فاضْمُمْ إليه ما في رواية جعفر بن عبد الله بن أبي الحكم من التصريح بأنَّ حضور أبي لهب للوليمة لم يكن إلا لِكَفِّ قرابة النبي ﷺ عن نصرته، إذ فيها: «وسارع إليه أبو لهبٍ، وهو يظنُّ أنه يريد أن يَنْزِع عمّا يكرهون إلى ما يُحبون. فلمَّا اجتمعوا، قال أبو لهب: هؤلاء عمومتك وبنو عمِّك، فتكلَّم بما تريد، ودع الصَّلاة، واعلم أنَّه ليست لقومك بالعرب قاطبة طاقة. وأنَّ أحقَّ من أخذك فحبسك أُسْرَتُك وبنو أبيك إن أقمتَ على أمرِكَ، فهو أيسرُ عليهم منْ أن تثِبَ بك بُطونُ قريشٍ وتُمِدُّها العرب، فما رأيتُ يا ابنَ أخي أحداً قطُّ جاء بني أبيه وقومه بِشَرٍّ ممَّا جئْتَهُم به»[١].

وهذا كله قبل أن ينطق النبي ﷺ بكلمة.

ولهذا فمن المؤكد أنَّ تحقق الإنذار الذي أمر الله تعالى نبيّه ﷺ به كان بالإنذار على الصفا، حين نادى ﷺ عشيرته فعمَّ وخصَّ، كما شهدت بذلك الروايات الصحيحة في هذا الشأن.

وأما حديث الدار، فهو محل البحث والنظر سنداً ومتناً كما سيأتي.

ولعلي أُنبِّه على نُكتة في هذا الحديث قلَّما يُتنبه إليها، وهي: أنَّ بعض الحُفاظ الذين أوردوا حديث الدار في مُصنفاتهم، عدُّوه من جُملة أحاديث دلائل النبوة، لما فيه من الإشارة إلى مباركة النبي ﷺ للطعام القليل، إذ أشبعت رِجل شاة مع صاع من طعام وقعب[٢] من لبن؛ أربعين رجلاً[٣].

---

(١) أنساب الأشراف ١/٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ رواية (١١٦).

(٢) القَعْبُ: القدح الضخم الجافي، أو إلى الصغر، وهو إناء يُحلَبُ فيه اللَّبَنُ عادة. (انظر: القاموس المحيط ص١٢٦ وص١٠٤٨).

(٣) فقد أورده ابن سعد في (طبقاته) تحت عنوان: (ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي على رسول الله ﷺ).

وأبو نعيم الأصبهاني في (دلائل النبوة) تحت عنوان: (الفصل الثاني والعشرون: في ربو الطعام بحضرته وفي سفره لإمساسه بيده ووضعها عليه).

والبيهقي في (دلائل النبوة) تحت عنوان: (باب مبتدأ الفرض على رسول الله ﷺ ثمَّ على الناس، وما وجد في جمعه قريشاً وإطعامه إياهم من البركة في طعامه).

وهذه مسألة يلمسها المتمعِّن في الحديث، كما أنَّها ظاهرة في إحدى رواياته كما في رواية ربيعة بن ناجد من قول النبي ﷺ لبني عبد المُطَّلب: «وَقَدْ رَأَيْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ مَا قد رَأَيْتُمْ»، في إشارة صريحة منه إلى تلك المباركة التي رأوها بأعينهم.

* تحرير مصطلح (وصي):

وكما أنَّ تحرير مصطلح (العشيرة الأقربين) ذو أهمية كبرى في فهم الآية الكريمة ومقاصدها الشرعية المرادة، فإنَّ فهم مصطلح (الوصي) الوارد في حديث الدار ـ وإن قلنا بضعفه ـ مهمٌّ جدّاً، فإنَّ الإيهام في المصطلحات واختلاطها من أظهر أسباب الخلاف.

قال **الإمام ابن حزم (٤٥٦هـ)**: «والأصلُ في كل بلاءٍ وعماءٍ وتخليطٍ وفسادٍ، اختلاط الأسماء، ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة، فيخبر المخبر بذلك الاسم، وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخبر، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكاً لمن اعتقد الباطل، إلا من وفقه الله تعالى»[١].

وقد جاء ذكر الإيصاء في كتاب الله تعالى بلفظ الوصية ومشتقاتها: (وصية، وصَّاكم، وصَّينا، وصَّى)، وهي على نوعين:

الأول: ما جاء في إقامة الدين وعدم التفرق، نحو قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

الثاني: ما جاء في حفظ الحقوق المالية (الميراث وغيره)، نحو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾﴾ [البقرة: ١٨٠ ـ ١٨٢].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٨/ ١٠١.

وقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ [النساء: ١٢].

وهو النوع الذي انبنت عليه أحكام شرعية مخصوصة في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.

ولذا؛ فإنَّ المقرر عُرفاً وشرعاً أنَّ (الوصيَّ) هو: اسمٌ يَقَعُ على مَنْ تَكِلُ إليه أمرك ليفعله على غيبٍ منك حال حياتك وبعد وفاتك[(١)].

وقد غَلَب إطلاقه على المتولي لأمر اليتيم، القيِّم على ماله[(٢)].

ومنه قول الحُطَيْئَةُ: فما لَكَ غيرُ تَنْظارٍ إليها... كما نَظَرَ اليَتِيمُ إِلَى الوَصِيِّ[(٣)].

فالوَصِيَّةُ: ما أوصَيْتَ به. والوِصايةُ: فعِلُ الوَصِيِّ، والوَصِيُّ هو ما ذكرناه.

ولم تأتِ لفظة (وصي) أو (وصية) في القرآن الكريم ولا السُّنَّة النبوية بالمعنى الذي يروِّج له الإمامية، من أنه عَلَمٌ على شخص مُختارٍ من الله تعالى لرئاسة عامة إلٰهية في أمور الدين والدنيا[(٤)].

وغاية ما يُمكن أن يُفسر به حديث الدار ـ مع غض النظر عن ضعفه ـ أن يكون مراد النبي ﷺ: من يطيعني منكم يا بني هاشم، فيكون وصيي عليكم

---

(١) انظر: المغرب في ترتيب المعرب لبرهان الدين المُطَرِّزِيّ ص٤٨٧.

(٢) وكتب الفقه حافلة بهذا، والفقهاء ـ على اختلاف مذاهبهم ـ يبوبون في مصنفاتهم الفقهية أبواباً في شأن الوصية والوصي يُطلقون عليها اسم: (الأوصياء) أو (الوصايا)، حتى إنَّ محمد بن النعمان المفيد (٤١٣هـ) بوّب في كتابه (المقنعة) باباً بعنوان: (باب الأوصياء) قال فيه: «وينبغي أن يكون الوصي عاقلاً، مسلماً، عدلاً، لبيباً، حليماً، حرّاً»، وكذا شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ) في (النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ص٦٠٥).

وفي (الكافي للكليني ٤/ ١٧٢) عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري أنه كتب إلى أبي الحسن الرضا يسأله: الوصي يزكي عن اليتامى زكاة الفطرة إذا كان لهم مال؟ فكتب لا زكاة على يتيم... إلخ.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١٠/ ١٤.

(٤) انظر: الإلٰهيات على هدى الكتاب والسُّنَّة والعقل للشيخ جعفر السبحاني ٤/ ٨.

حال غيبتي عنكم وبعد موتي، بدلالة قوله: «**يقضي عني دَيْني، ومواعيدي، ويكون خليفتي في أهلي**»، وقوله: «**ووارثي**».

فإنَّ المخاطبين هم بنو هاشم، والعرض لمن استجاب للدعوة هو أن يكون خليفته فيهم لا على أمة الاستجابة، إذ إنَّ الخطاب لم يكن موجَّهاً لأبي بكر وخديجة وبلالٍ وزيدٍ وغيرهم ممن آمن به، وإنما لقرابته الهاشمية.

وفِعله ﷺ في مواطن معينة من سيرته العطرة قد يصلح شاهداً على هذا المعنى، فإنّ عليّاً رضي الله عنه لمَّا فاز بالسبق إلى الإيمان على جميع بني هاشم، جعله النبي ﷺ وصيَّه عليهم في حياته وبعد مماته، وفيهم من هو أكبر منه سنّاً وقرباً من رسول الله ﷺ كعمِّه العباس رضي الله عنه الذي تأخر إسلامه.

ومن شواهد هذه الوصاية:

١ ـ استبقاؤه ﷺ عليّاً رضي الله عنه في مكة عند هجرته، ليؤدي عنه ما كان عنده من ودائع الناس وأماناتهم.

قال ابن إسحاق: «ولم يعلم فيما بلغني، بخروج رسول الله ﷺ أحد حين خرج، إلا علي بن أبي طالب، وأبو بكر الصديق، وآل أبي بكر. أما علي؛ فإنَّ رسول الله ﷺ فيما بلغني أخبره بخروجه، وأمره أن يتخلف بعده بمكة، حتى يؤدي عن رسول الله ﷺ الودائع، التي كانت عنده للناس، وكان رسول الله ﷺ ليس بمكة أحدٌ عنده شيء يخشى عليه إلا وضعه عنده، لما يعلم من صدقه وأمانته ﷺ»[(١)].

وقال المفيد ـ من الإمامية ـ في ذِكر هذا الاختصاص: «ومن ذلك أنَّ النبي ﷺ كان أمين قريش على ودائعهم، فلما فجأه من الكفار ما أحوجه إلى الهرب من مكة بغتة، لم يجد في قومه وأهله في[(٢)] يأتمنه على ما كان مؤتمناً عليه سوى أمير المؤمنين عليه السلام فاستخلفه في رد الودائع إلى أربابها، وقضاء ما عليه من دين لمستحقيه، وجمع بناته ونساء أهله وأزواجه والهجرة بهم إليه،

---

(١) السيرة ١/ ٤٨٥.

(٢) كذا في الأصل، والصحيح: (مَن).

ولم ير أنَّ أحداً يقوم مقامه في ذلك من كافة الناس، فوثق بأمانته، وعوَّل على نجدته وشجاعته، واعتمد في الدفاع عن أهله وحامته على بأسه وقدرته، واطمأنَّ إلى ثقته على أهله وحرمه...»[١].

٢ ـ اختياره ﷺ عليّاً رضي الله عنه ليبلغ الناس يوم النحر سنة تسع من الهجرة أول سورة براءة (التوبة) وينادي بهذه الكلمات: «لا يحجنَّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد؛ فإنَّ أجله أو أمده إلى أربعة أشهر، فإذا مضت الأربعة الأشهر؛ فإنَّ الله بريء من المشركين ورسوله، ولا يحج هذا البيت بعد العام مشرك»[٢].

وقد كان أبو بكر رضي الله عنه أمير الحج حينها، لكن الأمر بإعلان البراءة لم يُسند إليه، وقد روى ابن إسحاق ـ بسند مرسل ـ في هذا عن أبي جعفر الباقر قوله: قيل لرسول الله ﷺ: لو بعثت بها إلى أبي بكر، فقال: **«لا يؤدي عني إلا رجل من أهل بيتي»**، ثمَّ دعا عليّاً فقال: **«اخرج بصدر براءة، وأذِّن في الناس يوم النحر بمنى إذا اجتمعوا»**[٣].

وإنما أردفه به لينبذ العهد إلى العرب، فإنه كان من عادتهم أن لا يعقد العقود وينبذها إلا السيد المطاع أو رجل من أهل بيته، فلم يكونوا يقبلون نقض العهود إلا من رجل من أهل بيت النبي ﷺ[٤].

قلت: وقد كان من عادة العرب أن يجعل الشريف منهم له وصيّاً يخلفه بعد موته، يقوم على شؤونه التي كان يقوم عليها في حياته.

ومن نماذجِ هذا ما عُلِم من تاريخهم مِن إيصاء عبد المطلب ـ جد النبي ﷺ ـ لابنيه الزبير ولأبي طالب أو لأحدهما.

قال **ابن حبيب (٢٤٥هـ)** ـ وهو من موالي بني هاشم ـ في (المنمق في أخبار قريش): «وأوصى عبد المطلب إلى ابنه الزبير، وأوصى الزبير إلى أبي

---

(١) الإرشاد ١/٥٣ ـ ٥٤.

(٢) مسند أحمد (٧٩٧٧).

(٣) فتح الباري لابن حجر ٨/٨٣.

(٤) منهاج السُّنَّة ٧/٣٣٦.

طالب، وأوصى أبو طالب إلى العباس»[1].

ونقل عن عبد المطلب في إيصاءه للزبير شِعراً، وفيه:

سأوصي زبيراً إن توافت منيتي ... بإمساك ما بيني وبين بني عمرو
وأن يحفظ الحلف الذي سنَّ شيخه ... ولا يلحدنَّ فيه بظلمٍ ولا غدر
هم حفظوا الإلَّ القديم وحالفوا ... أباك فكانوا دون قومك من فهر[2]

ويذهب **اليعقوبي (٢٨٤هـ)** ـ وهو من موالي بني هاشم أيضاً ـ إلى أنَّ الوصية كانت مقسَّمة بين الزبير وأبي طالب، فيقول: «وأوصى عبد المطلب إلى ابنه الزبير بالحكومة وأمر الكعبة، وإلى أبي طالب برسول الله ﷺ وسقاية زمزم[3]، وقال له: قد خلَّفت في أيديكم الشرف العظيم الذي تطأون به رقاب العرب»[4].

ولذا فإنَّ الوصية في حديث الدار ـ على فرض التسليم بصحته ـ هي من جنس هذه الوصية التي عَمِل بها بنو هاشم، على أنَّ الفارق بين الوصيتين متمثِّلٌ في أنَّ الاستحقاق في حال عبد المطلب إنما هو للأقدر من الذرية، وفي حال النبي ﷺ للمناصرالمؤازر، وفي السبب الموجب للوصية وهو خشية موت الفجأة في حق عبد المطلب وغيره، وخشية القتل في حق النبي ﷺ، فيما يتفرد حديث الدار بالحديث عن الجزاء الأخروي.

وقد أحسن بيان ذلك **الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ)** بعد استعراضه روايات حديث الدار إذ يقول: ومعنى قوله في هذا الحديث: «**من يقضي عني ديني ويكون خليفتي في أهلي**»؛ يعني: إذا مت، وكأنَّه ﷺ خشي إذا قام بإبلاغ الرسالة إلى مشركي العرب أن يقتلوه، فاستوثق من يقوم بعده بما يصلح أهله، ويقضي عنه، وقد أمنَّه الله من ذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ

---

(١) المنمق في أخبار قريش ص٨٩.

(٢) نفس المصدر

(٣) قال ابن حبان في (الثقات ٢/ ١٢٥): «وكان أبو طالب وصَّى عبد المطلب لابنه في ماله بعده، وفي حفظ رسول الله ﷺ وبعهده على من كان يتعهده عبد المطلب في حياته».

(٤) تاريخ اليعقوبي ٢/ ١٣.

﴿إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ الآية [المائدة: ٦٧].

والمقصود: أنَّ رسول الله ﷺ استمر يدعو إلى الله تعالى ليلاً ونهاراً، وسرّاً وجهاراً، لا يصرفه عن ذلك صارف، ولا يردّه عنه راد، ولا يصده عنه صاد، يتبع الناس في أنديتهم ومجامعهم ومحافلهم، وفي المواسم، ومواقف الحج؛ يدعو من لقيه من حر وعبد، وضعيف وقوي، وغني وفقير، جميع الخلق في ذلك عنده شرع سواء، وتسلَّط عليه وعلى من اتبعه من آحاد الناس من ضعفائهم الأشداء الأقوياء من مشركي قريش بالأذية القولية والفعلية[1].

ولم يكن في بني هاشم إذ ذاك أشد إيماناً وإيقاناً وتصديقاً لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه؛ ولهذا بدرهم إلى التزام ما طلب منهم رسول الله ﷺ، ثمَّ كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة على الصفا، وإنذاره لبطون قريش عموماً وخصوصاً، حتى سمَّى من سمَّى من أعمامه وعماته وبناته، لينبه بالأدنى على الأعلى؛ أي: إنما أنا نذير، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم[2].

* حديث الدار ليس نصّاً على الإمامة:

على الرغم من اعتبار الإمامية قديماً وحديثاً[3] حديث الدار أول النصوص الجلية الواردة في إمامة أبي السبطين علي رضي الله عنه، إلا أنَّ الملفت للنظر عند استقراء ما أمكن الوقوف عليه من تقريرات بعض أساطين الإمامية

---

(١) البداية والنهاية ٤/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/ ١٧٠.

(٣) من القدماء: أبو الصلاح الحلبي (٤٤٧هـ) في (تقريب المعارف ص١٩٣)، والمحقق الحلي (٦٧٦هـ) في (المسلك في أصول الدين ص٣٠٩)، وابن ميثم البحراني (٦٧٩هـ) في (النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة ص٨١).

ومن المعاصرين: محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ) في (أصل الشيعة وأصولها ص٣٨ ـ ٣٩)، وعبد الحسين شرف الدين (١٣٧٧هـ) في (النص والاجتهاد ص٨)، والسيد علي الميلاني في (محاضرات في الاعتقادات ١/١٠٧).

ومتكلميهم في القرنين الرابع والخامس أنَّ أولئك الأعلام كانوا أكثر تفطناً إلى أنَّ الحديث لا يُمكن اعتباره من الناحية الأصولية والكلامية الاستدلالية نصّاً على الإمامة، لا جليّاً ولا خفيّاً.

فإنَّ (النَّصَّ) في اصطلاح الأصوليين: هو الظاهر البالغ في ظهور دلالته إلى حيث لا يقبل التأويل عند أهل العرف بل يعدون التأويل له قبيحاً خارجاً عن رسوم المحاورة[1].

ومن هنا قال **ابن المطهِّر الحلي**: «ينقسم اللفظ باعتبار ظهور دلالته على معناه وخفائها إلى نوعين: إنْ لم يحتمل غير ما فُهِمَ منه فهو النص، وإنْ احتمل: فإن تساويا فالمجمل، وإلا فالراجح ظاهر، والمرجوح مُأَوَّل»[2].

ومع عدم التزام هؤلاء الأعلام بالمقرر من أنَّ (النصَّ) لا يكون جليّاً وخفيّاً، وإنما هو ظاهرُ الدلالة إلى حد أن لا يحتمل غيره، وتفريعهم (النص) إلى جلي وخفي، ليتحقق لهم عدُّ أهم أدلتهم على الإمامة من جُملة النص، إلا أنهم مع هذا لم يذكروا حديث الدار في عداد القسمين.

فإنَّ الناظر في الكتب العتيقة يدرك هذا بشيء من التوقف والتأمل عند ذِكر النص على الإمامة أو الإشارة إلى حديث الدار استقلالاً، فإنَّ الحديث يجري عند هؤلاء مجرى غيره من المناقب والفضائل العظيمة التي اختُص بها علي ﷺ ولم يشركه فيها أحد، نحو مبيته في فراش النبي ﷺ في الهجرة، وائتمانه على ودائع قريش ليرجعها لهم بعد هجرة النبي ﷺ، وحمله الراية في خيبر[3].

---

(١) اصطلاحات الأصول للشيخ علي مشكيني ص٢٣٢.

(٢) انظر: مبادئ الأصول ص٦٤ ـ ٦٥.

(٣) انظر: الإرشاد للمفيد ص٤٨، وقد صدَّره بقوله: «فأما مناقبه الغنية ـ بشهرتها، وتواتر النقل بها، وإجماع العلماء عليها ـ عن إيراد أسانيد الأخبار بها، فهي كثيرة يطول بشرحها الكتاب، وفي رسمنا منها طرفاً كفاية عن إيراد جميعها في الغرض الذي وضعنا له الكتاب، إن شاء الله. فمن ذلك: أنَّ النبي ﷺ جمع خاصة أهله وعشيرته، في ابتداء الدعوة إلى الإسلام، فعرض عليهم الإيمان، واستنصرهم على أهل الكفر والعدوان، وضمن لهم على ذلك الحظوة في الدنيا، والشرف وثواب الجنان، فلم يجبه أحد منهم إلا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ فنحله بذلك تحقيق الأخوة والوزارة والوصية والوراثة والخلافة، وأوجب له به الجنة».

فإنَّ **ابن نوبخت (٣٥٠هـ)** لم يذكر أو يُشِر في كتابه (الياقوت)[١] لحديث الدار في جملة ما ذكره من أحاديث النص الجلي، واقتصر بالمقابل في حديثه عن النص الخفي على حديثي المنزلة والغدير كما لاحظه ابن المطهِّر الحلي، وصرَّح به في (أنواره)[٢].

ثمَّ إني رأيت **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** أورده في (علل الشرائع) تحت باب (العلة التي من أجلها ورث علي بن أبي طالب عليه السلام رسول الله ﷺ دون غيره)[٣]، ولم يذكره في سائر كتبه ويستدل به للإمامة، رغم إفراده حديثي الغدير والمنزلة في (معاني الأخبار) بشرح وافٍ استقصى فيه أجوبة المخالفين على استدلال الإمامية بهذين الحديثين[٤].

ولا يقف الأمر عند من ذكرناه، بل يتعداه إلى **الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)** الذي فصَّل القول في نوعي النص (الجلي والخفي)، فعرَّفهما بما يُجلي معناهما، ولم يعد حديث الدار من جملة الأدلة التي تُعتبر نصَّاً على الإمامة، لا جليّاً ولا خفيّاً، حيث يقول: «وأما الجلي: فهو الذي يستفاد من ظاهر لفظه النص بالإمامة؛ كقوله عليه السلام: «هذا خليفتي من بعدي»[٥] و«سلِّموا

(١) الياقوت في علم الكلام ص٨٣.

(٢) أنوار الملكوت ص٢٥٦.

(٣) علل الشرائع ١/ ١٧٠.

(٤) معاني الأخبار ص٦٧ ـ ٧٩.

(٥) **وهو حديث موضوع**، أورده ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٧٩) عن ابن عباس قال: «ستكون فتنة فإن أدركها أحد منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله، وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو آخذ بيد علي: هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني، وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصدِّيق الأكبر، وهو بابي الذي أوتى منه، وهو خليفتي من بعدي».

فيه: **(داهر بن يحيى الرازي الأحمري)**، قال العقيلي في (الضعفاء ٢/ ٤٦): «لا يتابع على حديثه»، وأورد له أحاديث، ثمَّ قال: «سائرها ليس بمحفوظ».

وقال الذهبي في (ميزان الاعتدال ٢/ ٣): «لا يتابع على بلاياه».

وليس لداهر ذِكر في كتب الرجال لدى الإمامية، كما نصّ عليه علي النمازي الشاهرودي ـ من الإمامية ـ في (مستدركات في علم الرجال ٣/ ٣٧٠)، فهو مجهول الحال عندهم.

وقد تفرَّد بأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه لم يتابعه عليها إنسٌ ولا جان. =

على علي عليه السلام بإمرة المؤمنين»[1]، وليس معناه أنَّ المراد منه معلوم ضرورة،

= نحو ما رواه عنه الطوسي ـ من الإمامية ـ في (الأمالي ص١٥٤) عن أبي ذر أنّ النبي ﷺ قال: «لا تضادوا بعلي أحداً فتكفروا، ولا تفضلوا عليه أحداً فترتدوا».

فإنه لم يروه غيره، بل ومثله لا يعمل به حتى الإمامية، فإنه جعل مجرد التفضيل ردة!

وفي الإسناد أيضاً: ابنه (**عبد الله بن داهر بن يحيى**)، سُئِل عنه أحمد بن حنبل فقال: «ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير»، وعاب على أهل بغداد أنهم يكتبون عن كل أحد! (العلل ومعرفة الرجال ـ رواية ابنه عبد الله ـ (٣٨٥٩)».

وقال ابن حبان في (المجروحين ٢/ ١٠): كان ممن يخطىء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات.

وقال ابن عدي في (الكامل ٥/ ٣٨٠): عامة ما يرويه في فضائل علي، هو فيه متهم.

وقال النجاشي ـ من الإمامية ـ في (رجاله ص٢٢٨): ضعيف.

وضعّفه كل من: ابن داود الحلي في (رجاله ص٢٥٤)، والتفرشي في (نقد الرجال ٣/١٠٣)، والبروجردي في (طرائف المقال ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠)، والخوئي في معجم رجاله. (انظر: المفيد من معجم رجال الحديث ص٣٣٣).

وقد اتهمه ابن الجوزي باختلاق الحديث، وفي النفس شيء من اتهام عبد الله باختلاقه ـ على ضعفه ـ، فإنَّه يرويه عن أبيه، وأبوه داهرٌ ليس بذاك، وأحاديثه غير محفوظة، وعُرِف عنه التفرد بأحاديثٍ من جنس هذا، فالظن أنّه وضعه نصرة للمذهب.

وقد علّق الذهبي في (ميزان الاعتدال ٢/ ٤١٧) على الحديث بقوله: «قد أغنى الله عليًّا عن أن تُقرَّر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل».

(١) وقد عدَّه المحقق الحلي في (المسلك في أصول الدين ص٣١٠) من جُملة أحاديث النص الخفي لا الجلي.

والحديث المذكور انفردت به الإمامية عن سائر الناس، فرواه الكليني في (الكافي ـ باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين ـ ح(١)) عن زيد بن الجهم الهلالي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: لما نزلت ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام وكان من قول رسول الله ﷺ: سلِّموا على علي بإمرة المؤمنين. . . ، إلخ».

وقد حكم عليه المجلسي في (مرآة العقول ٣/ ٢٦٥) بأنه مجهول!

ونقل ابن طاووس في (اليقين ص٣١٢) عن كتاب مفقود للحسين بن سعيد الأهوازي اسمه (كتاب البهار)، لم يذكره النجاشي ولا غيره من قدماء الإمامية من جملة مؤلفاته، النص التالي: عن الحسين عن محمد بن سليمان عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام: إنَّ علياً عليه السلام مرض، فعاده رسول الله صلى الله عليه وعلى أهل بيته، وأمر هؤلاء فعادوه وقال لهم: سلموا عليه بإمرة المؤمنين فقام أبو بكر وعمر وعثمان، فقالوا: أمن الله ومن رسوله؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: من الله ومن رسوله. قال: فانطلقوا فسلموا عليه بإمرة المؤمنين. .».

وفي السند: محمد بن سليمان عن أبيه (سليمان الديلمي)؛ والاثنان متهمان عند الإمامية.

قال الكشي: سليمان الديلمي من الغلاة الكبار. وقال النجاشي: قيل: كان غالياً كذاباً، وكذلك ابنه محمد، **لا يُعمل بما انفردا به من الرواية**. وقال ابن الغضائري عن سليمان: كذاب غال. =

بل ما فسَّرناه. وهذا الذي سميناه (الجلي) يمكن دخول الشبهة في المراد منه وإن بعدت.

وأما النص الخفي: فهو الذي ليس في صريحة لفظه النص بالإمامة، وإنما ذلك في فحواه ومعناه؛ كخبر الغدير، وخبر تبوك، والذين سمعوا هذين النصين من الرسول على ضربين: عالم بمراده عليه السلام، وجاهل به»[1].

* ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾

وأنت أيها الناظر المنصف إذا حققت ما مرَّ بك ونظرت إلى روايات الإمامية وتقريراتهم بعين التفحص والاعتبار أدركت التناقض الكبير الذي يعيشه أساطين المذهب ونُظَّاره، إذ يقررون أنَّ (الولاية) كانت آخر فرائض الدين نزولاً، وبنزولها كَمُل الدين، وأنَّ الإعلان عنها جاء بعد تخوُّف نبوي من التصريح بها، في حين أنهم يقررون أنَّ النص على أبي السبطين علي رضي الله عنه كان مُبشَّراً به ومعلناً من النبي الكريم بكل إصرار ووضوح مع إعلانه اصطفائه صلى الله عليه وآله وسلم نبيّاً ورسولاً!

وقد روى الكليني في (الكافي) عن زرارة والفضيل بن يسار وبكير بن أعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية جميعاً أنَّ أبا جعفر الباقر قال: «كانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرى، وكانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله عز وجل: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]، قال أبو جعفر: يقول الله عز وجل: لا أنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض»[2].

والرواية قد حكم بحُسنِها **المجلسي (١١١١هـ)**[3] وبصحتها كل من **المرجع**

= فإذا كان هذا حال روايات النص الجلي عند الإمامية وباعترافهم، فما بالهم يكفِّرون ويضلِّلون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأجلها؟!

(١) رسائل المرتضى ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩)

(٢) الكافي ـ باب ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً ـ ح (٤).

(٣) بحار الأنوار ٣/ ٢٥٠.

الديني الراحل حسين منتظري[1] والمرجع الديني المعاصر محمد المؤمن القمي[2].

وروى الكليني أيضاً في (الكافي) عن أبي الجارود ـ وهو غير متهم فيما يرويه في شأن الإمامة[3] ـ عن أبي جعفر الباقر قوله: «فرض الله ﷻ على العباد خمساً، أخذوا أربعاً وتركوا واحداً»، قلت: أتسميهن لي جعلت فداك؟ فقال: «الصلاة، وكان الناس لا يدرون كيف يصلون، فنزل جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمد أخبرهم بمواقيت صلاتهم، ثمَّ نزلت الزكاة فقال: يا محمد، أخبرهم مِنْ زكاتهم ما أخبرتهم مِنْ صلاتهم، ثمَّ نزل الصوم فكان رسول الله ﷺ إذا كان يوم عاشورا، بعث إلى ما حوله من القرى فصاموا ذلك اليوم فنزل شهر رمضان بين شعبان وشوال، ثمَّ نزل الحج فنزل جبرئيل عليه السلام فقال: أخبرهم مِنْ حجهم ما أخبرتهم مِنْ صلاتهم وزكاتهم وصومهم.

ثمَّ نزلت الولاية؛ وإنما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، وكان كمال الدين بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال عند ذلك رسول الله ﷺ: أمتي حديثو عهد بالجاهلية، ومتى أخبرتهم بهذا في ابن عمي يقول قائل، ويقول قائل ـ فقلت في نفسي من غير أن ينطق به لسان ـ فأتتني عزيمةٌ من الله ﷻ بتلة[4] أوعدني إن لم أبلغ أن

---

(١) دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية ١/١٨٩.

(٢) الولاية الإلٰهية الإسلامية ١/٢٢.

(٣) قال المرجع الديني محمد المؤمن القمي في (الولاية الإلهية ١/٥٩ ـ ٦٠): «وأمّا سند الحديث فهو إلى أبي الجارود تامّ كما ذكرنا، وأمّا أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني فهو تابعيّ زيديّ ينسب إليه الجارودية من الزيدية، وعن الكشّي أنّه كان مكفوفاً أعمى، أعمى القلب، وأنّ أبا جعفر سمّاه سرحوباً وذكر أنّ سرحوباً اسم شيطان إلّا أنّه مع ذلك كلّه لم ينصّوا على كونه غير ثقة بل ابن الغضائري الّذي قلّ من نجا عن سيف تضعيفه ذكر فيه أنّ حديثه في حديث أصحابنا أكثر منه الزيدية، وأصحابنا يكرهون ما رواه محمّد بن سنان عنه، ويعتمدون ما رواه محمّد بن أبي بكر الأرجني، انتهى. وعليه فإذا كان أصحابنا يعملون برواياته إذا رواها محمّد بن أبي بكر فلعلّ عدم اعتمادهم برواية محمّد بن سنان كان لأجل كلام في ابن سنان وإلّا فهو نفسه معتمد الحديث اذا روى حديث أصحابنا كما هاهنا».

(٤) البتل: القطع، والمراد أنّها عزيمة قطعت ذلك التردد.

يعذبني، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ . . .»[١].

والرواية معتبرة السند كما نبَّه لذلك **المرجع الديني المعاصر محمد المؤمن القمي**[٢]، واستدل بها **المرجع الديني الراحل خميني (١٤١٠هـ)** في تقريراته العرفانية في شرحه لدعاء السَحَر[٣]، فتأمل.

وفي هذا السياق يتحدث **الشيخ عباس آل كاشف الغطاء (١٣٢٣هـ)** عن النبي ﷺ فيقول: «وبهذا اعتذر عند الأمين جبريل لما أمره في مكة المكرمة عن الله بتنصيب علي عليه السلام إماماً، قال ﷺ: «إنّ قومي حديثو عهد بالإسلام فأخشى أن يقولوا عمَدَ لابن عمه وصهره ونصبه»، وأمسك عن ذلك إلى أن رجع إلى غدير خم، فأنزل الله عليه قرآناً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾»[٤].

ومن ذلك أيضاً ما رواه الصفَّار في (بصائر الدرجات) والكليني في (الكافي) عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر الباقر قال: لما أن قضى محمد ﷺ نبوته، واستكمل أيامه، أوحى الله تعالى إليه أن يا محمد ﷺ قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك، فاجعل العلم الذي عندك والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة في أهل بيتك عند علي بن أبي طالب، فإني لن أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة من العقب من ذريتك كما لم أقطعها من ذريات الأنبياء[٥].

وهو صريح في أنَّ الإعلام بالوارث له ﷺ وهو الإمام علي، ونوع الموروث وهو ميراث العلم وآثار علم النبوة قد جاء متأخراً جدّاً عن حديث

---

(١) الكافي ـ باب ما نص الله ﷻ ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً ـ ح (٦).

(٢) الولاية الإلٰهية الإسلامية ١/ ٥٧.

(٣) شرح دعاء السَحَر ص٦٦.

(٤) رسالة في الإمامة ص٣٩.

(٥) بصائر الدرجات ص٤٨٨ والكافي، باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين عليه السلام ـ ح (٢)، واللفظ له.

يوم الدار الذي عُدَّ نصّاً صريحاً وواضحاً منذ فجر الرسالة ومقام التبليغ الأول على الوراثة بدلالة «وصيي ووارثي»!

فإنَّ مقتضى ما مرَّ ذِكره من روايات وتقريرات، يؤكد أنَّ فرض الإمامة (الولاية) والنص عليها لم يتم إلا بعد أداء النبي ﷺ والصحابة فريضة الحج[1]، ونزول آيتي التبليغ وإكمال الدين، ووقوع حادثة الغدير.

ولذا؛ فإنَّ كل دليل يورده الإمامية على فرض الإمامة قبل الغدير ـ كآية إطاعة أولي الأمر أو آية الولاية أو حديث يوم الدار أو حديث المنزلة ـ فهو ساقطٌ عن الاعتبار، باطل الدلالة على المراد.

وإزاء هذا التعارض الصريح، فإنَّ الإمامية ملزمون برفع هذا الإشكال بأحد أمرين:

إما بالإقرار بأنَّ كل ما ادّعوا فيه النص على إمامة أبي السبطين رضي الله عنه قبل واقعة الغدير ونزول آية إكمال الدين لا يرقى للاستدلال به على الإمامة، وأنَّ التردد النبوي المزعوم قبل نزول آيتي البلاغ وإكمال الدين إنما حصل لكون الأمر جديداً على الناس، وقد خشي منهم التكذيب، فيُقال: إنَّ حديث الدار كان استخلافاً على أهل بيته خاصة، ولا ارتباط به بالخلافة (الإمامة العظمى).

وإما أن يتمسكوا بدعاواهم في تلك الأحاديث، ويُقِرُّوا بأنَّ آيتي البلاغ وإكمال الدين لا علاقة لهما بأمر الإمامة، وأنَّ هذه الروايات ومثيلاتها مما لم نذكره وتقريرات سائر علماء المذهب ممن لم نعرج على قولهم، إنما هي افتراضات ودعاوى سُوِّدت بها الصحف وشُحِنت بها الأفئدة دون حق.

أما المراوحة بين هذه وتلك، فلا تستقيم، وليست من طريقة أهل العلم والنُهى في شيء.

---

(١) حيث صاح بهم مُعلِّماً في حجة الوداع: «**خذوا عني مناسككم، لعلِّي لا ألقاكم بعد عامي هذا**».

ما تضمنته روايات حديث الدار

إذا كان القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، ويُحمل بعضه على بعض حتى يصح إدراك معانيه، ويحسن فهم مراميه[1]، فكذلك الحديث النبوي، بل الأمر فيه أولى وآكد، لكثرة طرقه، واختلاف رواياته.

وهذا المعنى هو الذي عبَّر عنه **الإمام ابن المبارك (١٨١هـ)** بقوله: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض»[2].

وقال **الإمام أحمد (٢٤١هـ)**: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً»[3].

وقال **الحافظ أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ)**: «والحديث إذا جُمِعت طرقه تبيَّن المراد منه، وليس لنا أن نتمسَّك برواية ونترك بقية الروايات»[4].

فرب لفظة مشكلة في حديث تَرِدُ مفسرة في حديث آخر، ورب اسم مبهم في حديث يرد مصرحاً به في حديث آخر، وقد يكون اللفظ عامّاً في حديث، وله مخصص في حديث آخر، أو مطلقاً وله مقيد، ونحو ذلك.

وهذا الفقه لا يتأتى إلا بجمع روايات الحديث الواحد وإعمال النظر فيها.

---

(١) من نماذج التفاسير التي سلكت هذا المسلك (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن) للعلامة محمد الأمين الشنقيطي.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٩٠٢).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي (١٦٤٠).

(٤) طرح التثريب ٧/ ١٨١.

وعند تتبع روايات حديث الدار، وتأمل ألفاظها فإننا نقف على جُملة من الحقائق هي:

١ ـ عُمر الإمام علي يومئذٍ:

حيث لم تنص الروايات على عُمر الإمام علي ﷺ يومئذٍ، ولكنها نصَّت على أنه كان أصغر الحضور.

ففي رواية ربيعة بن ناجد أنَّ علياً ﷺ قال: «وكُنتُ أصغَرَ القوم»[١].

وفي رواية أبي رافع ﷺ: «فقام إليه علي بن أبي طالب وهو يومئذٍ أصغرهم»[٢].

وفي رواية عبد الله بن الحارث قول علي ﷺ: «وإني لأحدثهم سنّاً وأرمصهم[٣] عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم[٤] ساقاً»[٥].

وفي رواية سالم قول علي ﷺ: «وإني لأَحدَثُهم سنّاً، وأَحمَشُهُم ساقاً»[٦].

وهو ما صرَّح به بعض علماء الإمامية عند تطرّقهم لحديث الدار، حيث نصَّ **الشيخ محمد رضا المظفر** على أنَّ علياً ﷺ كان يومئذٍ: «صبيّاً لم يبلغ الحلم»[٧].

وقال **آية الله**[٨] **محمد آصف محسني**: «إنَّ علياً كان يومذاك طفلاً صغيراً، لم يبلغ الحُلم»[٩].

---

(١) مسند أحمد (١٣٧١)، وفضائل الصحابة لأحمد (١٢٢٠)، والسنن الكبرى للنسائي (٨٣٩٧)، واللفظ له، وتاريخ الطبري ٢/٣٢١، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٤٤٨).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/٤٩.

(٣) الرمص في العين كالغمص، وهو كناية عن صغر سنه.

(٤) حمش الساقين: دقيقها.

(٥) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/٣١٩ ـ ٣٢١، ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/١٧٩.

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد ١/١٨٧.

(٧) عقائد الإمامية ص١٩٤.

(٨) آية الله وآية الله العظمى: لقبان دينيّان يُستخدَمان من قبل الشيعة الاثنى عشرية لمن يبلغ درجة الاجتهاد في الفقه الإسلامي وفق المذهب الجعفري. وقد ذكرنا أنَّ هناك فرقاً بين اللقبين، يتعلق بوجود جمهور من المقلِّدين لذلك المجتهد من عدمه. ووفق ذلك فإننا سنعبِّر عن المجتهد غير المُقلَّد بلقب (آية الله)، وسنستعيض عن ذلك بلقب (المرجع الديني) في حالة المجتهد المُقلَّد.

(٩) صراط الحق ٣/٢٠٨.

٢ ـ المخاطبون يوم الدار:

بتأمل الروايات ـ على ما فيها من ضعف واختلاف ـ فإننا نجدها متفقة على أنَّ المدعوين للوليمة هم بنو عبد المُطَّلِب.

جاء ذلك صريحاً في:

١ ـ رواية ربيعة بن ناجد عن علي بن أبي طالب ﵁[١].

٢ ـ رواية سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[٢] عن علي ﵁.

٣ ـ رواية أبي إسحاق عن البراء بن عازب ﵁[٣].

٤ ـ رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع ﵁[٤].

٥ ـ رواية علي بن الحسين عن أبي رافع ﵁[٥].

٦ ـ رواية عبد الله بن الحارث عن علي ﵁، وفيها أنهم بنو هاشم[٦].

ولا تنافي بين هذه الأخيرة وبين سائر الروايات، فإنَّ بني هاشم هم بنو عبد المُطَّلِب، سواءً بسواء.

فإنَّ هاشمَ بن عبد مناف، كان له من الأبناء: **نضلة**؛ **وأبو صيفي**؛ **وأسد**[٧]؛ **وشيبة الحمد** وهو عبد المطلب، وفيه العمود والشَّرف، وهؤلاء جميعاً انقرضت أعقابهم إلا من عبد المطلب، ولهذا لا يُقال: بنو هاشم، إلا ويُراد بهم: بنو عبد المطلب، إذ لا عَقِب باقٍ له إلا منه[٨].

ويشهد لهذا روايات كثيرة عند الفريقين، منها: ما في (الكافي) عن

---

(١) مسند أحمد (١٣٧١)، والسنن الكبرى للنسائي (٨٣٩٧) واللفظ له، وتاريخ الطبري ٢/ ٣٢١، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٤٤٨).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ١٨٧.

(٣) تفسير الثعلبي ٧/ ١٨٢.

(٤) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٥٠.

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٥٠.

(٦) مسند البزار ٢/ ١٠٥، وتفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٢٨٢٦، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٨.

(٧) ولا عقب له إلا من ابنته فاطمة بنت أسد، وهي زوج أبي طالب وأم عليٍّ بن أبي طالب. انظر: نسب قريش ص١٦.

(٨) جمهرة أنساب العرب ص١٤.

الإمام موسى الكاظم عند الإمامية قوله: «وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس، هم قرابة النبي ﷺ الذين ذكرهم الله فقال: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، وهم بنو عبد المطلب أنفسهم، الذكر منهم والأنثى»[1].

قال المجلسي: «قوله عليه السلام: هم بنو عبد المطلب؛ لأن ولد هاشم انحصر في ولد عبد المطلب، وكان لعبد المطلب عشرة من الأولاد لم يبقَ منهم ولد إلا من خمسة: عبد الله، وأبي طالب، والعباس والحارث، وأبي لهب، ولم يبقَ لعبد الله ولد إلا من أبي طالب، فاتحدا في النسب، وعمدة بني هاشم منهم، والثلاثة الأخيرة إن عُرِف نسبهم اليوم، فهم في غاية الندرة»[2].

فيما انفردت رواية واحدة من بين كل هذه الروايات ـ وهي رواية جعفر بن عبد الله بن أبي الحَكَم ـ بذِكر أَنَّهم بنو عبد المطلب ومعهم عِدَّة من بني عبد مناف[3].

ومثل هذا الانفراد لا يضر، فإنَّ الرواية محكوم عليها بالوضع كما سيأتي بيانه، فما لِمخالفتها لغيرها أدنى اعتبار.

٣ ـ عدد الحضور:

تكاد تتفق الروايات على أنَّ عدد بني عبد المطلب حينها كانوا أربعين رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، نصَّت على ذلك كل من الروايات التالية:

ـ رواية ابن عباس عن علي رضي الله عنهما وفيها: إنهم أربعون رجلاً يزيدون رجلاً

---

(١) الكافي ـ باب (الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه) ـ ح (٤).

(٢) مرآة العقول ٦/ ٢٥٩.

(٣) أنساب الأشراف ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ رواية (١١٦)، واستظهر الحافظ ابن حجر من كلام الواقدي أنه يعني بالعدة من بني عبد مناف: (بني المُطلب)؛ لأنه من المستبعد أن يُدعى للاجتماع بنو عبد شمس وبنو نوفل، فقال في (فتح الباري ٨/ ٥٠٣): «وعند الواقدي أنَّه قصر الدعوة على بني هاشم والمُطَّلِب وهم يومئذ خمسة وأربعون رجلاً».

أو ينقصونه، وفيهم أعمامه: أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب[١].

ـ رواية عبد الله بن الحارث عن علي رضي الله عنه: أنهم أربعون غَيْرَ رَجُل، أو أربعون وَرَجُل، وفيهم عشرةٌ كُلُّهُم يأكُلُ الجذَعَة بإدامِها[٢].

ـ رواية أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنه: أَنَّهم أربعون رجلاً، الرجل منهم يأكل المسنّة ويشرب العُس[٣].

ـ رواية سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي رضي الله عنه: أَنَّهم أربعون رجلاً[٤].

ـ رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع رضي الله عنه: أَنَّهم أربعون رجلاً، وإن كان منهم لمن يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن[٥].

فيما انفردت روايتان من جملة روايات الحديث بذِكر عددٍ آخر، وهما:

* رواية عبّاد بن عبد الله الأسدي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنهم كانوا ثلاثين رجلاً[٦].

والحمل فيها على (شريك القاضي) وهو صدوق كثير الخطأ، كما سيأتي بيانه.

* رواية جعفر بن عبد الله بن أبي الحَكَم المُرسلة وفيها: أَنَّهم كانوا خمسة وأربعين رجلاً[٧].

وهو اختلاف لا يضر، كما أنه لو كان كبيراً، لما صلح لمعارضة باقي روايات الباب، وسيأتي بيان أنه محكوم عليها بالوضع.

---

(١) السيرة النبوية لابن إسحاق ص١٤٦، ودلائل البيهقي ٢/ ١٧٩.

(٢) تفسير ابن كثير ٦/ ١٧٠ نقلاً عن ابن أبي حاتم، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٨.

(٣) تفسير الثعلبي ٧/ ١٨٢.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ١٨٧.

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٥٠.

(٦) مسند أحمد (٨٨٣)، وتاريخ دمشق ٤/ ٣٢.

(٧) أنساب الأشراف ١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ رواية (١١٦).

٤ ـ كم مرة دعاهم للوليمة؟

اختلفت الروايات في عدد المرات التي دُعي إليها بنو عبد المطلب للوليمة، ففي بعضها أنَّ النبي ﷺ دعاهم للوليمة مرتين، وأخبرهم بما يريده في الثانية بعد امتناعهم عن الاستماع له في الأولى لقول أبي لهب: لقد سَحَرَكُم محمدٌ[(١)].

وفي غيرها أنَّ النبي ﷺ دعاهم للوليمة ثلاث مرات، وأخبرهم بما يريده في الثالثة بعد امتناعهم عن الاستماع له في السابقتين، ودون أن يُذكر أنَّ المتكلم هو أبو لهب، وإنما عُبِّر عن القائل بصيغة الجمع (قالوا)[(٢)].

وفي أُخرى أنَّ النبي ﷺ دعاهم للوليمة ثلاث مرات، وأخبرهم بما يريده في المرات الثلاث! وكان علي رضي الله عنه في المرات الثلاث يجيبه ورسول الله ﷺ يُجلِسه، حتى إذا كانت الثالثة قَبِل منه وتفل في فيه، فتكلم أبو لهب وقال: بئس ما جبرت به ابن عمك إذ أجابك إلى ما دعوته إليه، ملأت فاه بصاقاً[(٣)].

٥ ـ فحوى الإنذار (بِمَ أنذرهم النبي ﷺ؟)

إنَّ المتتبع لطرق وألفاظ روايات الحديث، يلحظ اختلافاً كبيراً، بل اضطراباً ظاهراً، لا يُمكن الإغضاء عنه أو التقليل من أثره في فهم الحديث ودلالاته، وهذا الأمر بمثابة حجر الزاوية في موضوعنا.

ويُمكن القول بأنَّ الروايات ـ على اختلافها ـ لم تختلف اختلافاً كبيراً في شيء اختلافها في فحوى الإنذار الذي جمع النبي ﷺ بني عبد المطلب من أجله.

وهذا الاختلاف الظاهر ينبئك عن الأيدي التي عبثت بالحديث،

---

(١) رواية أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنه، ورواية سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن علي رضي الله عنه.

(٢) رواية عبد الله بن الحارث عن علي رضي الله عنه.

(٣) رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع رضي الله عنه.

فحوَّلت معنى النذارة من التخويف من خزي الدنيا والآخرة إن هم لم يؤمنوا بالنبي المرسل من ربهم ويتَّبعوه، إلى الوصية والنص على علي رضي الله عنه كما سترى.

ويُمكن تصنيف روايات حديث الدار وفقاً لما تضمنه إنذار النبي ﷺ فيها إلى هذه الأنواع من الخطاب:

أ ـ أنه أنذرهم عقاب الله إن هم كفروا به، وبشَّرهم بنعيمه إن هم أطاعوه، دون ذِكر الوصية لأحدٍ من بعده.

وفي هذا أربع روايات:

الأولى: رواية جعفر بن عبد الله بن الحكم، وفيها أنَّ النبي ﷺ قال لهم: «إِنَّ الرَّائِدَ لا يكذب أهله. والله لو كذبت الناس جميعاً، ما كذبتكم. ولو غررت الناس، ما غررتكم والله الذي لا إلٰه إلا هو، إني لرسول الله إليكم خاصة وإلى الناس كافة.

والله، لتموتن كما تنامون، ولتبعثن كما تستيقظون، ولتحاسبن بما تعملون، ولتجزون بالإحسان إحسانًا وبالسوء سوءاً. وإنها للجنة أبداً، والنار أبداً. وأنتم لأول من أُنذِر».

فقال أبو طالب: «ما أحب إلينا معاونتك ومرافدتك، وأقبلنا لنصيحتك، وأشد تصديقنا لحديثك. وهؤلاء بنو أبيك مجتمعون. وإنما أنا أحدهم، غير أني والله أسرعهم إلى ما تحب. فامض لما أمرت به. فوالله، لا أزال أحوطك وأمنعك، غير أني لا أجد نفسي تُطَوِّعُ لي فراق دين عبد المطلب حتى أموت على ما مات عليه».

وتكلم القوم كلاماً ليناً، غير أبي لهب فإنه قال: «يا بني عبد المطلب، هذه والله السوءة، خذوا على يديه قبل أن يأخذ على يده غيركم. فإن أسلمتموه حينئذٍ؛ ذللتم. وإن منعتموه؛ قتلتم»، فقال أبو طالب: «والله، لنمنعه ما بَقِينَا»[1].

---

(١) أنساب الأشراف ١/٢٨٦ ـ ٢٨٨ ـ رواية (١١٦).

وهذه الرواية هي الرواية الوحيدة من بين كل روايات حديث الدار التي تحقق فيها معنى الإنذار، فإنَّ الإنذار هو التخويف كما أسلفنا، ومع هذا؛ فليس فيها ذِكرٌ للوصية بل ولا ذِكرٌ لعليٍّ ﵁ أبداً.

الثانية: رواية سالم بن عبد الله عن علي ﵁ أنه ﷺ قال: «من يؤازرني على ما أنا عليه ويجيبني على أن يكون أخي وله الجنة؟» فقال علي: أنا يا رسول الله، وإني لأَحدَثُهم سناً وأَحمَشُهُم ساقاً، وسكت القوم، ثم قالوا: يا أبا طالب ألا ترى ابنك؟ قال: دعوه، فلن يَألوَ ابن عَمِّه خيراً[1].

الثالثة: رواية عبد الله بن الحارث الآتي ذِكرها، وفيها اقتصار النبي ﷺ على القول: «يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به. إني قد جئتكم بأمر الدنيا والآخرة»[2]، فلم يذكر طلب الصحبة والمؤازرة وإنما الإيمان به، فحسب.

الرابعة: ما أورده اليعقوبي الشيعي ـ وهو من موالي بني هاشم ـ في تاريخه بقوله: «وحدثني أبو عبد الله الفضل بن عبد الرحمٰن الهاشمي[3] من ولد ربيعة بن الحارث أنهم كانوا في دار الحارث بن عبد المطلب، وكانوا أربعين رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فصنع لهم طعاماً، فأكلوا عشرة عشرة حتى شبعوا. وكان جميع طعامهم رِجْلَ شاةٍ، وشرابهم عُسّ من لبن، وإنَّ منهم من يأكل الجذعة ويشرب الفَرْقَ. ثم أنذرهم كما أمره الله ودعاهم إلى عبادة الله تعالى، وأعلمهم تفضيل الله إياهم واختصاصه لهم إذ بعثه بينهم وأمره أن ينذرهم.

فقال أبو لهب: خذوا على يدي صاحبكم قبل أن يأخذ على يده غيركم، فإن منعتموه قتلتم وإن تركتموه؛ ذللتم.

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ١/ ١٨٧.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي ٢/ ١٧٩.

(٣) ذكره الإمام أحمد في المسند (٧١٧) باسم (الفضل بن عبد الرحمٰن بن فلان بن ربيعة بن الحارث)، وذلك لعدم ضبط اسم جده. وفي تاريخ خليفة بن خياط ص١٠٩، وتاريخ الطبري ٨/ ١٩٠ (الفضل بن عبد الرحمٰن بن عباس بن ربيعة الهاشمي). وفي الكنى والأسماء للدولابي (٧٩٦): الفضل بن عبد الرحمٰن بن الفضل الهاشمي.

فقال أبو طالب: يا عورة، والله لننصرنه ثمَّ لنعيننه. يا ابن أخي، إذا أردت أن تدعو إلى ربك فأعلمنا حتى نخرج معك بالسلاح»[1].

ويظهر من انتخاب اليعقوبي لهذه الرواية من بين روايات حديث الدار أنه يرى صحتها كون من حدَّثه بها من وَلَد ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.

والرواية ليس فيها أي إشارة إلى الاستخلاف على الأهل أو الناس كما قد رأيت.

ب ـ أنَّه ﷺ طلب منهم الإسلام والطاعة والمؤازرة في الدين، ووعد من آزره منهم بالاستخلاف على أهله خاصة، وبأن يكون قاضياً لدينه (وصيّه).

وفي هذا سبع روايات:

الأولى: رواية عبد الله بن الحارث عن علي أو عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهما أنه ﷺ قال لهم: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابّاً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم**»، فلمَّا أجابه علي، قال النبي ﷺ: «**إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**»، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع[2].

وفي لفظ آخر أنَّه ﷺ قال: «**أيُّكم يقضي عنِّي دَيني، ويكون خليفتي في أهلي؟**». فسَكَتوا وسكت العبَّاس خشية أن يُحيط ذلك بماله، قال علي: وسكتُّ أَنَا لسِنّ الْعَبَّاسِ. ثُمَّ قَالَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَسَكَتَ الْعَبَّاسُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذلك قُلت: أنا يا رَسُولَ الله. فقال: أنت[3].

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٧ ـ ٢٨.

(٢) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢١، ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/ ١٧٩.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٩/ ٢٨٢٦.

الثانية: رواية ربيعة بن ناجد، وفيها أنَّه ﷺ قال لهم: «**يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَيكُمْ بخَاصَّةً، وَإِلَى النَّاسِ بِعَامَّةٍ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ مَا قد رَأَيْتُمْ، فَأَيُّكُمْ يُبَايِعُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَصَاحِبِي وَوَارِثِي[١]؟**»، فلم يقم إليه أحد، فقام علي، فكان النبي ﷺ يقول له كلما قام إليه: «**اجْلِسْ**»، ثلاث مرات، حتى كان في الثالثة، ضرب بيده على يده مبايعاً[٢].

الثالثة: رواية عبّاد بن عبد الله الأسدي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «**من يضمن عني دَيْني ومَوَاعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟**»، فقال علي: أنا[٣].

وزاد الحمَّاني ـ وسيأتي الحديث عنه ـ: «**علي يقضي عني ديني، وينجز مواعيدي**»[٤].

وقد أوضحت هذه الأخيرة أنَّ من مظاهر هذه المتابعة التي يريدها ﷺ هي ضمان دَيْنه ومواعيده التي وعد بها الناس.

وفي هذه الروايات جميعاً بيان أنَّ من سيؤازره ﷺ ويتابعه سيكون وصيه وخليفته في أهله لا الناس جميعاً، وفي آخرها ذِكر الموعود الأخروي لمن آمن به وآزره منهم.

الرابعة: رواية أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «**يا بني عبد المطلب إنّي أنا النذير إليكم من الله سبحانه والبشير لما يجيء به أحد منكم، جئتكم بالدنيا والآخرة فأسلموا وأطيعوني تهتدوا، ومن يؤاخيني ويؤازرني ويكون وليّي ووصيي بعدي، وخليفتي في أهلي ويقضي ديني؟**»

---

(١) كذا في السنن الكبرى للنسائي بهذا اللفظ، وزيادة (ووراثي) لم ترد في مسند أحمد، كما أنَّ في خصائص علي للنسائي زيادة (ووزيري) وليست هذه الزيادة في (كتاب خصائص علي) الذي في السنن الكبرى للنسائي، رغم كون الأول قطعة من الثاني!

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٩٧)، ومسند أحمد (١٣٧١) وفضائل الصحابة له (١٢٢٠)، وتاريخ الطبري ٢/ ٣٢١، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي (٤٤٨).

(٣) مسند أحمد (٨٨٣)، وتاريخ دمشق ٤/ ٣٢.

(٤) فضائل الصحابة لأحمد (١١٠٨)، وتاريخ دمشق ٤٢/ ٤٦.

فسكت القوم، وأعاد ذلك ثلاثاً كلّ ذلك يسكت القوم، ويقول علي: أنا، فقال: «**أنت**»، فقام القوم وهم يقولون لأبي طالب: أطع ابنك، فقد أُمِّر عليك[1].

الخامسة: رواية علي بن الحسين عن أبي رافع ﵁ أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنه لم يبعث الله نبيّاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصيّاً وخليفة في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وخليفتي في أهلي**»، فلم يقم منهم أحد.

فقال: «**يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناباً، والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في غيركم ثمَّ لتندمن**»، فقام علي فبايعه[2].

السادسة: رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه ﵁ أنَّ النبي ﷺ قال لهم في اليوم الأول: «**إنَّ الله لم يبعث رسولاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصيّاً ومنجزاً لعداته وقاضياً لدينه، فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وينجز عداتي وقاضي ديني**».

ثمَّ دعاهم في اليوم الثاني وقال لهم: «**يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً، ولا تكونوا أذناباً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وقاضي ديني ومنجز عداتي**».

فقام إليه علي بن أبي طالب بعد ذلك فبايعه بينهم، فتفل النبي ﷺ في فيه!

فقال أبو لهب: بئس ما جبرت به ابن عمك، إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً[3].

السابعة: رواية علي ﵁ أنه قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ دعا بني عبد المطلب وصنع لهم طعاماً ليس بالكثير، فقال:

---

(١) تفسير الثعلبي ٧/ ١٨٢.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٥٠.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٩.

«**كلوا بسم الله من جوانبها، فإنَّ البركة تنزل من ذروتها**»، ووضع يده أولهم فأكلوا حتى شبعوا، ثم دعا بقدح فشرب أولهم ثم سقاهم فشربوا حتى رووا، فقال أبو لهب: لهدَّ[1] ما سحركم، وقال: «**يا بني عبد المطلب! إني جئتكم بما لم يجيء به أحد قط، أدعوكم إلى شهادة أن لا إلٰه إلا الله وإلى الله وإلى كتابه**»، فنفروا وتفرقوا، ثم دعاهم الثانية على مثلها، فقال أبو لهب كما قال المرة الأولى، فدعاهم ففعلوا مثل ذلك، ثمَّ قال لهم ـ ومدَّ يده ـ: «**من يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووليكم من بعدي؟**» فمددت، وقلت: أنا أبايعك، وأنا يومئذٍ أصغر القوم عظيم البطن، فبايعني على ذلك، قال: وذلك الطعام أنا صنعته[2].

ويلاحظ في الرواية الرابعة والسابعة ورود لفظة (وليي) مع ذِكر البَعدية، ومع إغفال تفرَّد هاتين الروايتين بما لم يَرد في سائر روايات الحديث، وإغفال الضعف السندي الكبير فيها كما سيأتي، إلا أنَّ لفظة (ولي) الواردة في الروايتين؛ لها معانٍ عدة ذكرها ابن الأثير (٦٠٦هـ) في (النهاية) والمعنى الموافق للسياق الوارد في الحديث هو ما أشار إليه ابن الأثير منها وهو: أنَّ كل من وَلِيَ أمراً أو قام به فهو مولاه، ووليّه[3].

وعلى هذا؛ فإنَّ الزيادة المذكورة لن تعني أكثر مما ورد في سائر روايات هذا القسم من أنَّه ﷺ أراد من المُبَايع في الدار أن يكون متولياً لشؤونه الخاصة من بعده، كقضاء دينه والاستخلاف على أهل بيته وقرابته خاصة؛ لأنَّهم المخاطبون بذلك.

---

(١) لَهَدَّ: كلمة يُتَعَجَّب بها. يُقال: لَهَدَّ الرجل: أي: ما أجلده! والمعنى: ما أسْحَرَ صاحبكم، وما أعلمه بالسِّحر. (غريب الحديث للخطابي ١/ ٧٣٣).

(٢) وقد ذكرها المتقي الهندي في كنز العمال (٣٦٤٦٥) وعزاها إلى ابن مردويه، ولا يُعرف لها سند.

(٣) النهاية في غريب الحديث ـ (ولا).

هوامش نقدية

استكمالاً لبحثنا المعمَّق في مقاربة نص حديث الدار، وسبر مكنوناته، ينبغي أن نتوغل في أعماق النص بحثاً عن الأسس والمباني العقدية التي يؤسس لها، بتفكيكه تفكيكاً موضوعيّاً يقوم على مسارين:

أولهما: تفكيك النص:

ونعني به: تحليل ومقارنة أهم المضامين التي اشتملت عليها الروايات المختلفة للحديث؛ مقارنة نقدية تُلقي الضوء على المباني العقدية والتاريخية التي تؤسس لها وتتأسس عليها؛ معتمداً على المنهج النقدي الشامل في تحليل الروايات في ضوء العقل والتاريخ والنصوص.

وثانيهما: تفكيك الإسناد:

ونعني به: تحليل ومقارنة أسانيد الحديث تحليلاً جارياً على قواعد الحديث المعتبرة وفق مباني الفريقين، وصولاً إلى النتائج التي يقتضيها هذا المنهج العلمي؛ على أننا لم نُخلِ هذا المقام من نظرات خاصة نقدية مستهدفين تحرير وجه الصواب في ذلك.

أولاً: تفكيك النص

١ ـ بنو المُطَّلب لم يبلغوا أربعين رجلاً:

إنَّ بني عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً في حياة النبي ﷺ، فضلاً عن أن يبلغوا هذا العدد في بداية البعثة حين نزلت هذه الآية الكريمة.

فإنَّ بني عبد المطلب لم يعقِّب منهم بالاتفاق باستثناء عبد الله[1] ـ أبي النبي ﷺ ـ إلا خمسة: (الحارث[2]، والعباس، وأبو طالب، وحمزة، وأبو لهب)، وجميع ولد عبد المطلب من هؤلاء الخمسة[3]، ولم يدرك النبي ﷺ من عمومته غير هؤلاء الخمسة[4].

---

(١) وقد توفي قبل ولادة النبي ﷺ كما هو معلوم.

(٢) وهو أكبر ولد عبد المطلب، وهو الذي حفر بئر زمزم مع عبد المطلب، إذ لم يكن له يومئذٍ من الولد سواه. (انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/١٤٣، والسيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان ١/٥١).

(٣) قال ابن سعد: «فالعقب من بني عبد المطلب للعباس وأبي طالب والحارث وأبي لهب، وقد كان لحمزة والمقوم والزبير وحجل بني عبد المطلب أولاد لأصلابهم فهلكوا، والباقون لم يعقبوا».
ولابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) كلمة دقيقة في (جمهرة أنساب العرب ص١٥) يقول فيها بعد ذِكر أبناء عبد المطلب: «فلم يُعقِّب أحدٌ منهم عقباً باقياً إلا أربعة: العباس، وأبو طالب، والحارث، وأبو لهب»، فإنّ قيد (العقب الباقي) يُخرج حمزة ﷺ من بينهم، إذ لا عقب لأبنائه.
وذكر ابن الكلبي في (جمهرة النسب ص٣٤) أنَّ للمقوِّم بن عبد المطلب ولداً اسمه (بَكر)، وبه كان يُكنى، لكنه دَرَج.

(٤) فأما (**المقوِّم بن عبد المطلب**)، فتوفي قبل المبعث بست سنين. (أنساب الأشراف ٤/ ٢٩٤).
وأما (**حجل بن عبد المطلب**)، فكان اسمه المغيرة، والحجل لقب وهو اليعسوب، وكان أصغر من المقوم بسنة، مات بعد المقوم بسنة فاستكمل عمره. (أنساب الأشراف ٤/ ٢٩٤). =

فأبو طالب كان له أربعة بنين:

١ ـ طالب؛ وقد اختلف في إدراكه لبعثة النبي ﷺ، فقيل: إنه وسنان بن حارثة، ومرداس بن أبي عامر، فُقِدوا قديماً.

وقيل: أدرك البعثة، وخرج مع المشركين إلى بدر، ثمَّ رَجِع مع بني زُهرة حين بلغهم نجاة قافلة قريش، فلم يشهد بدراً مع المشركين، ولمَّا بلغه ما جرى لأهل القليب بكى عليهم ورثاهم بأبيات، لم تخلُ من مدح للنبي ﷺ.

٢ ـ عقيل؛ وهو أسنُّ من جعفر بعشر سنين ـ على ما قيل ـ.

٣ ـ جعفر؛ وهو أسنُّ من علي بعشر سنين ـ على ما قيل ـ.

٤ ـ علي؛ وهو أصغرهم سِنّاً وأعلاهم قدراً ومنزلة.

وأما العباس؛ فلم يولد له قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة إلا ثلاثة:

١ ـ الفضل؛ وهو أكبرهم، وبه كان يُكنى. وكان في (حجة الوداع) في السُّنَّة العاشرة شاباً كما ثبت في الحديث الصحيح في نظره للخثعمية، وقوله ﷺ للعباس: «رأيت شاباً وشابة»[1].

= وأما (**قسم بن عبد المطلب**)، فإنه درج صغيراً. (جمهرة النسب للكلبي ص٢٨).

وقال غير الكلبي: مات قبل مولد النبي ﷺ بثلاث سنين وهو ابن تسع سنين فوجد عليه عبد المطلب وجداً شديداً، وكان له محباً يتبرك به، فلما ولد رسول الله ﷺ سمَّاه عبد المطلب قثم، فأخبرته أمه آمنة أنها أريت في منامها أن تسميه محمداً، فسمَّاه محمداً. (أنساب الأشراف ٤/ ٣٠٣).

وأما (**ضرار بن عبد المطلب**) فقد اختلفوا في إدراكه للبعثة، فعند ابن سعد في (الطبقات الكبرى ١/ ٩٣) أنه كان من فتيان قريش جمالاً وسخاء، ومات أيام أوحى الله إلى النبي ﷺ، ولا عقب له.

وعند البلاذري في (أنساب الأشراف ١/ ٨٩ و٤/ ٢٨٢) أنه توفي حدثاً قبل الإسلام، ولم يتزوج، ولذلك لا عقب له.

وأما (**الغيداق بن عبد المطلب**)، واسمه (نوفل)، فقد توفي بعد وفاة أبيه بخمس سنين. وقال الكلبي: وزعم بعضهم أنَّ الغيداق هو حجل، وذلك غلط، ولا عقب لغيداق. (أنساب الأشراف ٤/ ٣١٠).

وأما (**الزبير بن عبد المطلب**)، فتوفي ورسول الله ﷺ ابن بضع وثلاثين سنة، ويُقال: إنه مات في أيام المبعث. (أنساب الأشراف ٢/ ٢٠).

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ١٨٤ ترجمة ابنه (عبد الرحمٰن بن الفضل بن العباس الهاشمي)، وحديث الخثعمية المشار إليه في سنن الترمذي (٨٨٥)، ومسند أحمد (٥٦٤)، وأصله في صحيحي البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤).

٢ ـ عبد الله؛ وقد وُلِد في الشِعب أثناء الحصار، وذلك بعد نزول قوله: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤] بزمن، وكان له في الهجرة نحو ثلاث سنين، أو أربع سنين.

٣ ـ عبيد الله؛ وبينه وبين عبد الله في السن سنة أو سنة وأشهر[١].

وأما سائر أبنائه، فوُلِدوا بعد ذلك[٢].

ومع افتراض أنَّ الفضل رضي الله عنه ـ وهو أكبرهم ـ كان مولوداً حينها، بل وأنه كان طفلاً يُمكن أن يُصطحب لتلك الوليمة، فإنَّه كان أصغر سنّاً من علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالاتفاق، وعلي يذكر ـ كما في الروايات ـ أنه كان أصغر القوم، فافتراض أنه أو غيره من وَلَدِ العباس كان حاضراً ضربٌ من الوهم، فتأمل.

وأما حمزة بن عبد المطلب، فلم يكن له ولدٌ في مكة، وإنما وُلِدَ له وهو في المدينة، وزوجتاه أنصاريتان، وكان له من الأبناء:

---

(١) أنساب الأشراف ٤/ ٥٥.

(٢) قال ابن عبد البر في (الاستيعاب ١/ ١٩٦): «وكان للعباس بن عَبْد المطلب رضي الله عنه عشرة من الولد: سبعة منهم ولدتهم له أم الفضل بنت الحارث الهلالية، أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وهم: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله، ومعبد، وقثم، وعبد الرحمٰن، وأم حبيب شقيقتهم، وعون بن العباس لا أقف على اسم أمه، ولأم ولد منهم اثنان: تمام وكثير، وأما الحارث بن العباس بن عَبْد المطلب فأمه من هذيل، فهؤلاء أولاد العباس رضي الله عنهم» ثمَّ قال: «وكل بني العباس لهم رواية، وللفضل وعبد الله وعبيد الله سماع ورواية».

قلت: ولـ(قُثَم بن العباس) صحبة أيضاً، ولكن لا يصح له منه ﷺ سماع، وقد نقل الحافظ ابن حجر في (الإصابة ٥/ ٣٢٠) عن ابن السّكن وغيره قولهم: كان يشبه النبي ﷺ، ولا يصحّ سماعه منه.

و(قُثَم) هو آخر من خرج من لحد رسول الله ﷺ كما أفاد أخوه عبد الله بن عباس. (انظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ١٣٠٤).

وهو ما شهد به أبو السبطين علي كما في مسند أحمد (٧٨٧) حيث قال: «أحدث الناس عهداً برسول الله ﷺ قُثَم بن العباس».

وفي مسند أحمد (١٧٦٠) بإسناد جيد عن عبد الله بن جعفر، قال: (لو رأيتني وقُثَم وعبيد الله ابني عباس ونحن صبيان نلعب، إذ مر النبي ﷺ على دابة، فقال: «ارفعوا هذا إليَّ»، قال: فحملني أمامه، وقال لقثم: ارفعوا هذا إليّ فجعله وراءه، وكان عبيد الله أحب إلى عباس من قُثم، فما استحى من عمِّه أن حمل قُثَم وتركه، قال: ثم مسح على رأسي ثلاثاً، وقال كلما مسح: «**اللَّهُمَّ اخلف جعفراً في ولده**»، قال: قلت لعبد الله: ما فعل قثم؟ قال: استشهد، قال: قلت: الله أعلم بالخير ورسوله بالخير، قال: أجل».

١ ـ يعلى؛ أُمّه ابنة المُلَّة بن مالك بن عبادة بن حجر الأنصارية الأوسية، من بني زيد بن مالك بن عوف بني عمرو بن عوف[١].

٢ ـ عُمارة؛ أمّه خولة بنت قيس بن قهد[٢] الأنصارية الخزرجية، من بني مَالِك بْن النجار.

وكان حمزة يُكنى بأبي يعلى[٣]، وقيل: كانت لَهُ كنيتان، أَبُو يعلى، وَأَبُو عُمَارَة، بابنيه يعلى وعمارة.

وأما الحارث بن عبد المطلب[٤]، فكان له خمسة ذكور[٥]:

١ ـ نوفل؛ كان أسن إخوته، ومن سائر مَنْ أسلم من بني هاشم[٦].

٢ ـ ربيعة؛ وهو أسنّ من عمِّه العبَّاس بسنتين أو أربع[٧].

٣ ـ أبو سفيان؛ وكان أخا رسول الله ﷺ من الرضاعة أرضعته حليمة أياماً[٨].

---

(١) الطبقات الكبرى ٣/ ٨.

(٢) بالقاف.

(٣) وقد رُثي بعد استشهاده بأبيات منها: أَبَا يَعْلِي لَكَ الْأَرْكَانُ هُدَّتْ. . . وَأَنْتَ الْمَاجِدُ الْبَرُّ الْوَصُولُ. انظر الأبيات كاملة في: (الاستيعاب لابن عبد البر ١/ ٣٧٥).

(٤) وقد توفي الحارث قبل البعثة، في السنة التي نحر فيها عبد المطلب الإبل فداء لابنه عبد الله، قال البلاذري في (أنساب الأشراف ٤/ ٣٠١): «ومات الحارث بن عبد المطلب في السنة التي نحر فيها عبد المطلب الإبل، وكان لابنه ربيعة بن الحارث حين مات أبوه سنتان».

(٥) وله أيضاً (عبد المطلب) ولكنه درج، فلم أذكره.

ووَهِم بعض الأفاضل فعدُّوا (عبيدة بن الحارث) منهم، وعبيدة ﷺ مُطلبي وليس هاشميّاً أصلاً حتى يُعد من بني عبد المطلب، فإنَّ المُطَّلب أخو هاشم، أما شيبة الحمد (عبد المطلب) فهو ابن هاشم. (انظر: السيرة النبوية لابن هشام: ١/ ٤٧٨، والطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٧، وتاريخ الإسلام للذهبي ١/ ٢٢).

ومن طريف ما وقفت عليه من التصحيف أو الغلط في (مغازي الواقدي) تحقيق المستشرق د. مارسدن جُونس، قوله في (١/ ١٥٣): «ومن بني المُطَّلب بن عبد مناف: عُبيدة بن الحارث بن عبد المُطَّلب بن عبد مناف. .».

فكيف يكون (من بني المطلب بن عبد مناف) من هو ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف؟!».

(٦) نسب قريش للزبيري ص٨٦، والاستيعاب لابن عبد البر ٤/ ١٥١٢.

(٧) أنساب الأشراف ٤/ ٢٩٥.

(٨) الطبقات الكبرى ٤/ ٤٩ ـ ٥٠.

٤ ـ عبد الله؛ وكان اسمه (عبد شمس) فغيَّر النبي ﷺ اسمه وسمَّاه (عبد الله) حين هاجر[١].

٥ ـ أمية؛ ولا عقب له، ذكره الزبيري في (نسب قريش)[٢]، ولم يذكره غيره.

وأما أبو لهب؛ فكان له ثلاثة ذكور، وهم:

١ ـ عُتبة.

٢ ـ عُتيبة.

٣ ـ مُعتِّب.

وبقي أن يُقال: لئن كان المشهور بأنَّ الزبير بن عبد المطلب قد توفي ورسول الله ﷺ ابن بضع وثلاثين سنة، وعلى قول: أنه توفي في الأيام الأولى من المبعث.

وكان له من الولد (عبد الله) رضي الله عنه، وقد استشهد بالشام يوم أجنادين.

وله (الطاهر) و(قرة) و(حجل) وكلهم ماتوا في حياته؛ فرثاهم[٣].

فإنَّ ذلك يعني أنه لم يشهد من أبناء الزبير حديث الدار سوى (عبد الله) إن كان أكبر من علي رضي الله عنه، وأبوه الزبير ـ على قول ـ، فهما اثنان لا ثالث لهما.

فهؤلاء بنو عبد المطلب بالكاد يبلغون عشرين رجلاً، فكيف بالأربعين المدَّعاة؟!

٢ ـ إساءات لأهل البيت:

احتوى حديث الدار على إساءات واضحة لبني عبد المطلب وللإمام علي رضي الله عنه كذلك.

---

(١) الطبقات الكبرى ٤/ ٤٨.

(٢) نسب قريش للزبيري ص٨٥ وانظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص٧٠.

(٣) أنساب الأشراف ٢/ ٢٠.

فقد صوَّرت الروايات بني المُطَّلب على أنهم أناسٌ غذمين[1]؛ كأنهم لم يروا في حياتهم طعاماً ولا شراباً!

جاء وصفهم في الروايات بأنَّهم أربعون رجلاً، «**الرجل منهم يأكل المُسِنّة**[2] **ويشرب العُس**[3]»[4].

وفي لفظ آخر: «وإن كان منهم لمن يأكل الجَذَعة[5] ويشرب الفَرَق من اللبن»[6].

وفي لفظ آخر قول علي: «فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وما أرى إلا موضع أيديهم، وايم الله الذي نفس علي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: اسق القوم، فجئتهم بذلك العُس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، وايم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله»[7].

و(الفَرَق)[8] المذكور في الرواية هو إناء يسع ستة عشر رطلاً[9].

والرطل: إما أن يكون عراقيّاً أو مكيّاً[10] أو مدنيّاً أو مصريّاً (وهو مستبعد في موضوعنا هذا).

والمكي ضعف العراقي، والمدني ثلثا العراقي[11].

---

(١) أي: يأكلون بجفاء وشدة نهم. (العين للخليل بن أحمد ـ (باب الغين والذال والميم معهما)).

(٢) المُسِنَّة: ما لها سنتان وأكثر. (كشف المشكل لابن الجوزي ٣/ ١٠٠).

(٣) العُس: قدح ضخم يُشرب فيه. (جامع الأصول لابن الأثير ـ (٧٨٦٧)).

(٤) تفسير الثعلبي ٧/ ١٨٢.

(٥) الجذع: ولد الشاة في السنة الثانية، والأنثى جذعة، وقيل: ما تَمَّت له سنة. (انظر: الصحاح للجوهري ـ (جذع)، والنهاية لابن الأثير ـ (جَذَعَ)).

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٥٠ وهي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أبي رافع رضي الله عنه.

(٧) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢١. ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/ ١٧٩.

(٨) بفتح الراء وسكونها.

(٩) جامع الأصول لابن الأثير (٣١١١).

(١٠) لم أجد للرطل المكي ذِكراً في كتب المذاهب الأربعة، وإنما هو معروف عند الإمامية.

(١١) وهذا أمر متفق عليه في كل كتب الفقه الإمامي، انظر: مشرق الشمسين للبهائي العاملي ص٣٨٥، وغنائم الأيام للميرزا القمي ٤/ ٩٥، والحدائق الناضرة للبحراني ١/ ٢٧٨. =

وبالنظر إلى ما يوازي هذه الأوزان القديمة بما نعرفه اليوم من الأوزان، فإنَّ الرطل العراقي يساوي ٣٣٣ غرام، وعليه فإنَّ الرطل المكي يساوي ٦٦٦ غرام، والرطل المدني يساوي ٥٠٠ غرام[١].

والرطل العراقي بحساب آخرين يساوي ٣٨٢,٥ غراماً، ويعني ذلك: أنّ المكي يساوي ٧٦٥ غراماً، والمدني يساوي ٥٤٩,٥ غراماً[٢].

ومن المعلوم أنَّ الكيلو غرام الواحد من الماء النقي يسع لتراً واحداً[٣].

وبحساب رياضي يسير يُمكن القول بأنَّ (الفَرَق) على أقل تقدير له (بحساب الرطل العراقي) هو:

٣٣٣ × ١٦ = ٥٣٢٨ غراماً؛ أي: ٥ لترات ونصف تقريباً.

والحادثة ـ كما قد عَلِمت من الروايات ـ إنما وقعت في مكة، وفي فترة مبكرة منها، ورواتها من الصحابة ثلاثة، اثنان منهم مكيان، وهما: علي وأبو رافع ﵄، والثالث: مدني أنصاري وهو البراء بن عازب ﵁.

ولفظة (الفَرَق) واردة في روايتي أبي رافع ﵁ منها.

وعليه فإنَّ (الفَرَق) بالحساب المكي هو أكثر من ١٠ لترات ونصف.

وبالحساب المدني هو ٨ لترات.

فوفقاً لتلك الرواية فإنَّ الرجل منهم كان يشرب وحده، هذه اللترات من اللبن! ويأكل وحده الجَذَعة، التي لا يطيق أكلها عادة إلا جمع من الرجال!

وهذه الشراهة التي صوَّرت فيها الرواية بني هاشم، يستهجنها كل من في نفسه تعظيمٌ لهؤلاء القوم.

قال **تقي الدين ابن تيمية**: (قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَأْكُلُ الْجَذَعَةَ، وَيَشْرَبُ الْفَرَقَ مِنَ اللَّبَنِ» كذِبٌ على القوم، ليس بنو هاشمٍ معروفين بِمثل هذه

= ومنه أيضاً قول المرجع الراحل اللنكراني في (تفصيل الشريعة ص١٤٧): «لا إشكال في أنّ لكل من مكّة والمدينة والعراق رطلاً مخصوصاً، كما أنّه لا شبهة في أنّ الرطل المكي ضعف الرطل العراقي، كما أنّ الرطل المدني ثلثا رطل المكي وزائداً على الرطل العراقي بالنصف».

(١) ما وراء الفقه لمحمد صادق الصدر ١/ ٦٨.

(٢) الشرح الممتع لابن عثيمين ١/٣٨.

(٣) أصول البحث للدكتور عبد الهادي الفضلي ص١١٥.

الكثرة في الأكل، ولا عُرِف فيهم من كان يأكُلُ جَذَعَةً، ولا يَشرَبُ فَرَقاً)[١].

وإني لأعجب من **السيد جعفر مرتضى العاملي** إذ يقول في (الصحيح من سيرة الإمام علي) في تبرير هذه الشراهة: «إنَّ القضايا التاريخية إنما تثبت بمثل هذا النقل، فليكن وصف علي عليه السلام لهم بذلك من الدلائل على أنهم كانوا كذلك. فإنَّ هناك الكثير من الأمور المبثوثة في النصوص، لم يتنبه المؤلفون والمصنِّفون لدلالتها التاريخية إلا في وقت متأخر، وقد يكون الكثير منها لا يزال على إبهامه وغموضه إلى يومنا هذا..»[٢]!

فهنا موقفان مختلفان من هذه الفِرية، أحدهما من ابن تيمية المتهم بالنصب! والثاني من جعفر العاملي الموصوف بالموالاة!

وإنَّ عجبي ليطول منهم في ذلك، وإنني لا أزال أقرأ لهم وأسمع منهم حكايتهم لقول الإمام علي عن نفسه: «وإنِّي يومئذٍ لأسوأهم هَيْئَةً، وإنِّي لأَعمَشُ[٣] العينين، ضَخمُ البَطن، حَمْشُ[٤] السَّاقَين»[٥].

أو كما في رواية أخرى: «وإني لأحدثهم سنّاً، وأرمصهم[٦] عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً»[٧] دون أن يستوقفهم هذا، غيرةً على أمير المؤمنين، أو لنقل: غيرة على الصورة الذهنية التي يحملونها عنه على أقل تقدير.

وما دخل هذا كله بطلب المؤازرة؟ وهل من شروطها جمال العينين أو صِغر البطن؟!

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/٣٠٦.

(٢) الصحيح من سيرة الإمام علي ٢/١٧.

(٣) العَمَش: ضَعْفُ البصر مع سيلان الدَّمع في أكثر الأوقات. (القاموس المحيط ص٥٩٩).

(٤) الرجل حَمْشاً وحَمَشاً: صار دقيق الساقين، فهو أحمش الساقين. (القاموس المحيط ص٥٩١).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١٦٠١٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/٤٨.

(٦) الرَّمص: وَسَخٌ أبْيَضُ كالغمص يجتمع في المُوقِ، والنَّعتُ: أرْمَص. (القاموس المحيط ص٦٢١).

(٧) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/٣١٩ ـ ٣٢١، ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/١٧٩.

لا يُظن بأنَّ علياً رضي الله عنه كان يجهل أنَّ أباه أبا طالب كان أعرجَ[(١)]، وأنَّ عمَّه أبا لهب كان أحولَ[(٢)]، وأنَّ أبا جهل عمرو بن هشام كان أحولَ أيضاً[(٣)] مع ما حكوه عن شيء من البرص في بدنه كان يطليه بالزعفران[(٤)]، لكنهم كانوا سادة القوم، ولم يكن ذلك قد صرف عنهم السيادة في قريش.

---

(١) البرصان والعرجان للجاحظ ص٤٦، والمعارف لابن قتيبة ص٥٨٣.
وقد عيَّرته إحدى نسائه مرة بعَرَجه، فقال:

قالت عرجت فقد عرجت فما الذي ... أنكرت من جلدي وحسن فعالي
وأنا ابن بجدتها وفي صيّابها ... وسليل كلّ مسوّد مفضال
أدع الرّقاحة لا أريد نماءها ... كيما أفيد رغائب الأموال
وأكفّ سهمي عن وجوه جمّة ... حتّى يصيب مقاتل البخّال

قال الجاحظ: الرّقاحة: التجارة والتّثمير.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ١/٤٢٣، وتاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/٣٤٩، والسيرة النبوية لابن حبان ١/٥١، وشرف المصطفى للخركوشي ٢/٤٤.
وفيه حديث ربيعة بن عباد الديلي أنه رأى النبي ﷺ بذي المجاز وهو يقول: يا أيها الناس، قولوا: «**لا إلٰه إلا الله تفلحوا**». ووراءه رجلٌ أحولٌ ذو غديرتين يقول: «إنه صابئ، إنه صابئ، ـ أي: كذاب ـ»، فسألت عنه، فقالوا: هذا عمه أبو لهب. (انظر: المعجم الكبير (٤٥٨٢)، والحاكم (٣٩)).

(٣) المنمق في أخبار قريش لابن حبيب ص٤٠٥، والمحبَّر له أيضاً ص٣٠٣، والمعارف لابن قتيبة ص٥٨٤.

(٤) البرصان والعرجان للجاحظ ص١٥٩ ـ ١٦٠.
قال ابن جعدبة: كان بأبي جهل برص بأليته وغير ذلك، فكان يردعه بالزّعفران. فلذلك لمّا قال أبو جهل حين بلغه أنّ عتبة بن ربيعة يريد الرجوع بالجيش يوم بدر، ويكره قتال النبي ﷺ والمؤمنين: «انتفخ والله سَحْرهُ ـ أي: رئته ـ حين رأى محمداً وأصحابه، كلا والله لا نرجع حتى يحكم الله بيننا وبين محمد، وما بعتبة ما قال، ولكنه قد رأى أنَّ محمداً وأصحابه أكلة جزور وفيهم ابنه، فقد تخوفكم عليه»، وبلغ ذلك عتبة قال معيِّراً أبا جهل: «سيعلم مصفّر اسْتِهِ أيّنا ينتفخ سَحْره».
قال السهيلي في (الروض الأنف ٥/٨٣): «إنما أراد مصفر بدنه، ولكنه قصد المبالغة في الذم فخصَّ منه بالذكر ما يسوءه أن يذكر».
ولا شك أنّ عتبة أراد شتم أبي جهل، لكن العبارة تبقى حمَّالة أوجه، وقد لا يُراد بها (البرص)، بل غيره، ومما قيل في تفسير عبارة عتبة: قول أبي عبيد بأنَّ مراد عتبة رميه بالأُبنة، وهو غريب، وقيل: إنما هي كلمة تُقال للمُتَنَعّم المُتْرَفِ الذي لم تُحَنّكه التَجَارُب والشَّدائد. وقيل: (مُصفِّر) مِن الصَّفيرِ لا من الصُفْرَة؛ وهو قول الجوهري، أراد يا مُضَرِّط نَفْسِهِ؛ كأنّه قال: يا ضَرَّاط. نَسَبه إلى الجُبْن والخَوَر. (انظر: الصحاح ٢/٧١٥، وغريب الحديث لابن الجوزي ١/٥٩٤، والنهاية لابن الأثير ـ (صَفِرَ)).
وأيّاً كان؛ فإنَّ وصفه بالبرص لأجل عبارة عتبة وحدها محل نظر، فيبقى حينئذ اعتبار وصفه بالحول وحده هو القائم.

ثمَّ إنَّ عليّاً رضي الله عنه كان صغير السن، عُمره لا يتجاوز الثلاث عشرة سنة حينها[1]، دقيق الساقين، ودقة الساق غير متصورة إلا في النحيف، فلا ينهض جسم السمين أو عظيم الكرش بساقين دقيقتين، كما أنَّ شاباً في مثل هذا العمر، قد يُتصور أن يكون سميناً، لكن أن يكون نحيفاً دقيق الساقين مع عِظم البطن (الكرش)، فإنه بعيد جدّاً، ولا يكون إلا مع مرضٍ أو إعاقة ما.

وقد اتفقت كتب السير والتراجم على وصف علي رضي الله عنه بِعظم البطن، ولكن ذلك كان منه على كِبر سنه وشيخوخته، والذين وصفوه بذلك إنما رأوه على تلك الصفة زمن خلافته في الكوفة[2]، ومعلومٌ أنَّ كثيراً من الناس ـ إن لم يكن أكثرهم ـ تعظم بطونهم عند الكِبَر لأسباب كثيرة، ولا يستلزم ذلك أنهم كانوا على تلك الصفة حين شبابهم فضلاً عن طفولتهم، كما تدَّعي الروايةُ من صفة علي حين وقوع تلك الحادثة، وهذا أمرٌ غريبٌ لا يكون في صفة غالب الناس.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٥٦٦): الأصحُّ في سِنِّ علي رضي الله عنه حين المبعث كان عشر سنين. فإذا ضُمَّ إلى ذلك الثلاث سنوات في الدعوة السرية كان عُمره وقتئذ ثلاثة عشر سنة تقريباً.

(٢) اتفقت المصادر على وصف علي رضي الله عنه بِعظم البطن حال الكبر، فمن ذلك:

١ ـ ما رواه ابن سعد في (الطبقات الكبرى ٦/ ٢٥٤) عن شعبة قوله عن أبي إسحاق السبيعي: «وقد رأى أبو إسحاق عليّاً رضي الله عنه، وكان يصفه لنا: عظيم البطن، أجلح».

٢ ـ ما رواه أحمد في فضائل الصحابة (٩٣٥) عن أبي سعد التيمي قال: «كنا نبيع الثياب على عواتقنا ونحن غلمان في السوق، فإذا رأينا عليّاً قد أقبل قلنا: بوذا شكنب، فقال علي: ما يقولون؟ فقيل له: يقولون: عظيم البطن، قال: أجل، أعلاه علم، وأسفله طعام».

وفي (الرياض النضرة ٣/ ١٠٧): قلنا: «بُزْرُك أشكم».

قال د.وصي الله عباس في تحقيقه لفضائل الصحابة: وهو الموافق للنطق الفارسي، فإنّ (بُزْرُك) بالفارسية (عظيم أو كبير) و(شِكَمْ) بدون ألف هو البطن.

٣ ـ ما رواه ابن سعد في (الطبقات الكبرى ٣/ ٢٦) عن قدامة بن عتاب قال: «كان علي ضخم البطن، ضخم مشاشة المنكب، ضخم عضلة الذراع، دقيق مستدقها، ضخم عضلة الساق، دقيق مستدقها، قال: رأيته يخطب في يوم من أيام الشتاء عليه قميص قهز، وإزاران قِطْرِيّان، مُعتماً بِسِب كتَّان مما ينسج في سوادكم».

٤ ـ ما رواه ابن سعد في (الطبقات الكبرى ٣/ ٢٧)، والطبري في (تاريخه ٥/ ١٥٣) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي ـ أي: الباقر ـ، قلت: ما كانت صفة علي؟ قال: رجل آدم شديد الأدمة، ثقيل العينين عظيمهما، ذو بطن، أصلع، هو إلى القصر أقرب.

٥ ـ ما رواه أبو نعيم في (تاريخ أصبهان ١/ ٣٦١) عن خالد بن خرنق، قال: «رأيت علي بن أبي طالب منصرفه من صفين قد أدلى رجله في الفرات، أبيض الرأس، عظيم البطن».

ثمَّ إنه غريبٌ أن يُنسب لفارسٍ مغوار كعليٍ، وما ورد عنه من مشاهد وبطولات حربية، أنه كان عظيم البطن!

والأكثر غرابة أن تجتمع هذه الصفة من عِظم البطن مع صِغر السن والفروسية؛ مع حمش الساقين ودِقتهما؛ فأيُّ صورةٍ عجيبة مركَّبةٍ تلك التي صاغها كاتب هذه الرواية؛ إذ أقحم من أوصافه حال الكبر ما هو ممتنعٌ أن يوصف به الصغير، بل جمع بين المتناقضات، بين دقة الساقين وعِظم البطن؟!

ثمَّ إنَّ الحديث يذكر أنَّ الرَّجُلَ من بني عبد المطلب كان يأكل الجَذَعة، ويَشربُ الفَرَق من اللَّبن، ومثل هذا الشره في الأكل يوجب أن يكون الأغلب إن لم يكن الكل بُجْرَة[1]، لا أنَّ المتفرِّد فيهم بضخم البطن أو أعظمهم بطناً هو ذاك الصغير الذي يُقدِّم لهم الطعام ويقوم على خدمتهم، ويحكي انبهاره بشرههم!

٣ ـ ولم يَسْلم منها حتى النبي المصطفى:

تذكر الروايات أنَّ النبي ﷺ قال لبني عبد المطلب: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع[2].

وأنَّه ﷺ لمَّا قَبِلَ من علي إجابته تَفَل في فيه، فقال أبو لهب ـ بعد أن أفاق من ضحكه الأول ـ: بئس ما جبرت به ابن عمِّك، إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً[3].

وأمام هذا الحديث الغريب الذي جعل من النبي ﷺ وتصرفاته ـ وحاشاه ـ أضحوكة للقوم، ومجالاً للسخرية والتندر، فإنَّ دعوة كفار لا يؤمنون

---

(١) جمع باجر، وهو العظيم البطن. والبجرة العِظَام البُطون يُقَال: رجل أبجر إذا كان عظيم البطن ناتىء السُّرَّة. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٨٠، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (بَجَرَ).

(٢) تاريخ الرسل والملوك للطبري ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢١، ودلائل النبوة لأبي نُعيم (٣٣١)، ودلائل النبوة للبيهقي ٢/ ١٧٩.

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/ ٤٩.

به إلى طاعة وصيِّه من بعده ـ وهو في أمسِّ الحاجة لإثبات نبوته لهم ـ مخلٌّ بسيرة العقلاء.

فإذا ضُمَّ إليه أنَّ الوصي هو طفلهم الصغير، الذي هو أصغرهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأقلهم شأناً كما ورد على لسان الوصي نفسه، وكأنَّه يحكي استغرابه من أن يكون مؤهلاً لهذا المنصب وهكذا حاله، فالأمر حينئذٍ أكثر غرابة.

فإذا ضُمَّ إلى ذلك كله الطريقة التي زعموا أنَّ النبي ﷺ عَبَّر فيها عن قبوله الوصي الجديد وهي بَصْقُهُ في فم الوصي! فالأمر حينئذٍ أشد وأنكى.

ثمَّ يُقال: كيف يقول النبي ﷺ لقومٍ رفضوا دعوته ومؤازرته وتمسَّكوا بما عليه آباؤهم الأولون من الشرك: «هذا خليفتي فاسمعوا له وأطيعوا»، وكأنه يخاطب جمعاً من أصحابه المؤمنين؟!

إن لم يؤمن أولئك النفر بالنبي المرسل، وهو رجلٌ مكتمل الرجولة، يعرفونه قبل البعثة بالصدق والأمانة ومكارم الأخلاق، ولم يأثروا عنه طوال حياته نقصاً أو سوءً، فهل تراهم سيطيعون صبيّاً صغيراً؟!

فما له سلك هذا المسلك الذي يؤدي قطعاً إلى نفور قرابته منه، وفي التشكيك في سلامة عقله ـ حاشاه ـ، إذ يدعوهم إلى طاعة صبي[1] قبل أن يحرز هو طاعتهم، ويؤمنوا برسالته؟!

وسواء كان الخطاب: «إنَّ هذا أخي وخليفتي فيكم» أو «من بعدي»، فإنه يُقال: وهل أطاعوه في الحاضر حتى يطيعوا خليفته من بعده في المستقبل؟!

ثمَّ ألم يكن هناك طريقة لمبايعة الخليفة من بعده أمام بني عبد المُطَّلب ـ

---

(١) في حين أنَّ عليّاً رضي الله عنه حينها كان صبيّاً لم يكن يملك من أمره شيئاً، فإنَّ رسول الله ﷺ كان الوصيَّ عليه في الرعاية والنفقة وفي أموره كلها، فهو ربيبه، وكانت زوجه أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها ترعاه وهي له بمثابة الأم، فكيف يكون من حاله هذا وصيّاً على كبار بني هاشم، أليس في هذا ما يدعو للسخرية والتندر؟! أتعجبون من ضحك أبي لهب؟ أنتم واللهِ من أضحكه!

الذين يدعوهم إلى أن يكونوا رؤوساً في الإسلام لا أذناباً ـ سوى التفل أمامهم في فمِ علي؟!

حتى يُقال لرسول الله ﷺ بعدها: بئس ما جبرت به ابن عمك، إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً!!

أما في القوم عاقلٌ رشيد ينتفض مما في هذه الروايات من الفِرية على رسول الله ﷺ وعلى بني هاشم؟!

٤ ـ شرط غريب للاستخلاف على الناس:

في حديث الدار أنَّ النبي ﷺ قال للجماعة: «من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني على القيام به يكن أخي ووزيري ووصيي وخليفتي من بعدي»، وهذا كلام مفترى على النبي ﷺ لا يجوز نسبته إليه، فإنَّ مجرد الإجابة إلى الشهادتين والمعاونة على ذلك لا يوجب هذا كله، فإنَّ جميع المؤمنين أجابوا إلى هاتين الكلمتين، وأعانوه على هذا الأمر، وبذلوا أنفسهم وأموالهم في إقامته وطاعته، وفارقوا أوطانهم وعادوا إخوانهم، وصبروا على الشتات بعد الألفة، وعلى الذلِّ بعد العز، وعلى الفقر بعد الغنى، وعلى الشدة بعد الرخاء، وسيرتهم معروفة مشهورة، ومع هذا فلم يكن أحدٌ منهم بذلك خليفة له[١].

ولكن قد يُقال: إنَّ هذه الأمور بمجردها ليست المحققة لمنصب الخلافة، ولكن ينضم إليها وصف القرابة، فقد كان يوجِّهُ خطابه لبني هاشم بخاصة، وقد يشير إلى ذلك قوله: «يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً، ولا تكونوا أذناباً».

ويُجاب على ذلك أنَّ هذا الوصف تَحَقَّقَ في غير واحدٍ من أقاربه كأبي طالب، وهو عندهم مؤمنٌ من الأولياء، وكذا حمزة، وجعفر وابنه، والعباس وابنيه، وستأتي الإشارة إلى ذلك في الكلام عن أبي طالب وموضعه من هذا الحديث.

---

(١) منهاج السُنَّة النبوية ٧/٣٠٦.

فهل كان هؤلاء مستحقين للإمامة؟ أم أنَّ مجرد السبق هو الذي استأهل به عليٌّ الإمامة؟

وهل هذا هو معنى الإمامةِ الإلٰهيةِ، والنص الإلٰهي وفق التنظير الكلامي للإمامية؟!

إنَّ الإمامية لطالما ادعوا النص الصريح على إمامة عليّ، وأنه هو وصي رسول الله ﷺ والإمام من بعده، وأنّ النصوص متضافرة على هذا.

وهذا الحديث يناقض هذه الدعوى، إذ فيه أنّ النبي ﷺ دعا قومه لنصرته وأنّ من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده ولم يخص عليّاً بذلك بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولمّا لم يجد ناصراً غير عليّ قال له ما قال.

وهذا يعني: أنّ عليّاً لم يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأنّ النبي ﷺ اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر في عليّ، وإلا فما السر في إجلاس النبي ﷺ له أكثر من مرة كلما قام معلناً تأييده له؟! أكان ينتظر من غيره أن يقوم مقامه؟ ولماذا يأمل ذلك من غيره وهو الإمام المنصوص عليه من الله؟!

لقد جعل النبي ﷺ هذا المنصب من نصيب من يؤازره على هذا الأمر وهو الإسلام والنطق بالشهادتين، فهل مجرد إسلام المرء ونطقه بالشهادتين يستحق به أن يصبح وزيراً ووصيّاً وخليفة للرسول ﷺ؟

قد يُقال: إنَّ الغرض من هذا إظهار فضيلة علي رضي الله عنه، وأنَّ إناطة الخلافة به ليست محاباة له، وإنما مجازاة له على صدق إيمانه وموالاته ونصرته للرسول ﷺ، من باب إظهار الحكم مع علته.

والذي يُجاب به على هذا الإشكال أنَّ صدق إيمان المرء وموالاته ونصرته لم تكن لتتحقق هكذا بكلمة تُقال في وليمة فيتم بها إعلان التنصيب الإلٰهي، وإنَّما بآثار عملية يصدق في حقها معنى النصرة والمؤازرة وصدق

الإيمان، فإنَّ الله تعالى فرّق بين المؤمنين الذين آزروا ونصروا وبين من اكتفى بالإيمان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٧٢﴾ [الأنفال: ٧٢]، ولم يجعل النصرة والمؤازرة بمجرد الكلمة دون أن تتحقق واقعاً بعمل يُستحق عليه الجزاء، فكيف بمجلس اجتمع فيه مشركون، ويُكتفى فيه بكلمة تأييد من أصغرهم سناً، لينال بها الوصية والإمامة من بعده ﷺ على المؤمنين جميعاً من بني هاشم وغيرهم؟!

لو أنَّ حديث الدار كان متأخراً عن الصدع بالنبوة، لكان للكلمة وقعها، لكنه لم يكن كذلك كما قد عَلِمت.

وقد عاب **القاضي نور الدين التستري (١٠١٩هـ)** استدلال أهل السُّنَّة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٤٠﴾ [التوبة: ٤٠]؛ على فضل الإمام أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه وتحقق نصرته للنبي ﷺ بخروجه معه مهاجراً مُطارداً ولبثه معه في الغار، فقال: «**فإنَّ مرافقة النبي ﷺ في الفرار عمَّا لا يطاق إلى الغار لا يُسمى نصرة له لغة ولا عرفاً، وإنما كان يتحقق نصرة أبي بكر له لو حصل منه نصرته في مكة بالغلبة على الكفار، وليس فَلَيس**»[1]، ومع هذا هم يَعُدُّون النصرة والمؤازرة متحققة بكلمة للإمام علي رضي الله عنه في بداية الدعوة، وقبل المواجهة مع الكفار، ولا يرون في هذا أدنى تناقض!

---

(١) الصوارم المهرقة ص٣٢٢.

٥ ـ ماذا لو أنَّ الكل أو البعض أجابوه؟

وهنا ثمة تساؤل منطقي حيَّر نُظَّار الإمامية ومتكلميهم: ماذا لو أنَّ الكل أو الأكثر أو البعض أجابوا رسول الله ﷺ لما دعاهم إليه من النصرة والمؤازرة؟ هل كان رسول الله ﷺ سيتخذ منهم وصيين أو ثلاثة أو أكثر بلا مُوجِبٍ لهذا؟ أم سيقترع فيما بينهم؟ أم سيجري انتخابات لترشيح واحدٍ منهم لهذا المنصب؟ أم أنه سيعيِّن الجميع وصاة له في آنٍ واحدٍ أو وفق ترتيبٍ آخر؟

وذلك أنَّ الحديث يذكر أنه ﷺ لم يعلِّق الوصية والخلافة، والأخوة والمؤازرة، إلا بأمر سهل، وهو الإجابة على الشهادتين، والمعاونة على هذا الأمر، وما من مؤمن يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر إلى يوم القيامة، إلا وله من هذا نصيب وافر[1].

حاول **الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ)** في (دلائل الصدق) أن يظفر بإجابة على هذا التساؤل، فلم يجد سوى أن يقول: «إنَّ الله سبحانه ورسوله ﷺ يعلمان أنه لا يُجيب النبي ﷺ، ويؤازره؛ إلا علي عليه السلام. فكان ذلك من باب تثبيت إمامته وإلقاء الحجة على قومه، وحينئذٍ فلا يصح فرض تعدد المجيبين للنبي ﷺ، ولو صح ووقع، لعيَّن النبي ﷺ الأولى والأحق»[2].

أما **جعفر مرتضى العاملي** فله رأيٌ فريدٌ ينبغي الانتباه إليه، يقول فيه: «إنَّ ظاهر قوله ﷺ: «أيكم يؤازرني»... إلخ أنَّ الخطاب كان لواحدٍ منهم على سبيل البدل، فالذي يجيب منهم أولاً يكون هو الوصي والولي. وتقارن إجابة اثنين أو أكثر بعيد الحصول.. ولو أجابه أكثر من واحد.. فإنه سوف يكل أمر التعيين إلى ما بعد ظهور المؤازرة، فمن كانت مؤازرته أتمَّ وأعظم،

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٠٧.

(٢) دلائل الصدق ٢/ ٢٣٦.

وأوفق بمقاصد الشريعة، وظهر أنه الأقوى والأليق بالمقام، فإنه سيختاره دون غيره..»[1].

فمن أجاب أولاً استحق أن يكون الوصي والخليفة من بعد رسول الله ﷺ! أما المسبوق فأضاع الفرصة!

إنَّ ما ذكره المظفر والعاملي من تأولٍ متعسفٍ لما جرى في يوم الدار ليطابق ما عليه الإمامية من اعتقاد وجود النص الإلٰهي على أبي السبطين علي رضي الله عنه يُستفاد منه ومن تناقضه أمور:

أولها: أنَّ الإمامية يعيبون الجبرية في معتقدهم بالقدر، في حين أنهم يسلكون مسلكهم في نِسبة القبائح إلى الله تعالى في استدلالهم بهذا الحديث على النص الإلٰهي، فإنَّ قولهم يلزم منه إلحاق الله ـ تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً ـ بالكذّابين والمخادعين أو السفهاء والجهال، إذ لا يحسن أن يُقال للعبد: ائتِ بفعل الإيمان والمناصرة لنبيي وسأجازيك بأن تكون وصيّاً له، فإنَّ الأمر بالفعل والوعد بالجزاء يتضمن الإخبار عن كون المأمور قادراً عليه والجزاء الموعود حقيقيّاً ومقدوراً عليه، حتى لو لم يكن المأمور مستجيباً للأمر لكفرٍ أو هوى، أو لم يكن قادراً عليه لمرضٍ أو سبب آخر، فإنه إن أمره بفعل ووعده بجزاء غير متحقق، فإنَّ العقلاء يتعجبون منه، وينسبونه إلى الكذب والمخادعة أو الحمق والجهل، ويقولون: إنك لتعلم أنه لن يفعل ذلك وإن فعل فإنك لن تجازيه بالوعد الذي وعدته إياه، ثمَّ تأمره به!![2].

والتأصيلُ الذي يقوم عليه تنظير من يقول بوجوب الأصلح، واللطف على الله تعالى أنه يجب في حقه أن يأمر عباده بما يقرِّبهم من الطاعة، ويبعدهم عن المعصية، ومن الواضح أن الصورة هاهنا على العكس من ذلك. وإن كان ذلك اللطف ليس بالإلجاء، وإنما بالتهيئة فيجب أن تكون تلك التهيئة

---

(١) الصحيح من سيرة الإمام علي ٢/ ١٩.

(٢) انظر نظير هذا: احتجاج ابن المطهِّر الحلي على الجبرية في (نهج الحق وكشف الصدق ص١١٤)، فإنَّني قد انتقيت من احتجاجه بعض هذه العبارات مع شيء من التغيير في اللفظ والمعاني.

حقيقية ممكنة، والنص على الإمامة، وكونها مجعولة سلفاً، وليست مجرد علمٍ سابقٍ، لما ورد من خلق الأئمة من طينة مخصوصة[1]، وأنَّ أسماءهم على العرش[2]، ونحو ذلك.

فهذا مختلفٌ عن أمر الكفار بالطاعة مع سبق العلم بكفرهم، فإنَّ الإيمان مقدور لهم، بخلاف الإمامة التي هي من سِنْخ[3] النبوة عندهم، فليست كسباً ولكن اصطفاءٌ.

ومن جهة أخرى، فإنَّ علماء الإمامية يقررون أنَّ الإمامة من أركان الإسلام[4]، وأنَّها بعد النص عليها وتبليغها لم يعد مجرد التصديق بالرسول كافياً لوصف الإيمان، كما عبَّر عن ذلك **المرجع الديني الراحل روح الله الخميني** بقوله: «فلأنَّ الإيمان كان قبل نصب رسول الله ﷺ علياً عليه السلام للولاية عبارة عن التصديق بالله ورسوله، ولم يكن قبل نصبه أو قبل وفاته على احتمال مورد التكليف الناس، ومن الأركان المتوقف على الاعتقاد بها الإيمان، لعدم الموضوع له، وإما بعد نصبه أو بعد وفاته ﷺ صارت الولاية والإمامة من

---

(١) نحو ما رواه الصفَّار في (بصائر الدرجات ص٤٠)، والكليني في (الكافي ١/ ٣٨٩) عن محمد بن مروان، عن جعفر الصادق قال: سمعته يقول: «إنَّ الله خلقنا من نور عظمته، ثمَّ صور خلقنا من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش، فأسكن ذلك النور فيه، فكنا نحن خلقاً وبشراً نورانيين لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً..».

قال الشيخ جواد بن عباس الكربلائي في (الأنوار الساطعة ٢/ ٩٥): «فدلّ هذا الحديث ونحوه على أنَّ الطينة التي خُلِقوا منها لم يكن لأحدٍ من الخلق فيها نصيب».

(٢) وقد أورد المجلسي في (بحار الأنوار ٢٧/ ١ ـ ١٢) تحت باب: (أنَّ أسماءهم عليهم السلام مكتوبة على العرش والكرسي) ثمانياً وعشرين رواية في هذا.

(٣) السِّنْخ: الأصل من كل شيء. والجمع أَسْنَاخٌ وسُنُوخٌ، والحاء لغة فيه (سِنح). ورجع فلان إلى سِنْخ الكرم وإلى سِنْخه الخبيث. وفي حديث الزهري «أصل الجهاد وسنخه الرباط في سبيل الله». (تاج العروس للزبيدي ٧/ ٢٧٤).

(٤) بل هي عندهم أعظم أركان الإسلام، للأخبار الكثيرة المستفيضة بأنه بُني الإسلام على خمسة وعُدَّ منها الولاية، وأنه لم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وهي أعظمهن وأشرفهن. (انظر: الحدائق الناضرة ليوسف البحراني ١٨/ ٤٢٣).

وقد قال **المولى محمد صالح المازندراني** (١٠٨١هـ) في بيان ذلك في (شرح أصول الكافي ٥/ ٢٢٣): «ومن البيّن أنَّ أمر الإمامة من أعظم أركان الإسلام، فلا يجوز اختيار الخلق له بمجرد الرأي من غير سند».

أركانه، فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، هو جعل الأخوة بين المؤمنين الواقعيين غاية الأمر أنَّ في زمان رسول الله ﷺ كان غير المنافق مؤمناً واقعاً لإيمانه بالله ورسوله ﷺ، وبعد ذلك كان المؤمن الواقعي من قبل الولاية وصدقها أيضاً، فيكون خطاب يا أيها المؤمنون متوجهاً إلى المؤمنين الواقعيين وإن اختلفت أركانه بحسب الأزمان، من غير أن يكون الخطاب من أول الأمر متوجهاً إلى الشيعة حتى يستبعد، سيما إذا كان المراد بالمؤمن الشيعة الإمامية الاثني عشرية»(١).

على أنَّ ما ذكره **الخميني** ليس مسلَّماً به حتى عند بعض أكابر الإمامية **كالعلامة مرتضى الأنصاري (١٢٨١هـ)** حيث يقول في التعليق على رواية الإمام أبي جعفر الباقر في (الكافي): «إنَّ الله ﷻ بعث محمداً ﷺ وهو بمكة عشر سنين، فلم يمت بمكة في تلك العشر سنين أحد يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ إلا أدخله الله الجنة بإقراره، وهو إيمان التصديق، ولم يعذِّب الله أحداً ممن مات وهو متبع لمحمد ﷺ على ذلك إلا من أشرك بالرحمٰن»(٢) ما نصه: «فإنَّ الظاهر أنَّ حقيقة الإيمان التي يخرج الإنسان بها عن حد الكفر الموجب للخلود في النار، لم تتغير بعد انتشار الشريعة. نعم، ظهر في الشريعة أمور صارت ضرورية الثبوت من النبي ﷺ، فيعتبر في الإسلام عدم إنكارها، لكن هذا لا يوجب التغيير، فإنَّ المقصود أنه لم يعتبر في الإيمان أزيد من التوحيد والتصديق بالنبي ﷺ، وبكونه رسولاً صادقاً فيما يبلغ، وليس المراد معرفة تفاصيل ذلك، وإلا لم يكن من آمن بمكة من أهل الجنة، أو كان حقيقة الإيمان بعد انتشار الشريعة غيرها في صدر الإسلام»(٣).

فعلى الاعتماد على هذا الرأي؛ لا يكون الإيمان بالإمامة ركناً من أركان الدين، لا استناداً لحديث الدار ولا لحديث الغدير ولا لغيرها من الأدلة التي يفهم منها الإمامية وجوب الإمامة وركنيتها في الدين.

---

(١) المكاسب المحرَّمة ١/ ٢٥٠.

(٢) الكافي ٢/ ٢٩.

(٣) فرائد الأصول ١/ ٥٦١.

وبناءً على الرأي نفسه؛ يُمكن أن نقرر ـ ولو على سبيل التخريج ـ أنَّ أحاديث الإمامة بعامة، المتقدِّم منها ـ كحديث الدار الذي معنا ـ والمتأخر، ليس مؤثراً في حقيقة الإيمان المجزئ المانع من الخلود في النار وفق تصور العلامة الأنصاري ـ أهم علماء الإمامية المتأخرين ـ وهذا يدعم ما سبق أن بحثناه بشأن أنَّ هذا الحديث ـ حديث الدار ـ ليس نصّاً قطعيّاً في إثبات الإمامة.

ومع ذلك؛ فإذا جرينا على القول الأول الذي يعتبر الإمامة ركناً من أركان الدين، وأنَّ حقيقة الإيمان تغيرت بعده عمَّا كانت قبله ـ باعتباره القول الأكثر شهرة عند الإمامية ـ واعتبرنا بناءً على ذلك حديث الدار نصّاً وإعلاماً بالإمامة، فهذا يستلزم أنَّ من آمن بالرسول ﷺ بعدها دون تصديقٍ بالإمامة؛ لم يصح إيمانه، وكثيرٌ منهم قد مات قبل حادثة الغدير، ولم يُعرف أنَّ الرسول ﷺ كان يكرر الأمر بالإمامة أو يبلغه، وإلا لزم على ذلك ألا يكون لحديث الغدير معنى؛ لأنه يكون في معنى تحصيل الحاصل، أو يكون من تأخير البيان مع الحاجة إليه، وهو قبيحٌ لا يجوز على الله ورسوله.

ويتفرع على ذلك أيضاً: أنَّ الرسول ﷺ لم يكن يجوز منه ـ وكذا القرآن الكريم ـ أن يأمر الخلق بنصرته وتأييده بعد امتناع العشيرة الأقربين عن ذلك، واستفراد علي بها؛ لأنَّ الأمر بما لا يُطاق مستحيل عند الإمامية وجمهور المتكلمين[1]، وهذا صار مستحيلاً بعد حديث الدار، ولذلك يمنع الإمامية أن يكون نحو أبي لهب مأموراً بالإيمان بعد نزول الآيات فيه، بخلاف من التزم من جبرية المتكلمين جواز التكليف بما لا يُطاق كأبي لهب أن يؤمن أنه لا يؤمن، كما يذهب إليه الفخر الرازي وغيره[2].

كما أنَّ فيه نِسبة للقبيح في حق رسول الله ﷺ المبلِّغ للوصية، فإنَّ ما ذكروه يعني أنَّ النبي ﷺ ـ وحاشاه من ذلك ـ كان يخادع قرابته، فهو يعرِض

---

(١) انظر: تفصيل كلام ابن تيمية بهذه المسألة، ونقده لقول جبرية المتكلمين في (مجموع الفتاوى ٨/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٢) انظر: المحصول للرازي ٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

عليهم عرضاً منتفياً في حقهم، ويعلم علم اليقين أنه ليس لهم، وأنَّ ما جرى من قبول علي رضي الله عنه لهذا العرض ـ سواء أكان معلوماً من قِبله أو مجهولاً ـ، كان أشبه بالتمثيلية[1]!

الثاني: نقض قاعدة (اللطف)[2] التي أوجبت عند الإمامية الاعتقاد بوجوب نصب الله تعالى لإمام معصوم[3].

فإنَّ الإمامية ادَّعوا أنَّ الله تعالى أمر على لسان رسوله ﷺ بني هاشم أن يؤازروا نبيه ويحملوا عنه دَيْنه كي يصطفي منهم إماماً ووصيّاً، مع عِلمه بأنَّ أياً منهم لن يمتثل أمره سوى علي، فقرَّر لهم ورسَّخ في نفوسهم أنَّ سبيل نيل الإمامة هو الاجتهاد والمبادرة والنصرة بل الشورى إن كثر المرشحون لها، وأبعدهم عن الطريقة الربانية التي جعلها سبيله الوحيد للإمامة والوصية وهي الاصطفاء، ثمَّ بعد ذلك يلومهم ويعذِّبهم على إنكارهم وجود النص على علي رضي الله عنه أو تقديم غيره عليه بالخلافة!

الثالث: نقض قاعدة (التعيين الإلٰهي) التي قام عليها المذهب، فإنَّهم بالاستدلال بحديث الدار، قد جعلوا (الإمامة) التي قرَّروا أنها منصبٌ إلهي كالنبوة: رئاسة دنيوية تُنال بالاجتهاد والكسب، وبالترشح والانتخاب، باعتبار أنَّ من سيكون وصيَّاً لرسول الله ﷺ هو ذاك الذي سيجيبه ويقبل دعوته

---

(١) وأين هذا من قوله ﷺ لقرابته ـ كما في إحدى روايات حديث الدار نفسه ـ: «إِنَّ الرَّائِدَ لا يَكْذِبُ أَهْلَهُ. واللهِ لَوْ كَذَبْتُ النَّاسَ جَمِيعاً، مَا كَذَبْتُكُمْ. وَلَوْ غَرَرْتُ النَّاسَ، مَا غررتكم وَاللهِ الَّذِي لا إِلَهَ إلا هُوَ، إِنِّي لَرَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ خَاصَّةً وَإِلَى النَّاسِ كَافَّةً».

(٢) وقد أوجبوه على الله تعالى وعرَّفوه بأنه: «كل ما يُقرِّب العبد من الطاعة وفعل الواجب، ويبعده عن المعصية وفعل القبيح». انظر: النكت الاعتقادية للمفيد ص٣٥، ورسائل المرتضى ٢/ ٢٨٠، وجواهر الفقه لابن البرَّاج ص٢٤٧.

(٣) قال **السيد عبد الله شبَّر** (١٢٤٢هـ) في (حق اليقين في معرفة أصول الدين ص١٨٤): «إنَّ اللطف واجب على الله تعالى، ولا ريب أنَّ وجود الإمام في كل زمان لطف من الله تعالى بعبيده لأنه بوجوده فيهم يجتمع شملهم ويتصل حبلهم وينتصف الضعيف من القوي والفقير من الغني، ويرتدع الجاهل ويتيقظ الغافل، فإذا عُدِم بطل الشرع وأكثر أحكام الدين وأركان الإسلام كالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء ونحو ذلك، فتنتفي الفائدة المقصودة منها».

ويقضي دينه، لا ذاك الذي يختاره الله تعالى ويصطفيه ويُنصِّبه عليهم إماماً ووصياً[(١)].

وعلي بن أبي طالب بهذا الاعتبار هو وصيٌّ بانتخابات لم يُرشَّح فيها أحدٌ سواه، ولو أنَّ بعض بني عبد المطلب أعلنوا استجابتهم لأمر النبي ﷺ حينئذ، لربما اختير منهم الأولى والأحق، واستُبعد الآخرون الذين استجابوا للشرط الوحيد الذي اشترطه النبي ﷺ وهو الإسلام، لأسباب وأعذار، الله تعالى وحده يعلمها!

الرابع: ثبوت تناقض الإمامية في دعواهم أنه لا ينال الإمامة من أشرك بالله تعالى أكثر عمره بل ولا طرفة عين[(٢)]، حتى جعلوا من جُملة حججهم في

---

(١) ومثل هذا مقرر في كتب الإمامية الروائية والكلامية، ومن ذلك ما رواه الكليني في (الكافي ١/ ٢٠١ ـ ح١) وابن بابويه القمي في (معاني الأخبار ص٩٨) عن الإمام علي بن موسى الرضا في هذا قوله: «الإمام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المُفْضل الوهاب».

وقد قال **المرجع الديني الراحل السيد محمد باقر الصدر** (١٤٠٠هـ) في (الإسلام يقود الحياة ص١٣٣): «والمرجع هو الإنسان الذي اكتسب من خلال جهد بشري ومعاناة طويلة الأمد استيعاباً حيّاً وشاملاً ومتحرِّكاً للإسلام ومصادره... ومن هنا كانت المرجعية مقاماً يُمكن اكتسابه بالعمل الجاد المخلص لله ﷻ خلافاً للنبوة والإمامة، فإنهما رابطتان ربانيتان بين الله تعالى والإنسان النبي أو الإنسان الإمام، ولا يمكن اكتساب هذه الرابطة بالسعي والجهد والترويض».

وقال **السيد كمال الحيدري** في (بحث حول الإمامة ص١٥٩): «فليست الإمامة مركزاً كسبيّاً يصل إليه الإنسان بسعيه؛ بل هي عهد من الله يعهد به إلى غير الظالم».

فإذا كانت الإمامة رابطة ربانية بين الله تعالى وبين الإنسان الإمام، وهي لا تُنال بالسعي والجهد والترويض، وكانت المرجعية وهي أدنى درجة منها ـ ومن النبوة قطعاً ـ تُنال بالاجتهاد والاكتساب، ولكنها لا تتحقق في كل أحد، وإنما لمن عانى طويلاً في طلب العلم والمعرفة، فما بالهم جعلوا الوصية وإمامة المسلمين بعد رسول الله ﷺ تُنال هنا بمجرد الإسلام والنصرة؟!.

(٢) قالوا: إنَّ الله تبارك وتعالى قد قال لإبراهيم عليه السلام حين سأله عن جعل الإمامة في ذريته: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فأخبر أنَّ عهد الإمامة لا يصل إلى الظالم والكافر، وذلك أنَّ الكافر ظالم، والله تعالى يقول: ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ولمَّا ثبت أنَّ الخلفاء الثلاثة كانوا كفَّاراً يعبدون الأصنام إلى أن ظهر النبي ﷺ، فإنَّ ذلك مانعٌ لهم من استحقاق الإمامة. (منهاج الكرامة لابن المطهِّر الحلي ص١٨٠ بتصرف يسير).

ورُدَّ عليهم بأنَّ: الكفر الذي يعقبه الإيمان الصحيح لم يبق على صاحبه منه ذم. هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، بل من دين الرسل كلهم؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ =

تعليل عدم استحقاق الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم للإمامة إشراكهم بالله تعالى وعبادتهم للأوثان قبل أن يُبعث محمدٌ ﷺ نبيّاً ورسولاً[(١)]!

فيما هم يدَّعون أنَّ النبي ﷺ كان قد عَرَض الإمامة والوصية على قومٍ قضوا أكثر أعمارهم في الشرك وعبادة الأوثان، ورضي منهم مجرد قبول دعوته ومؤازرته وقبول أُخوته والقيام بحقه كما يقوم بذلك الأخ المحب أو الأب المشفق أو الابن المطيع[(٢)] ليُعهد إليه بالوصية والإمامة، وهو الأمر الذي لم يرضه الله تعالى لذرية نبيه إبراهيم عليه السلام بنص القرآن الكريم[(٣)]، ولم يرضه الله

= [الأنفال: ٣٨]. وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله**»، وفي لفظ: «**يَهْدِمُ من كان قبله، وإنَّ الهجرة تَهْدِمُ ما كان قبلها، وإنَّ الحجَّ يَهْدِمُ ما كان قبله**».

وأنه ليس كل من وُلِد على الإسلام بأفضل ممَّن أسلم بنفسه، بل قد ثبت بالنصوص المستفيضة أنَّ خير القرون القرن الأول، وعامتهم أسلموا بأنفسهم بعد الكفر، وهم أفضلُ من القرن الثاني الذين ولدوا على الإسلام.

وبأن يقال: قبل أن يبعث الله محمداً ﷺ لم يكن أحد مؤمناً من قريش: لا رجل ولا صبي ولا امرأة، ولا الثلاثة، ولا علي، وإذا قيل عن الرجال: إنهم كانوا يعبدون الأصنام، فالصبيان كذلك: علي وغيره.

وإن قيل: كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ. قيل: ولا إيمان الصبي مثل إيمان البالغ؛ فأولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعلي يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ.

والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا باتفاق المسلمين.

فكان إسلام الثلاثة مخرجاً لهم من الكفر باتفاق المسلمين.

وأما كون صبي من الصبيان قبل النبوة سجد لصنم أو لم يسجد، فهو لم يعرف؛ فلا يمكن الجزم بأنَّ عليّاً أو الزبير ونحوهما لم يسجدوا لصنم، كما أنه ليس معنا نقل بثبوت ذلك، بل ولا معنا نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه سجد لصنم. بل هذا يقال لأنَّ من عادة قريش قبل الإسلام أن يسجدوا للأصنام؛ وحينئذ فهذا ممكن في الصبيان، كما هو العادة في مثل ذلك.

ثمَّ إنَّ أسماء الذم: كالكفر، والظلم، والفسق التي في القرآن ـ لا تتناول إلا من كان مقيماً على ذلك، وأما من صار مؤمناً بعد الكفر، وعادلاً بعد الظلم، وبرّاً بعد الفجور؛ فهذا تتناوله أسماء المدح دون أسماء الذم باتفاق المسلمين.

فقوله ﷻ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]؛ أي: ينال العادل دون الظالم، فإذا قُدِّرَ أنَّ شخصاً كان ظالماً ثمَّ تاب وصار عادلاً تناوله العهد كما يتناوله سائر آيات المدح والثناء. (منهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية ٨/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤ بتصرف يسير).

(١) المسترشد في الإمامة للطبري الإمامي ص٣١١.

(٢) مع ملاحظة أيضاً أنّ بني هاشم ـ مؤمنهم وكافرهم ـ ومعهم بني المطلب قد وقفوا معه في حصار الشِّعب وقفة لم يقفها غيرهم من الناس، وهي أعظم مما طلبه منهم ـ وفقاً للرواية ـ يوم الدار، فتأمّل!

(٣) قال الله تبارك وتعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

تعالى ـ كما يدّعي الإمامية ـ لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولسائر الناس على اختلاف مراتبهم في الإيمان لمجرد وقوع المعصية منهم، فإنَّ العصمة شرطٌ في الإمامة[(١)].

وثبوتُ وقوعِ هذا التناقضِ كافٍ في رد الاحتجاج وقطع اللجاج، وبه يبطل أحد الدليلين.

٦ ـ ولماذا استُبعد أبو طالب؟

كان أبو طالب مخاشناً لقريش، وقد قاسى لأجل مؤازرته للنبي ﷺ ووقوفه معه الأذى منهم، وشهرة ذلك تُغني عن الاستدلال له[(٢)].

---

(١) انظر: الصوارم المهرقة للتستري ص٥٠، وكتاب الأربعين للماحوزي ص٥٢.

(٢) وهذا مجمعٌ عليه بين المسلمين بشتى مذاهبهم، فإنَّ أحداً لا يشكك في دور أبي طالب، لكن المحققين منهم والمتمذهبين منقسمون فيما بينهم في بيان حاله على قولين:

الأول: أنَّ أبا طالب رغم ما كان يتعاطاه من المحاماة والمحاجَّة والممانعة عن رسول الله ﷺ، والدفع عنه وعن أصحابه، وما قاله فيه من الممادح والثناء، التي أظهر فيها له ولأصحابه من المودة والمحبة والشفقة، والعيب والتنقُّص لمن خالفه وكذَّبه بعباراته الهاشمية البليغة الفصيحة، وهو في ذلك كلِّه صادقٌ بارٌّ راشدٌ، وأنَّه كان محبّاً لإقرار عيني رسول الله ﷺ بنطقه الشهادتين، لكنه مع ذلك لم يبارح دين قومه خشية السُّبَّة عليه وعلى بني عبد المطلب من بعده.

قالوا: وإنَّ في شِعره الذي أظهر فيه تعاطفه ومحاماته ومحاجّته عن رسول الله ﷺ ما يشهد لذلك أيضاً، إذ يقول مخاطباً رسول الله ﷺ:

وَعَـرَضْـتَ دِيـنًـا قَـدْ عَـرَفْـتُ بِـأَنَّـهُ ... مِـنْ خَـيْـرِ أَدْيَـانِ الْـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا

لَـوْلَا الْـمَـلَامَـةُ أَوْ حِـذَارِي سُـبَّـةً ... لَـوَجَـدْتَـنِـي سَـمْـحًـا بِـذَاكَ مُـبِـيـنَـا

ولهم في ذلك أدلة كثيرة من الحديث والتاريخ، وكلامٌ يطول ذِكره والتعليق عليه.

ولذلك قال **الحافظ ابن كثير** (٧٧٤هـ) في (البداية والنهاية ٤/ ٣١٥): «كان يَصُدُّ الناسَ عن أذية رسول الله ﷺ وأصحابه، بكلِّ ما يَقْدِرُ عليه من فعال ومقالٍ، ونفسٍ ومالٍ، ولكن مع هذا لم يُقَدِّر اللهُ له الإيمان؛ لِما له تعالى في ذلك من الحكمة العظيمة، والحجة القاطعة البالغة الدامغة، التي يجب الإيمانُ بها والتسليم لها، ولولا ما نهانا اللهُ عنه من الاستغفار للمُشركين، لاستغفرنا لأبي طالب وتَرَحَّمنا عليه».

الثاني: أنَّ أبا طالب لم يمتنع من الإيمان برسول الله ﷺ في الباطن والإقرار بحقِّه، لكنه امتنع من ذلك لئلا تسفِّهه قريشٌ، وتذهب رئاسته، ويخرج منها من كان تابعاً له في طاعته، وتنحرف هيبته عندهم، فلا يُسمع له قول، ولا يمثل له أمر، فيحول ذلك بينه وبين مراده من نصرة رسول الله ﷺ.

وزاد الإمامية: بأنَّ حاله في ذلك حال مؤمني الكهف، أسروا الإيمان وأظهروا الشرك فآتاهم الله أجرهم مرتين، وأنه إنما ستر عن قومه الإيمان تقية، وأظهر ما يمكنه إظهاره للضرورة. =

وهو القائل في نصرة النبي ﷺ وعداوة قومه:

وَاللَّه لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا
فَامْضِ لِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ ... أَبْشِرْ وَقَرَّ بِذَاكَ مِنْكَ عُيونَا[1]

وقال يُخبر قومه وغيرهم من العرب أنه غير مُسْلمٍ رسول الله ﷺ، ولا تاركه لشيء أبداً حتى يهلك دونه:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ يُبْزَى مُحَمَّدٌ[2] ... وَلَمَّا نُطَاعِنْ دُونَهُ وَنُنَاضِلْ
وَنُسْلِمُهُ حَتَّى نُصَرَّعَ حَوْلَهُ ... وَنَذْهَلَ عَنْ أَبْنَائِنَا وَالْحَلَائِلِ
وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَيْكُمُ ... نُهُوضَ الرَّوَايَا تَحْتَ ذَاتِ الصَّلَاصِلِ
وَحَتَّى تَرَى ذَا الضِّغْنِ يَرْكَبُ رَدْعَهُ ... مِنْ الطَّعْنِ فِعْلَ الْأَنْكَبِ الْمُتَحَامِلِ
وَإِنَّا لَعَمْرُ اللَّه إنْ جَدَّ مَا أَرَى ... لَتَلْتَبِسَنَّ أَسْيَافُنَا بِالْأَمَاثِلِ
بِكَفَّيْ فَتًى مِثْلَ الشِّهَابِ سَمَيْدَعِ ... أَخِي ثِقَةٍ حَامِي الْحَقِيقَةِ بَاسِلِ
شُهُورًا وَأَيَّامًا وَحَوْلاً مُجَرَّمًا ... عَلَيْنَا وَتَأْتِي حَجَّةٌ بَعْدَ قَابِلِ
وَمَا تَرْكُ قَوْمٍ، لَا أَبَا لَكَ، سَيِّدًا ... يَحُوطُ الذِّمَارَ غَيْرَ ذَرْبٍ مُوَاكِلِ
وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
يَلُوذُ بِهِ الْهُلَّافُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... فَهُمْ عِنْدَهُ فِي رَحْمَة وفواضل[3]

= **وقالوا**: إنَّ أبا طالب قد نطق بشهادة الحق قبل وفاته، واستندوا في ذلك إلى رواية تذكر ذلك ـ لو صحَّت أو قاربت الصحة لما بقي في الأمر خلاف ـ.

والشاهد من ذِكر هذا الكلام كلِّه، أني لست بصدد ترجيح قولٍ على آخر، فليس هذا موضع هذا السجال، لكني أشير إلى أصل الخلاف الواقع في المسألة، بغية الإشارة إلى أنَّ اعتقاد الإمامية إيمان أبي طالب ومغالاتهم في توصيف حاله كما سيأتي بيانه، مُلزِمٌ لهم بالإقرار باستحقاقه الوصية، ونقض دعوى النص الإلهي.

(١) دلائل النبوة للبيهقي ٢/١٨٨.

(٢) في الأصل: (نُبْزَى مُحَمَّدًا)، وفي موضع آخر: (يُبْزَى مُحَمَّدٌ)، والبزْو: الغَلبةُ والقَهْر، أراد لا يبزى، فحذف لا من جواب القسم، وهي مرادة؛ أي: لا يقهر ولم نقاتل عنه وندافع. (انظر: تهذيب اللغة للأزهري ١٣/١٨٣ والنهاية لابن الأثير ـ (بزا)).

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ١/٢٧٢ ـ ٢٧٥.

وقد ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «فأمَّا رسول الله ﷺ، فمنعه الله بعمِّه أبي طالب»[1].

قال **ابن إسحاق (١٥١هـ)**: (وكان له عضداً وحرزاً في أمره، ومنعة وناصراً على قومه، وذلك قبل مهاجره إلى المدينة بثلاث سنين. فلمَّا هلك أبو طالب، نالت قريش من رسول الله ﷺ من الأذى ما لم تكن تطمع به في حياة أبي طالب)[2].

والإمامية يذكرون في كتبهم أنَّ أبا طالب كان ظاهر النصرة والمؤازرة للنبي ﷺ قبل الأمر بالتبليغ، وذلك أنه «نزلت النبوة على رسول الله ﷺ يوم الاثنين، وأسلم علي عليه السلام يوم الثلاثاء، ثمَّ أسلمت خديجة بنت خويلد زوجة النبي ﷺ، ثمَّ دخل أبو طالب إلى النبي ﷺ وهو يصلّي وعلي بجنبه وكان مع أبي طالب جعفر، فقال له أبو طالب: صِلْ جناح ابن عمّك، فوقف جعفر على يسار رسول الله ﷺ، فبدر رسول الله ﷺ من بينهما، فكان يصلّي رسول الله ﷺ وعلي وجعفر وزيد بن حارثة وخديجة إلى أن أنزل الله عليه ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾»[3].

وقد قال **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)** في تقرير هذا: (مما يدل على إيمان أبي طالب إخلاصه في الود لرسول الله ﷺ والنصرة له بقلبه ويده ولسانه، وأمره ولديه عليّاً (ع) وجعفراً رضي الله عنه باتباعه»[4].

وذكر أنَّ الخبر قد ورد على الاستفاضة بأنَّ جبريل عليه السلام نزل على رسول الله ﷺ عند موت أبي طالب فقال له: «يا محمد؛ إنَّ ربك يقرئك السلام، ويقول لك: اخرج من مكة فقد مات ناصرك»[5].

---

(١) سنن ابن ماجه (١٥٠)، ومسند أحمد (٣٨٣٢).

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ١/٤١٦.

(٣) تفسير القمي ١/٣٧٨، وتفسير نور الثقلين ٣/٣٢، وبحار الأنوار ٢٢/٢٧٢، وجامع أحاديث الشيعة ٦/٤٠٦.

(٤) الفصول المختارة ص٢٨٢.

(٥) الفصول المختارة ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.

ويغالي **يوسف البحراني** (١١٨٦هـ) كثيراً في الثناء على دور أبي طالب ـ الذي لا ينكره أحد ـ فيزعم أنه لولا أبو طالب لما قامت للنبي ﷺ ولرسالته قائمة[(١)] ـ عياذاً بالله ـ، فيقول: «ومن الظاهر البيّن عند كل عاقل أنَّ أبا طالب لم يُوفَّق لهذا التوفيق الذي لا وُجِد ولا يوجد مثله إلا بعد التوفيق للإيمان، فإنَّ هذا الدين المستمر إلى يوم القيامة، وما هو عليه من الفضيلة والشرف على جملة الأديان، إنَّما قام به، ولولاه لم تثبت له قائمة، وهذا النبي الذي هو أشرف الأنبياء، إنما تمَّت كلمته واستقامت دعوته به»[(٢)].

بل يزعم الإمامية أنَّ أبا طالب لم يكن على دين قومه في يوم من الأيام، بل كان موحِّداً حنيفيّاً مؤمناً قبل أن يُبعث محمدٌ ﷺ نبيّاً[(٣)].

وينسبون إلى الإمام علي أنه قيل له: من كان آخر الأوصياء قبل

---

(١) كما غالى **الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء** (١٣٧٣هـ) في (أصل الشيعة وأصولها ص١٤٥) فقال واصفاً الإمام عليّاً بـ (إمام الشيعة الذي يشهد الثقلان أنه لولا سيفه، ومواقفه في بدر، وأُحد، وحنين، والأحزاب، ونظائرها لما اخضرَّ للإسلام عود، ولما قام له عمود، حتى قيل في ذلك:

بنى الدين فاستقام ولولا ... ضرب ماضيه ما استقام البناء»

انتهى كلامه.

فإنَّ مثل هذه العبارات لا يُحتمل صدورها عمّن يعرف لنبي الله ﷺ قدره، والحال أنَّ الافتخار بمثلها فضيحة وعار، وسوء أدبٍ مع سيد ولد آدم كُلِّهم ﷺ.

والله تعالى يقول في كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ۝٥١﴾ [غافر: ٥١].

ويقول عن نبيِّه محمد ﷺ تحديداً: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٤٠﴾ [التوبة: ٤٠].

ولا أحد يُنكر أنّ أبا طالب كان يحوطه ويمنعهم عنه، ولا أنَّ خديجة واسته بنفسها ومالها وكانت سكناً له، ولا أنَّ أبا بكر نصره وواساه بنفسه وماله، ولا أنَّ عليّاً نصره بسيفه بعد الهجرة ببدر وأُحد والخندق وخيبر وغيرها، لكن الله تعالى جعل هؤلاء جميعاً سبباً لنصرة نبيه ﷺ وليس لأحدٍ منهم منَّة على الله تعالى ولا على رسوله ﷺ، ودعوى أنه لولا أبو طالب أو علي لما قامت لرسول الله ﷺ قائمة، فيها جرأة عجيبة من أناسٍ يزعمون أنهم معظِّمون لهذا النبي الكريم، بل يعلمون أنَّه لولا رسول الله ﷺ لما كان لهؤلاء الزمرة المؤمنة من مكانة وقدر لا عند الله تعالى ولا عند الأمم.

(٢) سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد ٢/٨٨.

(٣) مرآة العقول للمجلسي ٢٦/٣٦٥.

النبي ﷺ؟ فأجاب: أبي[1].

كما ينسبون إلى الإمام جعفر الصادق أنه قال: «إنَّ عبد المطلب حجة، وأبو طالب وصيّه»[2].

وقد قال **المجلسي** في (بحار الأنوار): «وأما أبو طالب؛ فإنه كان من أوصياء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وكان حافظاً لكتبهم ووصاياهم»[3].

وقال أيضاً: «والحال أنَّ أبا طالب كان من الأوصياء، وكان أميناً على وصايا الأنبياء وحاملاً لها إليه ﷺ»[4].

وقال **السيد محمد تقي النقوي**: «وأبو طالب كان من الأوصياء والأوتاد في زمانه بعد عبد المطَّلب»[5].

وهناك من يذهب فيهم إلى أبعد من هذا، فيدَّعي أنَّ أبا طالب كان نبيّاً مُرسلاً من عند الله تعالى، وهو قولٌ ـ وإن قلَّ المصرِّحون به من الإمامية[6] إلا أنه لا ينافي قولهم بكونه وصيّاً؛ بل هو متوافق مع مبانيهم العقدية التي تعد الأوصياء أعظم من الأنبياء، فضلاً عن كون الإمامة منصب إلٰهي كالنبوة[7] ـ،

---

(١) الغدير للأميني ٧/ ٣٨٩ عن ضياء العالمين للفتوني، وإيمان أبي طالب للأميني ص٨٢، والصحيح من سيرة النبي الأعظم لجعفر مرتضى العاملي ٢/ ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) الدر النظيم للمشغري العاملي ص٤٠.

(٣) بحار الأنوار ١٧/ ١٤٢.

(٤) مرآة العقول ٥/ ٢٢٤، وبحار الأنوار ٣٥/ ٧٤.

(٥) مفتاح السعادة في شرح نهج البلاغة ٢/ ٣٥٤.

(٦) راجع: كتاب (نبوة أبي طالب عبد مناف عليه السلام) للشيخ **مُزَمِّل حسين الميثمي الغديري**، نزيل قم (١٤٠٤هـ)، ومثله من المعاصرين: **آية الله الشيخ محمد جميل حمّود العاملي** في بحث له بعنوان: (دحض الشبهات الواهية على كفر سيدنا أبي طالب عليه السلام)، قرر فيه أنَّ عبد المطلب نبي، وأنَّ وصيته إلى أبي طالب كانت من نبي إلى نبي مثله!».

(٧) ومن هنا قال الشيخ المفيد (٤١٣هـ) في (أوائل المقالات ص٤٩ ـ ٥٠): (منع الشرع من تسمية أئمتنا بالنبوة دون أن يكون العقل مانعاً من ذلك).

وقال **القاضي نور الدين التستري** (١٠١٩هـ): «إنَّ انحجابهم عن اسم النبوة ما كان لقصورهم عن مراتب أولئك الأنبياء، لا في مقام الوحدة ولا في مقام الكثرة، بل لتأخّرهم عن الخاتم بالوجود الصوري، الموجب لحجبهم عن الاسم دون مقتضاه، بخلاف من عداهم من الأنبياء لتقدُّم وجودهم الصوري على الخاتم، فلم يكن ثَمَّ مانع من إطلاق الاسم عليهم؛ لوصولهم إلى المقامات الموجبة =

وإنَّما ذكرته هاهنا بياناً للمغالاة في أمر أبي طالب، والتي أعقبها سلبه استحقاق أن يكون وصيّاً لمحمدٍ ﷺ.

وفي الاحتجاج بما فيه زيادة على ما ذكرناه، نقول: إنَّ في حديث الدار الذي نناقشه شاهداً على أنَّ أبا طالب كان هو المبادر والمناصر الأول لرسول الله ﷺ من جُملة بني هاشم.

ففي رواية الفضل بن عبد الرحمٰن الهاشمي أنَّه كان الوحيد الذي تصدَّى لأبي لهب في المجلس، قائلاً: «يا عورة، والله لننصرنه ثمَّ لنعيننه»، ثمَّ قال للنبي ﷺ: «يا ابن أخي؛ إذا أردت أن تدعو إلى ربك فأعلمنا حتى نخرج معك بالسلاح»[1].

وزاد **ابن طاووس (٦٦٤هـ)**: «فلمَّا أكلوا وشربوا قام رسول الله ﷺ ليتكلم فاعترضه أبو لهب لعنه الله، فقال له أبو طالب: اسكت يا أعور! ما أنت وهذا؟ ثمَّ قال: لا يقومن أحد، فجلسوا، ثمَّ قال للنبي ﷺ: قم يا سيدي، فتكَلَّم بما تحب، وبلِّغ رسالة ربك، فإنَّك الصادقُ المصدَّق.

فقال ﷺ لهم: أرأيتم لو قلت لكم: إنَّ وراء هذا الجبل جيشاً يريد أن يغير عليكم أكنتم تصدقوني؟ فقالوا كلهم: نعم إنَّك لأنت الأمين الصادق. فقال لهم: فوحِّدوا الله الجبار واعبدوه وحده بالإخلاص، واخلعوا هذه الأنداد الأنجاس، وأقِرَّوا واشهدوا بأنِّي رسول الله إليكم وإلى الخلق، فإنِّي قد

= لهم إطلاقه، ولا يلزم من ذلك أفضليّتُهُم على المحجوبين عن الاسم المانع من إطلاقه؛ لمساواتهم لهم في المقامات التي ثبت بها الاسم لغير المحجوبين عنه، وزيادتهم عليهم بالتشرّف بالقطب المحمّدي، فثبتت لهم الأفضلية عليهم».

وبه صرَّح غيرهم من أكابر علماء الإمامية نحو: **قطب الدين الراوندي** (٥٧٣هـ) في (منهاج البراعة ٢/ ٤٤٤)، **والمقداد السيوري** (٨٢٦هـ) في (النافع يوم الحشر ص٩٥)، **وملا صدرا الشيرازي** (١٠٥٠هـ) في (كتاب الحجة ص٥١)، **ومحمد باقر المجلسي** (١١١١هـ) في (بحار الأنوار ٢٦/ ٨٢)، **ونعمة الله الجزائري** (١١١٢هـ) في (زهر الربيع ص١٢)، **وآية الله هادي الطهراني** (١٣٢١هـ) في (ودائع النبوة ص١١٤)، **والشيخ محمد آل كاشف الغطاء** (١٣٧٣هـ) في (أصل الشيعة وأصولها ص٢١١ ـ ٢١٢)، والشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣هـ) في (عقائد الإمامية ص٦٥).)

(١) تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٧ ـ ٢٨.

جئتكم بعز الدنيا والآخرة، فقاموا وانصرفوا كلهم، وكأنَّ الموعظة قد عملت فيهم»[١].

وعلَّق ابن طاووس بعدها قائلاً: «ولو لم يكن لأبي طالب إلا هذا الحديث وأنه سبب في تمكين النبي ﷺ من تأدية رسالته وتصريحه بقوله: «وبلِّغ رسالة ربك فإنك الصادق المُصدَّق»، لكفاه شاهداً بإيمانه وعظيم حقه على أهل الإسلام وجلالة أمره في الدنيا وفي دار المقام، وما كان لنا حاجة إلى إيراد حديثٍ سواه، وإنما نورد الأحاديث استظهاراً في الحجة»[٢].

قلت: وما ذكره يستلزم الرد عليه بقول الشاعر[٣]:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِك كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ[٤]

فيُقال للإمامية: فإن كان الأمر في أبي طالب كما تذكرون، فلِمَ جعلتموه أضحوكة يوم الدار لأبي لهب والحاضرين، فأُحرِج أمام بني عبد المُطلب جميعاً، بأن يُطلب منه مبايعة ابنه الصغير على الوصية وأن يسمع له ويطيع؟ أهكذا يُكافئ الله تعالى ورسوله ﷺ من ينصره ويذبُّ عنه؟

أما كان لأبي لهب وأمثاله من المعاندين أن يجدوا لأنفسهم العذر في عدم متابعة النبي ﷺ إن كان يتخلى عن أقرب الناس إليه ويُحرجهم بهذه الصورة، وهم في حال المناصرة والتأييد؟

---

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ص٢٩٩ ـ ٣٠٠، وكتاب الأربعين لابن طاهر القمي ص٤٨٩ ـ ٤٩٠، وبحار الأنوار للمجلسي ٣٥/١٤٥.

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ص٣٠٠.

(٣) وهو لابن السمَّاك الواعظ، روى الحافظ ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٣٤/١٥٩) بسنده إلى أبي القاسم عبد الرحمٰن بن عمر الشيباني قال: كان أبو القاسم عبد الرحمٰن بن أحمد بن عمران الدينوري الواعظ قلَّ ما خلا مجلس وعظه إلا وهو يقول: قال ابن السمَّاك: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ... إلخ.

(٤) وتتمته:

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السِّقَامِ وَذِي الضَّنَى ... كَيْمَا يَصِحَّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ

ابْدَأْ بِنَفْسِك فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ

فَهُنَاكَ تُعْذَرُ إنْ وَعَظْتَ وَيُقْتَدَى ... بِالْقَوْلِ مِنْك وَيُقْبَلُ التَّعْلِيمُ

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْك إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

كان ينبغي لأولئك الذين انبروا لإثبات إيمان أبي طالب، وسَطَّروا في ذلك عشرات الكتب[1]، أن يُثبتوا له المنزلة ـ التي يدندنون حولها في استدلالهم بهذا الحديث ـ والتي يستلزمها هذا الإيمان المبكر، وهذه النصرة والمؤازرة العظيمة التي سبق بها أبو طالب بني هاشم بل الناس جميعاً[2]، فيكون هو وصي النبي ﷺ بلا ارتياب، بدلاً من محاولة إثبات كونه وصيّاً لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام أو لعبد المطَّلب.

فإنَّ أبا طالب هو أول ناصر النبي ﷺ من بني هاشم كلهم؛ بالقول والفعل، وانبرى للدفاع عنه وذبَّ عنه صريحاً في المجلس الذي جمع فيه النبي ﷺ بني هاشم ليعرض عليهم الوصاية من بعده بقوله: «والله لننصرنه ثمَّ لنعيننه. يا ابن أخي، إذا أردت أن تدعو إلى ربك فأعلمنا حتى نخرج معك بالسلاح»[3].

وقد كان النبي ﷺ قد قال في ذاك المجلس مخاطباً إياهم: «يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً، ولا تكونوا أذناباً»، ثمَّ هو يُعرض عن رأسٍ كبيرٍ فيهم كأبي طالب، صرَّح بنصرته والذَّبِ عنه، ليقبلها من ابنه الصغير، ويجعله رأساً عليهم جميعاً!

وإذا ما أغضينا الطرف عن أبي طالب، فإنَّ هناك أبطالاً من بني عبد المطلب أُغفِلوا من العرض الإلٰهي يوم الدار، فأين حمزة أسد الله وأسد رسوله ﷺ، وقد أسلم قبل أن يبلغ المؤمنون أربعين رجلاً؟

وأين جعفر بن أبي طالب ذو الجناحين؟ المهاجر المجاهد أبو المساكين.

---

(١) نحو: **أبو طالب أول المؤمنين** لسعيد آل زميزم الكربلائي (مخطوط)، **وأبو طالب سيد المؤمنين** لعبد الحليم الأسدي، **والرغائب في إيمان أبي طالب** للسيد محمد مهدي الغريفي البحراني، **والياقوتة الحمراء في إيمان شيخ البطحاء** للسيد طالب الخرسان، **وأبو طالب مؤمن قريش** لعبد الله الخنيزي القطيفي، **ومظلومية أبي طالب** للسيد جعفر مرتضى العاملي، وغيرها الكثير.

(٢) وإنما قلت: الناس جميعاً، بما فيهم أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها؛ باعتبار ما يذكره الإمامية من أنه لم يشرك قط، وأنه كان وصيّاً للأنبياء قبل بعثة محمدٍ ﷺ.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٧ ـ ٢٨.

لماذا أُغفِل هؤلاء، واستبعدوا من الوصية ابتداءً، وقد نصروا رسول الله ﷺ وآزروه واتبعوا النور الذي معه؟

هل كان العرض الإلٰهي يوم الدار ليوم واحد، نحو العروض الترويجية التي تعرضها الشركات لسلعةٍ ما بُغية تسويقها ثمَّ تتوقف عنها عند نفاد الكمية؟!

٧ ـ رفض الإمام علي للخلافة!

إنَّ هذا المنصب الإلٰهي المدّعى لأبي السبطين علي رضي الله عنه؛ لو كان من الله تعالى حقّاً، وكان منصوصاً عليه بكل وضوح من قِبل النبي ﷺ يوم الدار أو في الغدير أو غيرها، لما جاز لعلي رضي الله عنه أن يرفضه قائلاً: «دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان»[1].

فهل يحق لإمام نُصِّب من قِبل الله تعالى ثمَّ رسوله ﷺ أن يتنازل عن منصب يعده الإمامية منصباً إلهيّاً كالنبوة لمجرد وجود فتن واضطرابات تعيق عمله التبليغي والقيادي؟ ولِمَ نصَّبه الله تعالى على الناس إن لم يكن مستعداً لقيادتهم والتصدي لهذه الاضطرابات؟!

هل يحق لنبي من الأنبياء أن يقول للناس دعوني والتمسوا نبيّاً غيري؟!

لقد كان قول الأنبياء عليهم السلام لقومهم الذين كذَّبوهم وتظاهروا عليهم بالعداوة والأذى أن قالوا: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم: ١٢].

ولمَّا قال فرعون: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴿١٢٧﴾ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓاْۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأعراف: ١٢٧، ١٢٨].

إنَّ نبي الله يونس عليه السلام لمَّا لم يصبر صبر أولي العزم من الرسل، حين رأى من قومه الكفر والعناد، فتركهم وخرج من أرضهم، بعد أن توعَّدهم

---

(١) نهج البلاغة ـ (ومن خطبة له (ع) لما أريد على البيعة بعد قتل عثمان) ـ رقم (٩٢).

بحلول العذاب بهم دون أن يأذن الله تعالى له بهذا الخروج، عوقب من الله تعالى على فِعله هذا بابتلاع الحوت له حتى آب وأناب إلى ربه راجياً أن يرفع عنه الغمّ، كما أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٨﴾ [الأنبياء: ٨٧، ٨٨].

وقال منبهاً نبيّه محمداً ﷺ وناهياً إياه أن يتشبه بصاحب الحوت في عدم صبره على قومه: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ ٤٨ لَّوۡلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ مَذۡمُومٞ ٤٩ فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٥٠﴾ [القلم: ٤٨ ـ ٥٠].

فكيف يحق لعلي[1] رضي الله عنه أن يتخلى ابتداءً عن الوصية أو المنصب الإلٰهي بمثل هذا العذر؟ كيف والناس مقبلةٌ عليه، تريد بيعته؟!

ثمَّ كيف له أن يقول أيضاً: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى»[2].

فيحتج على معاوية بأنَّ الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ وبيدهم الحل والعقد.

ويقرر أنَّ اتفاقهم على شخص سبب لمرضاة الله وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى إياهم، وأنه لا تنعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.

وأنه لا يرد قولهم ولا يخرج عن حكمهم إلا المبتدع الباغي المتبع غير سبيل المؤمنين.

---

(١) والقوم يزعمون أنّه أفضل من الأنبياء جميعاً سوى محمدٍ ﷺ.

(٢) نهج البلاغة ـ (ومن كتاب له (ع) إلى معاوية) ـ رقم (٦).

ويجعل صحة خلافته مبنية على صحة خلافة من سبقه، فإنه صار خليفة للمسلمين بمبايعة من بايع أبا بكر وعمر وعثمان.

ولوضوح مناقضة هذا التصريح لنظرية الإمامة النصية، تحيَّر بعض جهابذة الإمامية ونُظَّارهم في توجيهه.

فأنت ترى **آية الله محمد آصف محسني** يقف عند هذا النص عاجزاً عن تفسيره تفسيراً منطقيّاً منساقاً مع النظرية الإمامية، فيعلِّق عليه بقوله: «هذا الكلام لا ينطبق على أصول الإمامية، ولا على الأصول الديمقراطية الرائجة اليوم، مع أنَّ المهاجرين والأنصار غير باقين في جميع الأعصار. ويُمكن أن يُجاب عن الأخير بأنّ كلامه غير ناظر إلى أصل كلي شامل لجميع الأدوار، بل يختص بعصره عليه السلام وعصر حياة المهاجرين والأنصار، على أنه يُحتمل أنَّ عنوان الهجرة والنصرة طريق إلى مطلق عنوان الفضائل المرجِّحة في المجتمع الإسلامي كالعلم والتقوى وإيصال النفع إلى المسلمين، فيفوض تشخيص هذه الصفات إلى آراء الشعب، فلا الشعب مسلوب الإرادة في تعيين النواب ورئيس الحكومة ولا حرّ مطلق[1]، بل لهم التعيين والانتخاب على أساس تلك الصفات، فلاحظ.

وأما السؤال الأول فأجاب عنه المؤلف العلامة[2] بحمل كلامه على الجدل، وقال: ولعل هذا منه عليه السلام إلزام لمعاوية بالإجماع الذي أثبتوا به خلافة الخلفاء.

لكنه مجرد احتمال. ويُمكن أن يُقال: إنَّ كلامه مع معاوية ليس في بحث الإمامة والإمام المنصوب من قِبل الله، بل في نصب الحاكم الإسلامي، ففي مثل زماننا، من اختارته الجماعات المتصفة بالأوصاف المتقدمة كالتقوى والعلم وغيرهما للحكومة فهو حاكم شرعاً، وهذا مبني على الاطمئنان بصدور

---

(١) وهل كان هناك برلمان ورؤساء حكومات آنذاك وبهذا التعسف حتى يتم إنزال واقعنا المعاصر على النص بهذه الصورة، ليُمكن تفسيره بطريقة تتسق مع نظرية الإمامة أو بالأحرى نظرية انتظار المهدي؟!

(٢) أي: المجلسي صاحب (البحار).

ذلك الكلام من أمير المؤمنين عليه السلام»[1].

ولم يوضح آية الله محسني، كيف يُمكن أن يكون الحاكم حاكماً شرعيّاً، وهو يستمد شرعيته من البيعة لا النص الإلٰهي؟!

وكيف يكون الحاكم في زمان الإمام علي حاكماً شرعيّاً، وبيعته بيعة مرضية من رب العباد، إذا كانت الخلافة حقّاً للإمام ومنصباً إلٰهيّاً كالنبوة، نوزع الإمام فيه؟!

٨ ـ روايتان عند الإمامية تُفسِّران المراد:

في (بحار الأنوار) للمجلسي روايتان مهمتان في وصية النبي صلى الله عليه وآله قُبيل وفاته، وهما تثبتان بما لا يدع مجالاً للشك أنّ حديث الدار لا يدل من قريب ولا بعيد على النص على إمامة علي.

ففي (البحار) عن الإمام زيد بن علي أنه قال: لما حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله الوفاة ورأسه في حجر علي عليه السلام، والبيت غاصّ بمن فيه من المهاجرين والأنصار، والعباس قاعد قدّامه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عبّاس، أتقبل وصيّتي وتقضي ديني وتنجز موعدي؟ فقال: إني امرؤ كبير السن، كثير العيال، لا مال لي، فأعادها عليه ثلاثاً كل ذلك يردها عليه، فقال رسول الله: سأعطيها رجلاً يأخذها بحقّها لا يقول مثل ما تقول، ثمَّ قال: يا علي، أتقبل وصيتي وتقضي ديني وتنجز موعدي؟ قال: فخنقته العبرة، ولم يستطع أن يجيبه، ولقد رأى رأس رسول الله صلى الله عليه وآله يذهب ويجيء في حجره، ثمَّ أعاد عليه فقال له علي عليه السلام: نعم، بأبي أنت وأمي يا رسول الله، **فقال: يا بلال، ائت بدرع رسول الله صلى الله عليه وآله، فأتى بها، ثم قال: يا بلال، ائت براية رسول الله صلى الله عليه وآله فأتى بها، ثم قال: يا بلال، ائت ببغلة رسول الله بسرجها ولجامها، فأتى بها، ثم قال: يا علي، قم فاقبض هذا بشهادة من في البيت من المهاجرين والأنصار، كي لا ينازعك فيه أحد من بعدي، قال: فقام علي عليه السلام حتى استودع جميع**

---

(١) مشرعة بحار الأنوار ٢/٦١ ـ ٦٢.

ذلك في منزله، ثم رجع»[1].

وفي رواية الإمام جعفر الصادق عن أبيه عن جده أنه قال: لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال للعباس: يا عمّ محمد، تأخذ تراث محمد وتقضي دينه وتنجز عداته؟ فردّ عليه وقال: يا رسول الله، أنا شيخ كبير، كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تباري الريح؟ قال: فأطرق عليه السلام هنيئة ثمَّ قال: يا عباس، أتأخذ تراث رسول الله وتنجز عداته، وتؤدّي دينه؟ فقال: بأبي أنت وأمي، أنا شيخ كبير، كثير العيال، قليل المال، من يطيقك وأنت تباري الريح؟ فقال رسول الله ﷺ: أما أنا سأعطيها من يأخذ بحقها، ثم قال: يا علي يا أخا محمد، أتنجز عداة محمد وتقضي دينه وتأخذ تراثه؟ قال: نعم بأبي أنت وأمي، قال: فنظرت إليه حتى نزع خاتمه من إصبعه، فقال: تختم بهذا في حياتي، قال: فنظرت إلى الخاتم حين وضعه علي عليه السلام في إصبعه اليمنى فصاح رسول الله ﷺ: **يا بلال! عليَّ بالمغفر والدرع والراية وسيفي ذي الفقار وعمامتي السحاب والبرد والأبرقة والقضيب (يقال له: الممشوق). . .**[2].

وقد حكى ابن شهر آشوب في (مناقب آل أبي طالب) الإجماع على الاعتداد بهذه الرواية[3].

ويظهر جليّاً في هذه الرواية أنَّ النبي ﷺ عندما وجَّه طلبه هذا إلى العباس رضي الله عنه، لم يكن معلوماً عند العباس ولا عند غيره أنه ﷺ كان قد عيَّن في حديث الدار الذي شَهِده العباس وصيّاً يقوم بأمره وبإدارة شؤونه بعد موته.

---

(١) علل الشرائع لابن بابويه القمي ـ باب (العلة التي من أجلها أوصى رسول الله ﷺ إلى علي دون غيره) ـ ح (٢) و(٣)، وبحار الأنوار ٤٥٩/٢٢ (باب وصيته ﷺ عند قرب وفاته) ـ ح (٥) و(٦).

(٢) الكافي للكليني ـ باب (ما عند الأئمة من سلاح رسول الله ﷺ ومتاعه) ـ ح (٩)، وعلل الشرائع لابن بابويه القمي ـ باب (العلة التي من أجلها أوصى رسول الله ﷺ إلى علي دون غيره) ـ ح (١)، وبحار الأنوار ٤٥٩/٢٢ (باب وصيته ﷺ عند قرب وفاته) ـ ح (٣).

(٣) مناقب آل أبي طالب ٢٤٨/٢.

فهو إنما يَعرِض عليه أمراً جديداً لم يستحوذ عليه أحد، وليس محسوماً لغير العباس منذ زمن بعيد.

كما أنَّ الرواية تشير إلى أنَّ النبي ﷺ كان يود من العباس أن يقبل منه إنفاذ وصيته وقضاء دينه، وإنجاز وعده، بدليل إعادته العرض عليه ثلاثاً، مع تكرر اعتذار العباس عنها.

فهل تخلّى النبي ﷺ عن الوعد الإلٰهي الذي قطعه لعليٍّ أمام بني عبد المطلب، ليعرض على العباس أمراً كان علي قد تصدَّى له مبكراً؟ أليس هذا نقضاً لعهدٍ ونص؟

إنَّ من الواضح في هاتين الروايتين ـ من خلال تكرار مفردات شبيهة بما في حديث الدار محل النزاع ـ أنّ النبي ﷺ لم يعنِ بقضاء الدين وإنجاز العدة وأخذ تراثه ﷺ الخلافة أو الإمامة من بعده، وإنما أراد بذلك المعنى الحرفي لتلك الكلمات، ولهذا أمر بلالاً كما في الروايتين أن يُعطي عليّاً رضي الله عنه الراية والدرع والمغفر والدواب وما أشبهها.

وهو ما يشير إليه **آية الله محمد آصف محسني** بقوله: «إن صحت الروايات فمعناه المصالحة، أو تمليك أعيان مشروطة بإنجاز عدته وأداء ديونه، فإطلاق الإرث عليها مجازي»[1].

والإمامية يقولون: إنَّ الإمامة منصبٌ إلٰهي كالنبوة، فهل يُعقل أن يعرضها النبي ﷺ على غير من نصّ الله تعالى عليه؟!

فيعرضها على العباس في حديث الدار مرة، وقُبيل وفاته عليه السلام مرة أخرى!

ويورد الشريف الرضي في (خصائص الأئمة) رواية أخرى تثبت أنَّ نفس العرض قد عرضه النبي ﷺ قبل وفاته على الناس وبالأخص قرابته.

ففيه عن الإمام الحسن بن علي عليه السلام قال: حدثني أمير المؤمنين عليه السلام قال: دعاني رسول الله ﷺ، ودعا الناس في مرضه، فقال: من يقضي عني

(١) مشرعة بحار الأنوار ١/٤٠١.

ديني وعداتي ويخلفني في أهلي وأمتي من بعدي؟ فكفَّ الناس عنه، وانتدبت له، فضمنت ذلك فدعا لي بناقته العضباء، وبفرسه المرتجز، وببغلته، وحماره، وسيفه، وذي الفقار، وبدرعه ذات الفضول، وجميع ما كان يحتاج إليه في الحرب، ففقد عصابة كان يشد بها بطنه في الحرب، فأمرهم أن يطلبوها ودفع ذلك إليّ، ثم قال: يا علي، اقبضه في حياتي لئلا ينازعك فيه أحد بعدي، ثم أمرني فحولته إلى منزلي[١].

فهذه الرواية ـ رغم التحفظ على مضمونها ـ تثبت أنّ الخلافة والإمامة بعد رسول الله ﷺ ليست بالنص؛ بدليل عرض النبي ﷺ إياها على الناس مع قضاء دينه والاستخلاف على الأهل.

والإمام علي ـ كما في الرواية ـ يقول وبكل صراحة: «فكفَّ الناس عنه، وانتدبت له، فضمنت ذلك»، ولسائل أن يسأل: لو أنّ العباس أو غيره من الصحابة انتدب وضمن ذلك؛ أيتصور الإمامية حينها أنّ الإمامة ستنتقل إليه؟

---

(١) خصائص الأئمة ص٧٨.

ثانياً: تفكيك الإسناد

بعيداً عن عاطفة العامة الذين يتعلَّقون بالغرائب، وتحرِّكهم المذاهب والعصبيات، فإنَّ حديث الدار الذي ناقشنا متنه وحفرنا في مضامينه بما لدينا من أدوات معرفية قاصرة، على غير عادة جمهور أهل العلم في تناول الحديث سنداً ودراية قبل المضي قُدماً في الحديث عن متنه علةً ونكارة، فإنه يمكننا القول بأنّ الحديث لا يخلو من الناحية السندية من ضعيف أو وضَّاع، ومن اضطراب أو نكارة في المتن.

لقد بذلت كل ما بوسعي في تتبع طرق وروايات هذا الحديث من كتب الفريقين، وفي البحث والتنقيب في حال رواته، واشترطت على نفسي فيه ألا أذكر إلا ما جاء في الكتب العتيقة مُسنداً، وأن أنقل بأمانة وصدق طرق وألفاظ هذه الروايات كما وردت، وكنت أرى أنَّ هذا البحث الماثل بين يديك، على صِغر حجمه، وقلة أوراقه، قد تحسبه قريب القعر وهو بعيد الغور.

ولا أخفي سِرّاً إن قلت بأنَّه لم يكن يدور بخَلَدي أنَّ حديث الدار رغم شهرته الواسعة في الوسط الشيعي الإمامي، وترويجهم له بشتى الطرق المتاحة، يُمكن أن تكون طرقه وأسانيده المعبَّدة برواة الإمامية أسوأ حالاً من نظيرتها المعروفة من طرق أهل السُّنَّة، حتى دخلت غِمار هذا البحث، فوقفت فيه على أعاجيب من القول.

وسيتركز الكلام تحت هذا العنوان على نقد أسانيد الحديث.

أولاً: روايات حديث الدار عند أهل السُّنَّة:

* رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه

أ ـ رواية سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عنه:

قال **ابن سعد (٢٣٠هـ)** في (الطبقات): أخبرنا علي بن محمد، عن يزيد بن عياض بن جُعْدُبة الليثي، عن نافع، عن سالم، عن علي رضي الله عنه قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خديجة وهو بمكة فاتخذت له طعاماً، ثمَّ قال لعلي رضي الله تعالى عنه: «**ادعُ لي بني عبد المطلب**» فدعا أربعين، فقال لعلي: «**هَلُمَّ طعامك**»، قال علي: فأتيتهم بثريدةٍ إنْ كان الرجل منهم ليأكل مثلها، فأكلوا منها جميعاً حتى أمسكوا، ثمَّ قال: «**اسقهم**»، فسقيتهم بإناءٍ هو رِيُّ أحدهم، فشربوا منه جميعاً حتى صَدَروا.

فقال أبو لهب: «لقد سحركم محمد!»، فتفرقوا ولم يدعهم، فلبثوا أياماً، ثمَّ صنع لهم مثله، ثمَّ أمرني فجمعتهم فطعموا.

ثمَّ قال لهم صلى الله عليه وآله وسلم: «**من يؤازرني على ما أنا عليه ويجيبني، على أن يكون أخي وله الجنة؟**» فقلت: «أنا يا رسول الله»، وإني لأحدثهم سناً وأحمشهم ساقاً، وسكت القوم، ثمَّ قالوا: يا أبا طالب ألا ترى ابنك؟ قال: دعوه فلن يأْلُوَ ابن عمه خيراً»[١].

وفي الإسناد: شيخ ابن سعد **(علي بن محمد)** وهو (علي بن مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي سيف المعروف بالمدائني)، صدوق[٢].

وفيه: **(يزيد بن عياض بن جُعْدُبَة الليثي)**، كذَّبه الإمام مالك[٣].

وقال البخاري ومسلم وابن أبي حاتم: منكر الحديث[٤].

---

(١) الطبقات الكبرى ١/ ١٨٧.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٥١٦، وتاريخ الإسلام ٥/ ٦٣٨.

(٣) تاريخ بغداد ١٦/ ٤٨٢، وميزان الاعتدال ٤/ ٤٣٧.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ـ (٣٢٩٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ (١١٩٢)، وتاريخ بغداد ١٦/ ٤٨٢.

وقال النسائي والدارقطني: متروك[1].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير والمقلوبات عن الثقات، فلمَّا كثر ذلك في روايته؛ صار ساقط الاحتجاج به[2].

وذكره الأميني ـ من الإمامية ـ في (الغدير) فقال: «كذَّاب يضع الحديث، ليس بثقة، متروك الحديث»[3].

ب ـ رواية ربيعة بن ناجد[4] الكوفي عنه:

قال **الإمام أحمد (٢٤١هـ)** في (المسند): حدثنا عفان، حدثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن علي رضي الله عنه قال: جمع رسول الله ﷺ ـ أو قال: دعا رسول الله ﷺ بني عبد المطلب، فيهم رهط كلهم يأكل الجذعة، ويشرب الفرق، قال: فصنع لهم مُدًّا من طعام، فأكلوا حتى شبعوا، قال: وبقي الطعام كما هو كأنَّه لم يمس، ثمَّ دعا بغمر فشربوا حتى رووا، وبقي الشراب كأنَّه لم يُمَّس، أو لم يُشرب، فقال: «**يا بني عبد المطلب، إني بُعثت إليكم بخاصة، وإلى الناس بعامة، وقد رأيتم من هذه الآية ما قد رأيتم، فأيكم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي؟**»، فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه، وكنت أصغر القوم، فقال: «**اجلس**»، قال: ثلاث مرات كل ذلك أقوم إليه فيقول لي: «**اجلس**»، حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي[5].

زاد **النسائي (٣٠٣هـ)** في (السنن الكبرى) عن الفضل بن سهل عن عفان به: «فَأَيكُم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي، ووارثي؟»[6].

---

(١) الضعفاء والمتروكين ـ (٦٤٧)، وعلل الدارقطني ١٣/ ٣٩٤.

(٢) المجروحين ـ (١١٨٨).

(٣) الغدير ٥/ ٢٧٢.

(٤) تكرر ذِكره في الكتب باسم (ربيعة بن ناجذ)، والصحيح أنه (بجيم ثمَّ مُهْمَلَة) كما في (خلاصة التذهيب ص١١٦).

(٥) مسند أحمد (١٣٧١).

(٦) السنن الكبرى للنسائي (٨٣٩٧).

وفي (خصائص أمير المؤمنين علي): عنه أيضاً بلفظ: «**فَأَيكُم يبايعني على أَن يكون أخي وصاحبي ووارثي ووزيري**»[1].

قلت: وفي إسناد النسائي: (**الفضل بن سهل**): ثقة، له مناكير[2]، وقد توبع من **زكريا بن يحيى بن أيوب الضَّرير** كما في تاريخ الطبري، لكنها متابعة لا يُفرح بمثلها، فإنَّ زكريا هذا ذكره الخطيب في (تاريخه) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأورد له حديثاً منكراً[3]، وذكره الهيثمي في (مجمع الزوائد) وقال: لم أعرفه[4].

وقال محمد عمرو بن عبد اللطيف في (أحاديث ومرويات في الميزان): سكت عليه الخطيب، وله مناكير عديدة عن شبابة بن سوار[5].

وبهذا يُمكن الحكم بنكارة زيادتي (وارثي) و(وزيري) للتفرَّد والاضطراب، فإنَّ الحديث يُروى بهذا الإسناد من رواية **عفَّان بن مُسلم** دون هذه الزيادات كما في رواية الإمام أحمد.

على أنَّ في إسناد الحديث: (**ربيعة بن ناجد**) وهو مجهول، لا يكاد يُعرف، تفردَّ بالرواية عنه أبو صادق الأزدي.

قال أبو إسحاق الصَّريفيني[6]: روى عنه أبو صادق خبراً منكراً[7].

---

(١) خصائص أمير المؤمنين علي (٦٦).

(٢) قال الذهبي في (ميزان الاعتدال ١/٤٤٦).

(٣) تاريخ بغداد ٩/٤٧١.

(٤) مجمع الزوائد ٥/١٥٦.

(٥) أحاديث ومرويات في الميزان ص٣٤ (الحاشية).

(٦) قال الذهبي في (السير ٢٣/٨٩ ـ ٩٠): «الشيخ، الإمام، المحدث، الحافظ، الرحال، تقي الدين، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفيني. قال المنذري: كان ثقة، حافظاً، صالحاً، له جموع حسنة لم يتمها. وقال ابن الحاجب: إمام ثبت، واسع الرواية، سخي النفس مع القلة، سافر الكثير، وكتب وأفاد، وكان يرجع إلى ثقة وورع. ولي مشيخة دار الحديث بمنبج، ثمَّ سكن حلب، فولي مشيخة الحديث التي لابن شداد. سألت الضياء عنه، فقال: إمام حافظ، ثقة، فقيه، حسن الصحبة».

(٧) إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي ٤/٣٦٤.

وقال الذهبي: لا يكاد يُعرف[1].

وضعَّفه الخوئي ـ من الإمامية ـ[2] لجهالته.

وذكره ابن حبان في (الثقات)[3] ووثقه العجلي[4]، على عادتهما في توثيق المجاهيل[5].

وقال ابن حجر في (التقريب): ثقة! وتتبعاه في (تحرير التقريب) بالدفع بجهالته[6].

ج ـ رواية عبد الله بن الحارث عنه أو عن عبد الله بن عبَّاس عنه:

قال **الطبري (٣١٠هـ)** في تاريخه: حدثنا ابن حُميد، قال: حدثنا سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، قال: «لما نزلت هذه الآية على

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥.

(٢) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث ص٢٢٣.

(٣) ليس كل من يذكرهم ابن حبان في (الثقات) هم ثقات عنده، فمن شواهد ذلك ترجمته لراوٍ اسمه (فزع) فقال: (فزع) شهد الْقَادِسِيَّة، يروي عَنِ الْمقنع، وَقد قيل: إِنّ للمقنع صُحْبَة، وَلست أعرف فَزعاً وَلَا مقنعاً، وَلَا أعرف بلدهما، وَلَا أعرف لَهما أَبَاً، وَإِنَّمَا ذكرتهما للمعرفة لَا للاعتماد على مَا يرويانه.

(٤) قال العلامة المعلمي في (التنكيل ١/ ٢٥٥) بعد حديثه عن ابن حبان: «والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء»، وقال أيضاً في (الأنوار الكاشفة ص٦٨): «وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع».

وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٢١٨ ـ ح٦٣٣): «العجلي معروف بالتساهل في التوثيق؛ كابن حبان تماماً، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم».

(٥) حول مسلك الحافظ ابن حبان في توثيق المجاهيل، يقول الحافظ ابن حجر في (لسان الميزان ١/ ١٤): «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب. والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون. وكأنّ عند ابن حبان أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور؛ وهو مذهب شيخه ابن خزيمة؛ ولكن جهالة حاله باقية عند غيره. وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح. إذ التجزيح ضد التعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه؛ إذ لم يُكَلّف الناس ما غاب عنهم».

(٦) تحرير تقريب التهذيب ١/ ٣٩٨.

رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤]، دعاني رسول الله ﷺ فقال لي: «**يا علي، إنَّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أني متى أباديهم بهذا الأمر؛ أرى منهم ما أكره، فصمتُّ عليه حتى جاءني جبرئيل، فقال: يا محمد، إنك إلَّا تفعل ما تؤمر به؛ يعذبْك ربك، فاصنع لنا صاعاً من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عساً**[1] **من لبن، ثمَّ اجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم، وأبلغهم ما أمرت به**»، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه: أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلمَّا اجتمعوا إليه؛ دعاني بالطعام الذي صنعت لهم، فجئت به، فلما وضعته تناول رسول الله ﷺ حَذِيَّةً من اللحم، فشقها بأسنانه، ثمَّ ألقاها في نواحي الصحفة، ثمَّ قال: «**خذوا بسم الله**»، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة وما أرى إلا موضع أيديهم، وايم الله الذي نفس علي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدمت لجميعهم، ثمَّ قال: «**اسق القوم**». فجئتهم بذلك العس، فشربوا منه حتى رووا منه جميعاً، وايم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لهدَّ ما سحركم صاحبكم!

فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله ﷺ، فقال: «**الغدُ يا علي، إنَّ هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول**»، فتفرق القوم قبل أن أكلمهم، فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثمَّ اجمعهم إليَّ.

قال: ففعلت، ثم جمعتهم ثم دعاني بالطعام فقربته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، ثمَّ قال: «**اسقهم**»، فجئتهم بذلك العس، فشربوا حتى رووا منه جميعاً.

ثمَّ تكلم رسول الله ﷺ، فقال: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا**

---

(١) العُس: قدح ضخم يشرب فيه. (جامع الأصول لابن الأثير ـ (٧٨٦٧)».

والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟»، قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت ـ وإني لأحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً ـ: «أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه»، فأخذ برقبتي، ثمَّ قال: «**إنَّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**»، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»[1].

وفي إسناد الرواية اضطراب ظاهر، فالحديث مروي في تاريخ الطبري ودلائل النبوة لأبي نُعيم ودلائل النبوة للبيهقي من طريق عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المُطَّلب[2] عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهما.

وعند **ابن أبي حاتم** في (التفسير): «من طريق عبد الله بن الحارث قال: قال علي رضي الله عنه»[3]؛ أي: بإسقاط ابن عباس رضي الله عنهما من الإسناد، لكن يظهر من تتبع السند أنَّ هناك تصحيفاً ظاهراً في النسخة المطبوعة[4].

---

(١) تاريخ الطبري ٢/٣١٩ ـ ٣٢١، وتهذيب الآثار له (١٢٧).

(٢) وقع التصريح بجميع رواة السند في تاريخ الطبري وتفسيره وكذا في دلائل النبوة لأبي نُعيم، وفي دلائل النبوة للبيهقي (٢/١٧٨): «قال ابن إسحاق: فحدَّثني من سَمِعَ عبد الله بن الحارث بن نوفل، واستكتمني اسمه، عن ابن عبَّاس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه».
والجميع يروي عن ابن إسحاق، فهل روى هذه الرواية تارة بالتصريح باسم الراوي: عن عبد الله بن الحارث، وتارة بالتكتم على اسمه؟ مع أنَّ في هذا الإسناد إسقاطاً لراويين هما: عبد الغفَّار بن القاسم (الضعيف)، والمنهال بن عمرو (الصدوق).
وقد قال البيهقي بعدها: «قال أبو عمر أحمد بن عبد الجبار: بلغني أنَّ ابن إسحاق إنما سمعه من عبد الغفَّار بن القاسم بن مريم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث به».

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١٦٠١٥).

(٤) فإنّ فيه أنّ عبد الله بن عبد القدوس يرويه عن الأعمش بن عمرو عن عبد الله بن الحارث.
ولا يُعرف أحدٌ بـ(الأعمش) سوى سليمان بن مهران، والظاهر أنّه (الأعمش عن عمرو بن مُرَّة المرادي) الذي يروي عن عبد الله بن الحارث الزبيدي النجراني الكوفي.
وعبد الله بن الحارث الزبيدي المذكور ثقة، ذكروا أنه روى عن ابن مسعود وجندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنهما، والصحيح أنه لم يرو عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ سوى جندب.
قال الدارقطني: كوفي، ثقة، ولم يسمع من ابن مسعود. (انظر: سؤالات البرقاني للدارقطني (٩٧)).
وقد نصَّ ابن حبان في (المجروحين ١/٢٦٢) على أنَّ النسخة التي فيها رواية عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود كأنها موضوعة. =

وعند **الطحاوي** في (شرح معاني الآثار): (عبد الله بن الحارث) دون تحديد[1].

وعند **ابن عساكر** في (تاريخ دمشق): عبد الله بن الحارث بن عبد المُطَّلب عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهما[2].

وعبد الله بن الحارث بن عبد المُطَّلب المذكور في رواية ابن عساكر صحابي، خرج قبل الفتح مهاجراً، واستشهد في إحدى مغازي رسول الله ﷺ.

أما عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المُطَّلب، فقد ولد على عهد النبي ﷺ وحنَّكه النبي ﷺ، وتحول إلى البصرة، واصطلح عليه أهل البصرة حين مات يزيد بن معاوية، فأقره عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عليها.

قلت: والحديث ضعيف جدّاً للاضطراب الظاهر في سنده ومتنه[3]، فضلاً عن حال رواته.

ففي إسناد الطبري والطحاوي: (**محمد بن حُميد بن حيَّان التميمي الرازي)، حافظ مُتهم بالكذب.**

كذَّبه أبو زرعة وابن واره الرازيان[4]، وقد كان أبو زرعة قبل ذلك يوثقه

= وعلى اعتباره عدم سماعه من غير جندب رضي الله عنه، يُمكن القول بإرساله لعدم ثبوت السماع، لكني وقفت على السند بتمامه في (البداية والنهاية لابن كثير ٤/١٠٢) حيث قال: «روى ابن أبي حاتم في (تفسيره) عن أبيه، عن الحسين بن عيسى بن ميسرة الحارثي عن عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث» ثمَّ ذكره.

وبهذا يكون المراد بعبد الله بن الحارث هو: أبو الوليد عبد الله بن الحارث الأنصاري البصري (الثقة)!

(١) شرح معاني الآثار (٧٣٩٥).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/٤٨.

(٣) فمتن رواية الطبري في تاريخه يخالف ما في متن رواية ابن أبي حاتم، وفيها: «فلمَّا أكلوا وشربوا بدرهم رسول الله ص، فقال: «**أيكم يقضي عني ديني، ويكون خليفتي في أهلي؟**»، قال: فسكتوا وسكت العباس خشية أن يحيط ذلك بماله، قال: وسكت أنا لسِن العباس، ثمَّ قالها مرة أخرى فسكت العباس، فلمَّا رأيت ذلك، قلت: أنا يا رسول الله، فقال: «**أنت!**»، قال: وإنِّي يومئذ لأسوأهم هيئة، وإنِّي لأعمش العينين، ضخم البطن، حمش الساقين» انتهى.

ففيه ذِكر العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، دون الإيصاء لأحد بشيء.

(٤) نقل صالح ابن الإمام أحمد عن أبيه أنه دخل عليه أبو زرعة وابن واره، فسأل ابن واره الإمام أحمد: فقال له ابن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم، قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: =

حتى وقف على ما ينافي الثقة بمروياته[1].

قال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة الرازي: سألت أبا زرعة عن محمد بن حميد، فأومأ بإصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب؟ فقال برأسه: نعم، قلت له: كان قد شاخ؛ لعله كان يُعمل عليه ويُدلَّس عليه؟ فقال: لا يا بني، كان يتعمد[2].

ونقل البرذعي عن أبي حاتم الرازي قوله عن ابن حُميد: هذا كذاب لا يحسن يكذب[3].

وقال أبو حاتم: حضرت محمد بن حميد، وحضره عون بن جرير، فجعل ابن حميد يحدّث بحديث عن جرير فيه شعر، فقال عون: ليس هذا الشعر في الحديث، إنما هو من كلام أبي، فتغافل ابن حميد، ومرَّ فيه[4].

وقال أبو نُعيم عبد الملك بن محمد بن عدي: سمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبد الرحمٰن بن يوسف بن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث، فذكروا ابن حُميد وأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جدّاً، وأنه يُحدِّث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة؛ فيحدِّثُ بها عن الرازيين[5].

وقال فضلك الرازي[6]: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث، ولا أحدِّثُ عنه بحرف[7].

= إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتى بأشياء لا يعرف، لا يدري ما هي، قال: فقال أبو زرعة وابن واره: صحَّ عندنا أنه يكذب، قال صالح: رأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده. (المجروحين لابن حبان (١٠٠٩)).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ٥٢٩.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٦٠.

(٣) في حادثة ذكرها بطولها في الضعفاء لأبي زرعة الرازي ٢/ ٧٣٩، وانظر أيضاً: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٣٢.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٣٢.

(٥) تاريخ بغداد ٣/ ٦٠.

(٦) وهو: الفضل بن عباس الرازي ـ الإمام الحافظ صاحب التصانيف.

(٧) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٠.

وقال أيضاً: دخلت على ابن حُميد، وهو يركب الأسانيد على المتون[1].

علَّق الحافظ الذهبي بقوله: «قلت: آفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً. وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث»[2].

قلت: وهذا كلام الرازيين فيه، وهم أهل بلده وأخبر الناس به، أما غيرهم فمنهم من ضعَّفه جدّاً ومنهم من وثَّقه ثمَّ تراجع.

فأما الذين ضعَّفوه، فمنهم: البخاري وقد قال عنه: (فيه نظر)[3]. وهي ـ عند بعض النقَّاد ـ من أشد عباراته في التضعيف[4].

وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير[5].

وقال صالح جزرة: كنا نتهم ابن حُميد في كل شيء يحدثنا، ما رأيت أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض[6].

وقال أيضاً: ما رأيت أحذق بالكذب من: سليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد الرازي، وكان حديث محمد بن حميد كل يوم يزيد[7].

وقال عنه ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيما إذا حدَّث عن شيوخ بلده»[8].

وقال الذهبي: «منكر الحديث، صاحب عجائب»[9].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٠٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٠٤.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي (١٦١٢).

(٤) قال الذهبي في (السير ١٢/ ٤٤١): قال البخاري: «إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه»، وقد فرَّق البعض بين قوله: «في حديثه نظر» وقوله: «فيه نظر».

(٥) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٠.

(٦) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٠.

(٧) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٠٥.

(٨) المجروحين لابن حبان (١٠٠٩).

(٩) سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٠٣.

وقد كان الإمام أحمد ويحيى بن معين يوثقانه[1]، ولهذا لما قال أبو علي النيسابوري لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد! فإنَّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه! قال ابن خزيمة: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً[2].

وقد كان الإمام أحمد ـ رغم توثيقه له ـ يقول: «إذا حدَّث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتى بأشياء لا تُعرف، لا تدري ما هي»[3]، فلمَّا اكتشف حقيقة أمره، كان إذا ذكر ابن حُميد نفض يده[4].

وقال **المعلِّمي** عن بعض توثيقات ابن معين لغير أهل بلده: «وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخٌ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة، ثمَّ سُئِل عن الشيخ، وثَّقه؟ وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك..»[5].

ومن نظر فيما ذكرناه من الأقوال تبين له شدة ضعف ابن حُميد، ولذلك لوجوه:

أولاً: تكذيب أهل بلده له، وأهل بلد الرجل أعلم به من غيره.

وقد أحسن **المعلِّمي** إذ يقول في هذا: «الراوي الذي يطعنُ فيه محدثو بلده طعناً شديداً، لا يزيده ثناء الغرباء عليه إلا وهناً؛ لأن ذلك يشعر بأنّه كان

---

(١) كان الإمام أحمد يقول: لا يزال بالريِّ علمٌ ما دام محمد بن حُميد حيّاً. (تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص٢٠٨، وتاريخ بغداد ٣/ ٦٠).
وكان ابن معين يقول عنه: ثقةٌ؛ ليس به بأس، رازيٌّ كيّس.
ويعتذر له فيقول: ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدِّث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذي يحدث به عنهم. (انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٣٢).

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٣٠.

(٣) المجروحين ٢/ ٣٠٤.

(٤) نفس المصدر.

(٥) التنكيل ١/ ٢٥٦.

يتعمد التخليط، فتزيَّن لبعض الغرباء واستقبله بأحاديث مستقيمة، فظنَّ أنَّ ذلك شأنه مطلقاً فأثنى عليه، وعرف أهل بلده حقيقة حاله»[1].

ثانياً: أنَّ هذا التجريح لم يكن كله بالتجريح المبهم، حتى يقال: التعديل يُقدّم على الجرح المبهم، بل جاء مفسراً في أكثر المواضع كما نقل عن أبي حاتم وأبي رزعة وغيرهم من الأئمة، ولا شك أنَّ الجرح المفسَّر مقدم على التعديل، كيف والذين جرحوه هم جمع غفير من الأئمة يفوق الذين عدَّلوه منهم، فضلاً عن تراجع الذين عدَّلوه عن تعديلهم له.

أما الإمامية؛ فقد صرّح منهم: أبو القاسم الخوئي في (معجم رجال الحديث) بتضعيفه قائلاً: محمد بن حميد الرازي ـ ليس بثقة ـ[2].

ونصَّ الشاهرودي على أنهم لم يذكروه في كتب الرجال[3].

وفي إسنادهم أيضاً: **(سلمة بن الفضل الأبرش الرازي)،وهو ضعيف، يُعتبر في الشواهد.**

قال أبو زُرعة الرازي: كان من أهل الرَّي لا يرغبون فيه لمعانٍ فيه من سوء رأيه، وظلمٍ فيه[4].

وقال علي بن المديني: ما خرجنا من الرَّي حتى رَمينا بحديث سلمة[5].

وقال البخاري: عنده مناكير، وفيه نظر[6]. وقد ذكرنا أنها ـ عند بعض النقَّاد ـ من أشد عباراته في التضعيف.

وضعفه إسحاق بن راهويه[7] والنسائي[8].

---

(١) التنكيل ٢/ ٧٦٣.

(٢) معجم رجال الحديث ١٠/ ٢٧.

(٣) مستدركات علم رجال الحديث ٧/ ٧٦.

(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي ٢/ ٣٦٢.

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢/ ١٥٠.

(٦) الضعفاء الصغير (١٥٢)، والتاريخ الكبير (٢٠٤٤).

(٧) التاريخ الأوسط ٢/ ٢٦٨، وذخيرة الحفاظ ١/ ٣٢٢.

(٨) الضعفاء والمتروكون ص٤٧.

قال أبوحاتم: محله الصَّدق، في حديثه إنكار، لا يمكن أن أُطلق لساني فيه بأكثر مِن هذا، يُكتب حديثه ولا يُحتج به[1].

وقال الساجي: عنده مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وذكره أبو محمد بن الجارود، والعقيلي، وأبو العرب في «جملة الضعفاء»[2].

ووثَّقه ابن سعد[3]، وأبو داود[4]، وقال ابن معين: لا بأس به[5].

وذكره ابن حبَّان في كتاب (الثقات)، وقال: يُخَالف ويخطئ[6].

ولما ذكره ابن خلفون في (الثقات) قال: هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدثين، وقد تُكُلِّمَ في حفظه ومذهبه، وسُئِل عنه أحمد بن حنبل فقال: لا أعلم إلا خيراً[7].

وقال ابن عدي: وعنده سوى المغازي عن ابن إسحاق وغيره إفرادات وغرائب، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة[8].

وفي إسنادهم وإسناد ابن عساكر: **(محمد بن إسحاق)** إمام السير والمغازي، وهو ثقة مدلِّس، وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل وابن عيينة وابن المديني وغيرهم.

قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال:

---

(١) الجرح والتعديل ٤/ ١٦٩.

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي ٦/ ١٩.

(٣) الطبقات الكبرى ٧/ ٣٨١.

(٤) إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي ٦/ ١٩ نقلاً عن الآجري.

(٥) تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز ١/ ٨٣، وسؤالات ابن الجنيد ص٤٠٥.

(٦) الثقات ٨/ ٢٨٧.

(٧) إكمال تهذيب الكمال لمُغلطاي ٦/ ١٩ ـ ٢٠.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٤/ ٣٧٠.

هو كثير التدليس جدّاً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال أخبرني وسمعت[1].

وقال عباس بن محمد الدوري: سمعت أحمد بن حنبل، وذكر محمد بن إسحاق، فقال: أما في المغازي وأشباهه فيُكتب، وأمَّا في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا، ومدَّ يده وضم أصابعه[2].

ولذا؛ فإنَّ الحافظ ابن حجر ذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين وقال: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شرٍّ منهم، وَصَفَه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما»[3].

وهذا لا يعتبر قدحاً مطلقاً في حديثه، فالمدلِّس المكثر من التدليس يُقبَل حديثه إذا صرَّح بالسماع، وإنما يُرَدُّ ما رواه بالعنعنة.

وفي الرواية عنعنة ابن إسحاق عن ضعيف.

وفي إسنادهم أيضاً: **(عبد الغفار بن القاسم)، وهو متروك، لا يُحتج به.**

قال عنه ابن المديني: كان يضع الحديث[4].

وقال ابن معين: ليس بشيء[5].

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[6].

وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: متروك الحديث[7].

وقال ابن حبان: يقلِب الأخبار ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[8].

وقال الدارقطني: متروك، وقال أيضاً: كوفي ضعيف[9].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ١٩٣.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ١٩٣.

(٣) طبقات المدلسين ص٥١.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٧/ ١٨.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري (١٧٧٨).

(٦) ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤٠.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٨٤)، والضعفاء والمتروكين (٣٨٨).

(٨) المجروحين ـ (٧٤٩).

(٩) سؤالات البرقاني للدارقطني (٣١٦) والضعفاء والمتروكون ٢/ ١٦٣.

قلت: وتتمة إسناد ابن عساكر لا تخلو من مجهول أو ضعيف أو مُتهم بالوضع.

نحو: (**محمد بن عباد بن آدم البصري**) وهو مجهول الحال.

و(**أحمد بن الفضل الطبري**)، لم أقف له على ترجمة.

و(**علي بن موسى السمسار**)، ذكر أبو الوليد الباجي أنَّ في أصوله سقماً[1].

و(**محمد بن زكريا الغلابي**) وهو ضعيف، اتهم بالوضع.

و(**عبد العزيز بن أحمد بن يحيى الجلودي**) كذا في المطبوع مصحَّفاً، والصحيح أنه (**عبد العزيز بن يحيى بن أحمد الجلودي**)، وهو مجهول الحال، لكني وقفت في كتب الإمامية على ما يثبت أنه كان شيخ الإمامية وإخباريها في البصرة[2]!

د ـ رواية عبّاد بن عبد الله الأسدي عنه:

قال **الإمام أحمد (٢٤١هـ)**: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ﷺ، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قال: جمع النبي ﷺ من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، قال: فقال لهم: «**من يضمن عني دَيْني ومواعيدي، ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟**»، فقال: رجل ـ لم يسمه شريك ـ يا رسول الله، أنت كنت بحراً، من يقوم بهذا؟ قال: ثمَّ قال لآخر، قال: فعرض ذلك على أهل بيته، فقال علي: أنا[3].

وزاد الحمَّاني: فقال رسول الله ﷺ: «**علي يقضي عني ديني، وينجز مواعيدي**»[4].

---

(١) لسان الميزان ٦/ ٣٢.

(٢) خلاصة الأقوال ص٢٠٨.

(٣) مسند أحمد (٨٨٣)، وتاريخ دمشق ٤٢/ ٣٢.

(٤) فضائل الصحابة لأحمد (١١٠٨)، وتاريخ دمشق ٤٢/ ٤٦.

ورواه **الطحاوي (٣٢١هـ)** عن محمد بن عبد الله بن مَخلد الأصفهاني، عن عَبَّاد بن يعقوب، عن عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش به بلفظ: «قال علي: لما أنزلت ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾. قال لي رسول الله ﷺ: **«يا علي، اجمع لي بني هاشم»، وهم أربعون رجلاً أو أربعون إلا رجلاً»**[1]، ولم يذكر الطحاوي تتمته كغيره من أحاديث الباب التي اكتفى بذِكر ما يُحتج به منها، وليته فعل.

فإني لم أقف على أحدٍ ذكر الحديث بتمامه من بعده سوى **ابن عساكر (٥٧١هـ)** في (تاريخ دمشق) وبسند آخر إلى عبّاد بن يعقوب به.

قال **ابن عساكر**: أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدي العلوي ـ بالكوفة ـ، أخبرنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علّان الشاهد، أخبرنا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أخبرنا عبّاد بن يعقوب ـ ثمَّ ساق الإسناد السابق ـ قال: «لمَّا نزلت ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ قال رسول الله ﷺ: **«يا علي، اصنع لي رِجل شاة بصاعٍ من طعام وأعد قعباً من لبن»**، وكان القَعبُ قدرَ رِيِّ رجل، قال: ففعلت.

فقال رسول الله ﷺ: **«يا علي، اجمع بني هاشم»**، وهم يومئذ أربعون رجلاً أو أربعون غير رجل، فدعا رسول الله ﷺ بالطعام فوضعه بينهم فأكلوا حتى شبعوا، وإنَّ منهم لمن يأكل الجذعة بإدامها، ثمَّ تناولوا القدح فشربوا حتى رووا، وبقي فيه عامته، فقال بعضهم: ما رأينا كاليوم في السِّحر ـ يرون أنه أبو لهب ـ.

ثمَّ قال: **«يا علي، اصنع رِجل شاةٍ بصاعٍ من طعامٍ، وأعد بقعب من لبن»**، قال: ففعلت.

فجمعهم فأكلوا مثل ما أكلوا بالمرة الأولى، وشَرِبوا مثل المرة الأولى، وفضل منه ما فضل المرة الأولى، فقال بعضهم: ما رأينا كاليوم في السِّحر.

---

(١) شرح معاني الآثار (٧٣٩٤).

فقال الثالثة: «**اصنع رِجل شاة بصاعٍ من طعام، وأعد بقعب من لبن**»، ففعلت.

فقال: «**اجمع بني هاشم**»، فجمعتهم فأكلوا وشربوا، فنَذَرهم[١] رسول الله ﷺ بالكلام، فقال: «أيُّكم يقضي ديني ويكون خليفتي ووصيي من بعدي»، قال: فسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله ﷺ الكلام، فسكت القوم، وسكت العباس مخافة أن يحيط ذلك بماله، فأعاد رسول الله ﷺ الكلام الثالثة، قال: وإني يومئذ لأسوأهم هيئة، إني يومئذ لأحمش الساقين، أعمشُ العينين، ضخمُ البطنِ، فقلت: أنا يا رسول الله، قال: «**أنت يا علي، أنت يا علي**»[٢].

قلت: وإسناده ضعيف جدّاً، مداره على (**عبّاد بن عبد الله الأسدي**)، وهو ضعيف.

قال البخاري: (فيه نظر)[٣]. وقد ذكرنا أنها ـ عند بعض النقّاد ـ من أشد عباراته في التضعيف.

وقال علي بن المديني: ضعيف الحديث.

وذكره ابن الجارود في جملة الضعفاء.

وكذلك أبو جعفر العقيلي.

واتهمه ابن الجوزي بالوضع، وقال الذهبي: تركوه[٤].

وذكره ابن حبان في (الثقات)[٥]، وعلّق عليه المعلِّمي بقوله: «لا يفيده ذلك شيئاً مع كلام كبار الأئمة فيه وظهور سقوطه»[٦].

---

(١) والظن أنَّها مصحَّفة من (فَبَدَرَهم)، وقد ضُبطت هكذا بالباء والدال المهملة في مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ١٧/ ٣١٠.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢/ ٤٨.

(٣) التاريخ الكبير ـ (١٥٩٤)، والضعفاء الكبير للعقيلي (١١٢٠).

(٤) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٨، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٧/ ١٧٧.

(٥) الثقات ٥/ ١٤٠.

(٦) النُكت الجياد ١/ ٣٩٤.

وفيه أيضاً: عنعنة (**الأعمش**)، وهو ثقة حجة، لكنه يدلس عن الضعفاء[1]، فمتى قال حدَّثنا فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرَّق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم النخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإنَّ روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال[2].

ومن العلماء من يحتاط في عنعنته، فيما يرويه موافقاً لميله المذهبي[3]، فإنَّهم ذكروا عن الأعمش أنَّ فيه (تشيعاً يسيراً)[4]، والحديث ـ كما عَلِمت ـ في فضل علي رضي الله عنه، وذلك يوجب التثبت في سماعه مثل هذا الخبر[5].

وللرواية كما ذكرنا طريقان:

الأول: عن (**شريك بن عبد الله النخعي**)، وهو صدوق؛ يخطئ كثيراً،

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص١٠٥ رقم (٤١).

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٤.

(٣) على أنَّ الحافظ الذهبي قد نفاه عنه في (تاريخ الإسلام ٣/ ٨٨٣)، وروى في (السير ٦/ ٢٤٦) عن أبي داود أنه قيل للأعمش: لو أدركت علياً رضي الله عنه قاتلت معه؟ فقال: لا، ولا أسأل عنه، لا أقاتل مع أحد أجعل عرضي دونه، فكيف ديني دونه؟
ومثل هذا النقل إن صح عن الأعمش، فإنه ينفي عنه التشيع رأساً، فإنَّ من الممتنع صدوره عن متشيع.

(٤) قال المعلِّمي في تحقيقه لكتاب (الفوائد المجموعة) للشوكاني ص٣٥١ ما نصه: «وأبو معاوية، والأعمش، وشريك، كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر من الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية، من طبقات المدلسين، وهي طبقة من (احتمل الأمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح)»، قلت: ليس معنى هذا أنّ المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنعنتهم مطلقاً؛ كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أنَّ الشيخين انتقيا في المتابعات ونحوها في معنعناتهم، ما غلب على ظنهما أنه سماع، أو أنَّ الساقط منه ثقة، أو كان ثابتاً من طريق أخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له، ممن فيه ضعف، وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان، وغيرهما، أنَّ من نوثقه، ونقبل خبره من المبتدعة، يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته، فلا يقبل منه البتة، وفي هذا البحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلساً، ولم يصرح بالسماع، وقد أعلَّ البخاري في تاريخه الصغير ص٦٨، خبراً رواه الأعمش، عن سالم، يتعلق بالتشيع بقوله: «والأعمش لا يدري، سمع هذا من سالم أم لا، قال أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب، اتخذوها ديناً».

(٥) انظر: صنيع الحافظ الذهبي في (السير ٢/ ٣٩٤) تجاه انفراد الأعمش برواية حديث حذيفة رضي الله عنه، والتي فيه اتهام صريح لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه بالنفاق، وتعليق الأعمش على الحديث بقوله: «حدَّثناهم بغضب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فاتخذوه ديناً»، فعلَّق الذهبي: «رمي الأعمش بيسير تشيع فما أدري. ولا ريب أنَّ غلاة الشيعة يبغضون أبا موسى رضي الله عنه لكونه ما قاتل مع علي، ثمَّ لمَّا حكَّمه عليٌّ على نفسه عزله، وعزل معاوية، وأشار بابن عمر؛ فما انتظم من ذلك حال».

تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، ولذلك لم يحتج به مسلم، وإنما روى له متابعة[1].

قال ابن حبان: «ولي القضاء بواسط سنة خمسين ومائة، ثمَّ ولي الكوفة بعد ذلك ومات بالكوفة سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة، وكان في آخر أمره يخطىء فيما يروي، تغيّر عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل: يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»[2].

وقال ابن عدي: «في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف»[3].

وعلى هذا يُحمل الاختلاف في عدد المدعوين في متن رواية عبَّاد

---

(1) قال يحيى بن معين: شريك ثقة إلا أنه يغلط ولا يتقن، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٢٧٠).

وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي زرعة: شريك يحتج بحديثه؟ قال: كان كثير الخطأ؛ صاحب حديث، وهو يغلط أحياناً. فقال له فضلك الصائغ: إنه حدَّث بواسط بأحاديث بواطيل. فقال أبو زرعة: لا تقل بواطيل! (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٧/٤، وتهذيب الكمال ١٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢).

وقال ابن سعد: كان شريك ثقة، مأموناً، كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً. (الطبقات الكبرى ٦/ ٣٧٩).

ولما قال له عبد الجبار بن محمد الخطابي: يقولون: إنما خلط شريك بآخرة؟ فقال: ما زال مخلطاً. (الجرح والتعديل ٣٦٦/٤).

وعن ابن المبارك قال: ليس حديث شريك بشيء. (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٠).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ شريك في أربع مئة حديث. (الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ١٢).

وقال يعقوب بن شيبة: شريك بن عبد الله ثقة صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ؛ مضطربه. (تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٤).

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يراه شيئاً، ولا يحدِّث عنه، ويضعَّف حديثه جدّاً، وقال: «أتيته بالكوفة فأملى عليَّ، فإذا هو لا يدري». (الضعفاء الكبير ١٩٣/٢، والجرح والتعديل ٣٦٧/٤).

(2) الثقات ٦/ ٤٤٤.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٥/٥.

الأسدي، ففي رواية شريك أنَّ بني هاشم كانوا ثلاثين نفراً، وفي رواية عبد الله بن عبد القدوس أنهم (أربعون أو أربعون إلا رجلاً)، والحمل فيه على شريك القاضي فإنه كثير الخطأ.

وقد قال أبو داود: شريك ثقة، يخطئ على الأعمش[1].

وفي عبارة أبي داود ما يُشعِر بأنَّ شريكاً دائم الخطأ في الرواية عن الأعمش.

وقد يُقال: إنَّ في الرواية أيضاً اضطراباً في جنس المدعوين، ففي الأولى أنهم (بنو عبد المطلب)؛ أي: بنو أبي النبي ﷺ الثاني، وفي الثانية أنهم (بنو هاشم)؛ أي: بنو أبيه ﷺ الثالث[2]؛ غير أنَّه اضطرابٌ لا يضر؛ لأن بني هاشم هم بنو عبد المطلب سواءً بسواء[3]، كما تقدَّم بحثه في الكلام على الحديث.

وفي الإسناد أيضاً: (**يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني الكوفي**)، متروك، اتُهِم بسرقة الحديث.

وقد قال الإمام أحمد الذي انفرد برواية هذا الحديث عنه: كان يكذب جهاراً. وقال: «ما كان أجرأه! ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يتلقطها أو يتلقفها»[4].

وقال البخاري في (التاريخ): يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير[5].

وكان علي بن المديني يتكلم فيه أيضاً[6].

وترك أبو زرعة الرازي الرواية عنه[7].

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٨٤.

(٢) شرح معاني الآثار (٧٣٩٤) و(٧٣٩٥).

(٣) جمهرة أنساب العرب ص١٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٤٠٧٩).

(٥) التاريخ الكبير (٣٠٣٧).

(٦) التاريخ الأوسط ٢/ ٣٥٧، والكامل في ضعفاء الرجال ٩/ ٩٥.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ١٧٠.

وقال أبو حاتم: ليِّن[١].

وقال النسائي: ضعيف[٢].

وذكر ابن عدي أنَّ عبد الله بن عبد الرحمٰن السَّمَرقَنْدي قال: إنَّ يحيى الحمَّاني سرق من كُتُبِه أحاديث لسُليمان بن بلال، حدَّث بها الحِمَّانيُّ، عن سُليمان نفسه، فكان هذا أحد مِحنِ الحِمَّانيِّ[٣].

ويظهر بتأمل ما سبق ذِكره أنَّ منشأ التضعيف للحِمَّاني هو سرقته لحديث غيره من الحفَّاظ، لا نكارة مروياته، وهو ما خَلُص إليه ابن عدي بقوله: «ولم أر في مُسنده وأحاديثه أحاديث مناكير فأذكرها، وأرجو أنه لا بأس به»[٤].

وقال المعلمي في (التنكيل): «أما يحيى بن معين؛ فكان يوثِّقه ويدافع عنه[٥]، وقد تضافرت الروايات على أنَّ يحيى بن عبد الحميد كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها عن شيوخهم، فإن كان يصرِّح في ذلك بالسماع فهذا هو المعروف بسرقة الحديث، وهو كذَّاب[٦]، وإلا فهو تدليس، وعلى كلِ حال فلم يُتهم بوضع حديث أو حكاية»[٧].

أما الطريق الثاني ففيه **(عبد الله بن عبد القدوس التميمي)**، اختلفوا فيه:

قال البخاري في (التاريخ): هو في الأصل صدوق إلا أنه يروي عن قومٍ ضعافٍ أحاديثَ ضعافاً[٨].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ١٧٠.

(٢) الضعفاء والمتروكون ص١٠٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١٠/ ٦٢٢، ط. الرشد، بتحقيق: مازن السرساوي.

(٤) نفس المصدر.

(٥) وقد ذكرنا في التعليق على (محمد بن حُميد بن حيَّان التميمي الرازي) كلام المعلِّمي عن حال بعض توثيقات الإمام ابن معين لغير أهل بلده، فراجعه.

(٦) كذا في الأصل، ولعلَّ الأنسب للسياق: «وهو كذب».

(٧) التنكيل ٢/ ٧٤٥.

(٨) كذا قال المزي في تهذيب الكمال ١٥/ ٢٤٣، وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد ١/ ١٢٠): «وثَّقه البخاري وابن حبان، وضعَّفه ابن معين وجماعة». قلت: ومع ذا، فما وجدت نصَّ البخاري في تاريخه الكبير ولا في الأوسط، والله أعلم.

وذكره ابن حبان في (الثقات)[1]، وقال: ربما أغرب[2].

وقال يحيى بن معين: شيخٌ كان يقدم الري؛ لا أعرفه[3].

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير[4].

وقال النسائي وغيره: ليس بثقة[5].

وقال محمد بن مهران الجمال[6]: لم يكن بشيء، كان يُسخر منه، يشبه المجنون، يصيح الصبيان في أثره[7].

وذكره الدارقطني في (الضعفاء والمتروكون)[8]، وقال عنه: ضعيف[9].

وفي إسناد الطحاوي: (**محمد بن عبد الله بن مَخلد الأصفهاني**)، وهو مجهول الحال، يُعرف بصاحب الشافعي، ترجم له ابن يونس في تاريخه، وأبو نُعيم في (تاريخ أصبهان)، وابن عساكر والذهبي في تاريخيهما، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً[10].

وفي إسناد ابن عساكر: (**محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي**)، يُعرف بالسُّودانيِّ.

قال أبو الحسن بن حماد الحافظ القرشي الكوفي: ليس بشيء[11]، ما رؤي له أصل[12].

---

(١) الثقات ٧/ ٤٨.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ١٥/ ٢٤٤، وقال مُغلطاي في (الإكمال ٨/ ٤٣) معقِّباً على ما نقله المزي: «وفيه نظر؛ لأن هذه اللفظة الأخيرة حرصت على وجدانها فيما رأيت من النسخ فلم أجدها».

(٣) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/ ٧٦.

(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي ١/ ٦١.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٧.

(٦) وهو: أبو جعفر الرازي؛ شيخ خراسان.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ١٠٤، وتهذيب الكمال للمزي ١٥/ ٢٤٣.

(٨) الضعفاء والمتروكون ٢/ ١٦٠.

(٩) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٥٧.

(١٠) تاريخ ابن يونس المِصري ٢/ ٢١٤، وتاريخ أصبهان ٢/ ٢٠٠، وتاريخ دمشق ٥٤/ ٢٤، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦١١.

(١١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (٦٩).

(١٢) ميزان الاعتدال ٤/ ١٤، وتاريخ الإسلام ٧/ ٥٢٦.

وقال الدارقطني: كتبتُ ببغدادَ من أحاديثِ السُّودانيِّ أحاديثَ تفرَّد بها، ثم مَضيتُ إلى الكوفةِ لأسمعَ منه، فجئتُ إليه وعنده أبو العباس بنُ عُقدَة، فدفعتُ إليه الأحاديثَ في ورقةٍ، فنظر فيها أبو العبَّاس، ثم رمى بها واستَنْكَرَها وأبى أن يقرأَها، وقال: هؤلاء ـ البغداديين ـ يجيئوننا بما لا نَعرفُه[1].

وفيه أيضاً: (**محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين**)، لم أقف له على ترجمة في كتب الرجال.

* ـ رواية أبي رافع مولى النبي ﷺ

أ ـ رواية ابنه عبيد الله بن أبي رافع عنه:

قال **ابن عساكر (٥٧١هـ)** في (تاريخ دمشق): أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه، حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثنا أبو الحسن علي بن موسى بن السِّمْسَار، أخبرنا محمد بن يوسف، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد الله بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن يعقوب الجعفي[2]، أخبرنا علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين، أخبرنا إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي، حدثني إسماعيل بن الحكم الرافعي[3]، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال: قال أبو رافع: جمع رسول الله ﷺ ولد بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلاً، وإن كان منهم لمن يأكل الجذعة، ويشرب الفَرَق[4] من اللبن، فقال لهم: «**يا بني عبد المطلب، إنَّ الله لم يبعث رسولاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصيّاً ومنجزاً لعِدَاته وقاضياً لدينه، فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي**

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨٧.

(٢) وهو: أحمد بن يعقوب بن أحمد بن المهرجان، المُعَدَّل، ثقة. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٤٨٠.

(٣) مقبول، و(الرافعي) نِسبة إلى أبي رافع، فإنه من وَلَدِه، وهو شيعي، كان قاضياً لـ(همذان) في دولة الواثق انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٥.

(٤) بفتح الراء وسكونها، وهو إناء يسع ستة عشر رطلاً. انظر: جامع الأصول لابن الأثير (٣١١١).

ووزيري ووصيي، ومنجز عداتي وقاضي ديني؟»، فقام إليه علي بن أبي طالب، وهو يومئذٍ أصغرهم، فقال له: «**اجلس**»، وقدَّم إليهم الجذعة والفَرَقَ من اللبن فصدروا عنه حتى أنهلهم[1]، وفضل منه فضلة.

فلمَّا كان في اليوم الثاني أعاد عليهم القول، ثمَّ قال: «**يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً، ولا تكونوا أذناباً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي، وقاضي دَيْني ومنجز عداتي؟**»، فقام إليه علي بن أبي طالب، فقال له: «**اجلس**».

فلمَّا كان اليوم الثالث أعاد عليهم القول، فقام علي بن أبي طالب، فبايعه بينهم، فتَفَل في فيه، فقال أبو لهب: «**بئس ما جبرت به ابن عمك، إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً**»[2].

وإسناده ضعيف جدّاً، فيه: **(عبد الله بن أحمد)** شيخ أبي الحسن علي بن لمسلم، لم أستطع تمييزه، ويبدو أنَّ هناك خطأً في النسخة[3].

ويغلب على الظن أنّ الراوي أحد اثنين: إما **(عبد العزيز بن أحمد الكتاني الصوفي)** الثقة، أو **(عبد الله بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السَّمرقنديُّ)** الثقة.

فإن ثبت كونه (السمرقنديّ)، فإنَّ في السند انقطاعاً بينه وبين (علي بن موسى السمسار) المتوفى سنة (٤٣٣هـ)[4]، بينما كانت ولادة (عبد الله بن أحمد السمرقندي) سنة (٤٤٤هـ)[5].

وفي الإسناد: **(علي بن موسى السمسار)**، قال أبو الوليد الباجي: في أصوله سقم[6].

---

(١) النَّاهِلُ: الرَّيَّان والعَطْشان، فهو من الأضداد. والمراد أنهم شربوا منه حتى ارتووا. (انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ـ (نَهِلَ)).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤٢/٤٨ ـ ٤٩.

(٣) قال محققها: «وفي (م) بعد كلمة: الفقيه فيها: (بن عبد العزيز بن أحمد نا أبو الحسن)».

(٤) تاريخ دمشق ٤٣/٢٥٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٠٧.

(٥) تاريخ الإسلام ١١/٢٥٢.

(٦) لسان الميزان ٦/٣٢.

وفيه: (**محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب**) و(**علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين**) و(**إسماعيل بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي**) وكلهم مجاهيل، لا يُعرفون.

وفيه أيضاً: (**أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني**) المعروف بابن عقدة، وهو حافظٌ، مُكثِر، أثنى أهل العلم على حفظه، وضعَّفوه، واختلفوا في سبب التضعيف، هل هو من جهة الكذب وسَرِقة الحديث أم من الإكثار من المناكير والنقل عن المتهمين.

قال ابن عدي: «رأيت مشايخ بغداد مسيئين الثناء عليه... وقد رأيت فيه مجازفات في روايته، حتى كان يقول: حدثتني فلانة قالت: هذا كتاب فلان، فقرأت فيه: حَدَّثَنا فلان، وهذه مجازفة!»[1].

وقال أبو بكر بن أبي غالب: «ابن عقدة لا يتدين بالحديث؛ لأنه كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب، يُسوِّي لهم نسخاً ويأمرهم أن يرووها»، وقد علَّق ابن عدي على ابن أبي غالب بقوله: «فكيف يتدين بالحديث وهو يعلم أنَّ هذه النسخ هو دفعها إليهم، ثمَّ يرويها عنهم؟ وقد تبينا ذلك منه في غير شيوخ بالكوفة. وسمعت مُحَمد بن مُحَمد بن سليمان الباغندي يحكي فيه شبيهاً بذلك، وقال: كتب إلينا؛ أنه قد خرج شيخ بالكوفة عنده نسخ الكوفيين، فقدمنا عليه وقصدنا الشيخ، فطالبناه بأصول ما يرويه واستقصينا عليه، فقال: لنا ليس عندي أصل، إنما جاءني ابن عقدة بهذه النسخ فقال: ارويها يكن لك فيه ذكر، ويرحل إليك أهل بغداد فيسمعونه منك، أو كما قال»[2].

وقال الحسن بن مُكْرَم: كان ابن عقدة معنا عند ابنٍ لعثمان بن سَعِيد المري بالكوفة في بيت، ووضع بين أيدينا كتباً كثيرة، فنزع ابن عقدة سراويله

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/٣٣٨، وتاريخ بغداد ٦/١٤٧.

وملأه من كتب الشيخ سرّاً منه ومنا، فلمَّا خرجنا قلنا له: ما هذا الذي معك؟ لِمَ حملته؟ فقال: دعونا من ورعكم هذا[١].

وقال ابن الهَرَواني: أراد مُطيَّن أن ينشرَ أنَّ ابن عقدة كذَّاب، ويصنف في ذلك، فمات قبل أن يفعل[٢].

وقال عبدان الأهوازي: ابن عقدة قد خرج من معاني أصحاب الحديث، ولا يُذكر حديثه معهم، ـ يعني: لما كان يظهر من الكثرة والنسخ ـ[٣].

ولذلك حكم عليه العلامة المعلِّمي استناداً لهذه الأقوال بالكذب وعدم الأمانة في النقل، بقوله: «الذي يتحرر من هذه النقول وغيرها أنَّ ابن عقدة ليس بعمدة، وفي سرقة الكتب والأمر بالكذب وبناء الرواية عليه ما يمنع الاعتماد على الرجل فيما ينفرد به»[٤].

أما الدارقطني؛ فكان يعزو ما وقع لابن عقدة من نكارة حديث إلى اعتماده على الوجدات، قال الذهبي: «قرأت بخط يوسف بن أحمد الشيرازي: سُئِل الدارقطني عن ابن عقدة؟ فقال: لم يكن في الدين بالقويِّ، وأكذِّب من يتهمه بالوضع؛ إنما بلاؤه من هذه الوجادات»[٥].

ونقل الخطيب البغدادي عن البرقاني قوله: «سألت أبا الحسن الدارقطني عن أبي العباس بن عقدة، فقلت: أيش أكبر ما في نفسك عليه؟ فوقف، ثمَّ قال: الإكثار من المناكير»[٦].

ويظهر كمال تورَّع الدارقطني في الكلام عن ابن عقدة جليّاً، في قوله عنه: حافظٌ، مُحدِّثٌ، ولم يكنْ في الدِّينِ بالقويِّ، ولا أزيدُ على هذا[٧].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٣٩، ولسان الميزان ١/ ٦٠٣.

(٢) لسان الميزان ١/ ٦٠٣.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٣٣٩، وتاريخ بغداد ٦/ ١٤٧.

(٤) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ١٣٨.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (٣١).

(٧) سؤالات السلمي للدارقطني (٤٠).

وكان يستبعد أن يكون ابن عقدة ممَّن يتعمد الكذب ـ وإن كان مُكثراً من المناكير ـ، كما أوضح ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد بقوله: «سألتُ عنه الدَّارَقُطْنِيّ، فقال: من يكذب لا يحفظ كذبه. وأبو العَبَّاس كان يحفظ الكثير، ويبعد أن يكون كاذباً فيه، ثُمَّ قَالَ: غير أَنَّهُ لما عمل كتابه على كتاب البخاري في الصحيح، روى فيه كل حديث أخرَجَهُ البخاريّ عن شيوخه، إذا ضاق مخرجه على أبي العَبَّاس أخرجه عن رَجُل يُسميه يونس بن سابق، وهذا يونس لا يُعرف في الدُّنيا ولا ندري من هُوَ»[(١)].

وقال سبط ابن العجمي: لا يتَعَمَّد وضع متن لكنه يجمع الغرائب والمناكير، وكثير الرِّوَايَة عن المجاهيل، والله أعلم بحاله في الأسانيد[(٢)].

وقال الذهبي: جمع التراجم والأبواب والمشيخة، وانتشر حديثه، وبعد صيته، وكتب عمن دبَّ ودرج من الكبار والصغار والمجاهيل، وجمع الغثَّ إلى السمين، والخرز إلى الدر الثمين[(٣)].

ويظهر مما نقلناه عن النقَّاد في هذا الشأن، أنَّ ابن عقدة متروك الحديث، سواء كان سبب الترك هو الاتهام بالكذب أو الإكثار من المناكير والغرائب التي لا تُقبل متابعته فيها فضلاً عن إفراداته.

ب ـ رواية علي بن الحسين عنه:

قال **ابن عساكر (٥٧١هـ)** في (تاريخ دمشق): أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن عبد المنعم بن أحمد بن بندار، أخبرنا أبو الحسن العتيقي، أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدثنا جعفر بن عبد الله بن جعفر المحمدي، حدثنا عمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن أبيه، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع قال:

---

(١) تاريخ بغداد ١٦/ ٥١٣.

(٢) الكشف الحثيث (٧٨).

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٤٢.

كنت قاعداً بعدما بايع الناس أبا بكر، فسمعت أبا بكر يقول للعباس: أنشدك الله هل تعلم أنَّ رسول الله ﷺ جمع بني عَبْد المطلب وأولادهم وأنت فيهم وجمعكم دون قريش، فقال: «يا بني عبد المطلب، إنه لم يبعث الله نبيّاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصيّاً وخليفة في أهله، فمن يقوم منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزيري ووصيي وخليفتي في أهلي»، فلم يقم منكم أحد، فقال: «**يا بني عبد المطلب، كونوا في الإسلام رؤوساً، ولا تكونوا أذناباً، والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في غيركم ثمَّ لتندمُنّ**»، فقام علي من بينكم فبايعه على ما شرط له ودعاه إليه، أتعلم هذا له من رَسُول الله ﷺ، قال: نعم(١).

وفي الإسناد: **(محمد بن إبراهيم بن جعفر الكردي)** وهو مجهول الحال.

وفيه: **(أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني)** وهو ابن عقدة، وقد تقدَّم ذكره.

وفيه: **(جعفر بن عبد الله المحمَّدي)** وهو مجهول الحال، والظاهر أنه إمامي(٢).

وفيه: **(عمر بن علي بن عمر بن علي بن الحسين)** وهو مجهول الحال.

وفيه: **(علي بن عمر بن علي بن الحسين)**، ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات) وقال: يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه.

والراوي عنه في هذا الرواية ابنه (عمر).

وفيه: **(عمر بن علي بن الحسين)** وهو ثقة فاضل، ذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: (يُخطئ)(٣).

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢/ ٥٠، ط. الفكر.

(٢) يظهر من كلام النجاشي في ترجمته لمحمد بن الحسين الصائغ في (رجاله (٩٠٠)) أنه المعني بقوله: «وصلى عليه جعفر المحدِّث المحمدي»، فصرَّح بكونه محدِّثاً وإن لم ينص على إماميته.

(٣) الثقات (٩٥٥٧).

* رواية البراء بن عازب رضي الله عنه:

قال **الثعلبي (٤٢٧هـ)** في (تفسيره): أخبرني الحسين بن محمد بن الحسين قال: حدّثنا موسى بن محمد بن علي بن عبد الله قال: حدّثنا الحسن بن علي بن شبيب المعمر قال: حدّثني عبّاد بن يعقوب قال: حدّثنا علي بن هاشم، عن صباح بن يحيى المزني، عن زكريا بن ميسرة، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: لمّا نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبد المطلب وهم يومئذٍ أربعون رجلاً، الرجلُ منهم يأكل المسنّة ويشرب العس، فأمر عليّاً برجل شاة فأدمها، ثمَّ قال: «**ادنوا باسم الله**»، فدنا القوم عشرة عشرة، فأكلوا حتى صدروا، ثمَّ دعا بقعب من لبن، فجرع منه جرعة.

ثمَّ قال لهم: «اشربوا باسم الله»، فشرب القوم حتى رووا، فبدرهم أبو لهب فقال: «هذا ما يسحركم به الرجل»، فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ فلم يتكلّم.

ثمَّ دعاهم من الغد على مثل ذلك من الطعام والشراب، ثمَّ أنذرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «**يا بني عبد المطلب، إنّي أنا النذير إليكم من الله سبحانه والبشير لما يجيء به أحد منكم، جئتكم بالدنيا والآخرة، فأسلموا وأطيعوني تهتدوا، ومن يواخيني ويؤازرني ويكون وليّي ووصيي بعدي، وخليفتي في أهلي ويقضي ديني؟**»، فسكت القوم، وأعاد ذلك ثلاثاً، كلّ ذلك يسكت القوم ويقول علي: أنا، فقال: «**أنت**»، فقام القوم وهم يقولون لأبي طالب: «أطع ابنك فقد أُمِّرَ عليك»[(١)].

وفي الإسناد: **شيخ الثعلبي (الحسين بن محمد بن الحسين)** وهو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله بن صالح بن شعيب بن فنجويه الثقفي، الدينوري.

وقد ذكره الثعلبي غيره مرَّة في تفسيره، وميَّزه تارة بـ(الثقفي)[(٢)]، وتارة

---

(١) تفسير الثعلبي ٧/ ١٨٢.

(٢) ٧/ ١٢٦.

بـ(الدينوري)[1]، وتارة بـ(الفَنْجُوي)[2]، وتارة أخرى بـ(الحافظ في داري)[3]؛ لأنه استوطن (نيسابور) وبها كانت وفاته.

قال شيرويه بن شهردار في (طبقات أهل همذان): كان ثقة، صدوقاً، كثير الرواية للمناكير[4].

وفيه أيضاً: **(موسى بن محمد بن علي بن عبد الله)**، وهو مجهول الحال.

وفيه: **(صباح بن يحيى المزني)**، اختُلِف فيه، والأقرب ضعفه.

قال البخاري: فيه نظر[5]. وقد ذكرنا أنها ـ عند بعض النُّقاد ـ من أشد عباراته في التضعيف.

وقال ابن حبان: كان ممن يخطىء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد[6].

وقال الدارقطني: ثقة[7].

وقال الذهبي: «متروك، بل متَّهم»[8].

وفيه أيضاً: **(زكريا بن ميسرة)** وهو مجهول.

قال ابن حجر: مستور[9]، وقال محققا (تحرير التقريب): «يعني: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان ولم يوثِّقه أحد»[10].

وضعفه الخوئي ـ من الإمامية ـ[11] لجهالته.

---

(١) ٧/ ١٤٣ و٧/ ١٤٧.

(٢) ٧/ ١٦٥.

(٣) ٧/ ١٥٠.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٩/ ٢٣٤.

(٥) التاريخ الكبير (٢٩٥٨).

(٦) المجروحين ١/ ٣٧٧ ترجمة (٥٠٨).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (٢٣٠).

(٨) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٦.

(٩) تقريب التهذيب (٢٠٢٧).

(١٠) تحرير التقريب ١/ ٤١٧ (٢٠٢٧).

(١١) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث ص٢٣١.

وفيه أيضاً: **(أبو إسحاق السبيعي)** وهو ثقة ولكنه اختلط بأَخَرة، ولا يُعرف متى سَمِع عنه (زكريا بن ميسرة) هذا الحديث، فضلاً عن كونه مدلساً ولم يصرِّح بالسماع.

وقد قال ابن تيمية عن إسناد الثعلبي: «إنَّ فيه من لا يعرف، وفيه من الضعفاء والمتهمين، من لا يجوز الاحتجاج بمثله في أقل مسألة»[1].

* رواية جعفر بن عبد الله بن الحكم مرسلاً:

قال **البلاذري (٢٧٩هـ)** في (أنساب الأشراف): حدثني محمد بن سعد والوليد بن صالح، عن محمد بن عمر الواقدي، عن ابن أبي سبرة، عن عمر[2] بن عبد الله، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم[3] قال: لما نزلت على النبي ﷺ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، اشتدَّ ذلك عليه وضاق به ذرعاً. فمكث شهراً أو نحوه جالساً في بيته، حتى ظنَّ عمَّاتُه أنه شاكٍ[4]، فدخلنَ عليه عائداتٍ، فقال: «**ما اشتكيتُ شيئاً، ولكنَّ الله أمرني أن أُنذِرَ عشيرتي الأقربين، فأردتُ جمع بني عبد المطلب لأدعوهم إلى الله**»، قُلْنَ: فادْعُهم، ولا تجعل عبد العُزَّى فيهم ـ يعني: أبا لهبٍ ـ فإنَّهُ غيرُ مجيبك إلى ما تدعوه إليه. وخرجن من عنده، وهنَّ يقلنَ: إنما نحن نساءٌ.

فلما أصبحَ رسول الله ﷺ، بعث إلى بني عبد المطلب، فحضروا ومعهم عِدَّةٌ من بني عبد مناف، وجميعهم خمسةٌ وأربعون رجُلاً.

وسارع إليه أبو لهبٍ، وهو يظنُّ أنه يريد أن يَنْزِع[5] عمّا يكرهون إلى ما يُحبون.

فلمَّا اجتمعوا، قال أبو لهب: «هؤلاء عمومتك وبنو عمِّك، فتكلَّم بما

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/٣٠٣.

(٢) في المطبوع (عمرو بن عبد الله)، والصحيح ما أثبتناه.)

(٣) في المطبوع (جعفر بن عبد الله بن أبي الحكم)، والصحيح ما أثبتناه.

(٤) شاكٍ: أي: مريض يشتكي أحد أعضائه. (الصحاح للجوهري ـ (شكا)).

(٥) نزع عن الأمر: انتهى عنه. (الصحاح ـ (نزع»).

تريد، ودع الصَّلاة، واعلم أنَّه ليست لقومك بالعرب قاطبة طاقة. وأنَّ أحقَّ من أخذك فحبسك أُسْرَتُك وبنو أبيك إن أقمتَ على أمرِكَ، فهو أيسرُ عليهم منْ أن تثِبَ بك بُطونُ قريشٍ وتُمِدُّها العرب، فما رأيتُ يا ابنَ أخي أحداً قطُّ جاء بني أبيه وقومه بِشَرٍّ ممَّا جئْتَهُم به»، فأُسْكِتَ رسول الله ﷺ، فلم يتكلَّمْ في ذلك المجلس.

ومكث أياماً، وكَبُرَ عليه كلامُ أبي لهبٍ، فنزل جبريلُ، فأمره بإمضاء ما أمرهُ اللهُ به، وشجَّعه عليه.

فجمعهم رسولُ اللهِ ﷺ ثانيةً، فقال: «**الحمد لله أحمدُه، وأستعينهُ وأُؤمن به وأتوكل عليه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له**».

ثمَّ قال: «**إنَّ الرائد لا يكذب أهله. والله لو كذبت الناس جميعاً ما كذبتكم، ولو غَرَرْتُ الناسَ ما غَرَرْتُكم. واللهِ الذي لا إله إلا هو، إنِّي لرسولُ اللهِ إليكُم خاصَّةً، وإلى الناس كافةً. واللهِ لتموتُنَّ كما تنامُونَ، ولَتُبْعَثُنَّ كما تستيقظون، ولَتُحاسَبُنَّ بما تعملون، ولَتُجْزَوُنَّ بالإحسانِ إحساناً وبالسوءِ سُوءاً. وإنَّها للجنَّةُ أبداً، أو النارُ أبداً، وأنتم لأَوَّلُ من أُنْذِر**».

فقال أبو طالب: «ما أحبَّ إلينا مُعاوَنتك ومُرافَدتُك، وأقبلَنا لنصيحتك، وأشدَّ تصديقاً لحديثك. وهؤلاء بنو أبيك مجتمعون. وإنما أنا أحدُهم، غير أنَّي واللهِ أسرعُهُم إلى ما تُحِبُّ. فامْضِ لما أُمِرْتَ به. فوالله، لا أزال أحُوطُكَ وأمنعُكَ، غيرَ أني لا أجدِ نفسي لتُطَوِّعِ لي فراقَ دين عبد المطَّلب حتى أموتَ على ما مات عليه».

وتكلَّم القومُ كلاماً ليِّناً، غير أبي لهب فإنه قال: «يا بني عبد المطلب، هذه والله السَوْءَةُ، خذوا على يَدَيْهِ قبل أن يأخُذَ على يدِهِ غيرُكُم. فإنْ أسْلَمتُمُوهُ حينئذٍ ذُلِلْتِم. وإنْ مَنَعْتُمُوه قُتِلْتُم»، فقال أبو طالب: «واللهِ، لنَمْنعَنَّهُ ما بقينا»[1].

وفي الإسناد: **(أبو بكر بن أبي سبرة)**، وهو متهم بالوضع.

---

(١) أنساب الأشراف ١/٢٨٦ ـ ٢٨٨ رواية (١١٦).

قال عبد الله ابن الإمام أحمد: قال أبي: كان يضع الحديث، ثمَّ قال: قال حجاج: «قال لي أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث في الحلال والحرام»، قال أبي: وليس حديثه بشيء، كان يكذب ويضع الحديث[١].

وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء[٢].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في جملة من يضع الحديث[٣].

وقال الحاكم: يروي الموضوعات عن الأثبات.

وقال النسائي: متروك الحديث[٤].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به بحال[٥].

وفيه أيضاً: **(عمر بن عبد الله العنسي[٦] أو القيسي)**[٧] وهو مجهول.

قال ابن حجر في (التقريب): (مقبول)، وغير خافٍ عليك ما يريده ابن حجر من هذا الاصطلاح[٨].

وفيها أيضاً: **(محمد بن عمر الواقدي)** وهو متروك الحديث.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (١١٩٣)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٦/٧.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٦٥٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٢٠٢/٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين ١١٥/١.

(٥) المجروحين ١٤٧/٣.

(٦) ذكره ابن سعد في (الطبقات ٢٢/٨) بهذه النِسبة في حديث جعفر بن عبد الله بن الحكم: «حَدُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...».

(٧) ذكره الأزرقي في (أخبار مكة ٥١/٢) بهذه النِسبة في حديث جعفر بن عبد الله بن الحكم عن عبد الله بن غَنَمة عن العباس بن عبد المطلب قال: «تَنَافَسَ النَّاسُ فِي زَمْزَمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ...».

(٨) قال ابن حجر في مقدمة (التقريب) في تعديد مراتب الحديث: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يُتابع، وإلا فليِّن الحديث»، فهو يشترط لقبول رواية هذا الصِنف من الرواة أن يُتابع وإلا كانت روايته من جنس الضعيف.

ثانياً: روايات حديث الدار عند الإمامية:

رغم أهمية (حديث الدار) عند الشيعة الإمامية، وكونه أحد أهم أعمدة الأدلة النقلية على الإمامة عندهم، إلا أنَّ المُلفِت للنظر أثناء دراسة طرق هذا الحديث أنَّه لم يرد من طرقهم بسند معتبر، بل كل رواياته ضعيفة كما بيَّن ذلك آية الله محمد آصف محسني في (مشرعة بحار الأنوار)[1].

وفيما يلي استعراض لتلك الروايات:

* رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أ ـ ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ عنه:

قال **الحسين بن حمدان الخصيبي (٣٣٤هـ)** في (الهداية الكبرى): عن محمد بن إسحاق، عن عتبة بن مسلم ـ مولى بني تيم ـ وعبد الله بن الحارث، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن العباس، عن علي بن أبي طالب، قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: يا علي، إنَّ الله أمرني أن ﴿أَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ فضقت ذرعاً، وعرفت أنني متى أبديت لهم ذلك أرى منهم ما أكره، فصمت حتى جاءني جبرائيل عليه السلام فقال: يا محمد، إنك إن لم تفعل ما تؤمر به؛ يعذبك ربك، فاصنع لي يا علي صاعاً واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عساً من لبن، واجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرني به، ثمَّ دعوتهم، وهم يومئذ أربعون رجلاً لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً، وجئت بالطعام فلما وضعته تناول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جذوة من اللحم فشقها في نواجذه، ثمّ ألقاها في نواحي الطعام في القصعة، ثمَّ قال: خذوا بسم الله، فأكل القوم حتى ما بهم من حاجة وما أرى إلا مواضع أيديهم، وايم الله الذي نفس علي بيده، لقد كان الرجل منهم يأكل ما قدمت لجميعهم.

ثمَّ قال: اسق القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا جميعاً، وايم الله لقد كان الرجل منهم يشرب مثله.

---

(١) مشرعة بحار الأنوار ١/٣٢٨.

فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلمهم؛ بدره أبو لهب، فقال: لقد سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله ﷺ، فقال من الغد: إنَّ هذا الرجل قد سبقني إلى ما سمعت من القول فتفرق القوم ولم أكلمهم، فأعد لنا من الطعام مثل ما صنعت ثمَّ اجمعهم إلي، قال: ففعلت ثمَّ جمعت، ودعا بالطعام فقربته إليهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما بهم من حاجة، ثمَّ قال: اسقهم. فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثمَّ تكلم رسول الله ﷺ فقال: يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم أنَّ إنساناً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، وإني جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على أمري هذا كله، على أن يكون أخي ووصيي ووليي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعاً.

فقلت: ـ والله إني أحدثهم سناً، وأطولهم باعاً، وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً ـ أنا يا رسول الله مؤازرك، فأخذ رقبتي بيده، وقال: هذا أخي ووصيي وخليفتي، فاسمعوا له وأطيعوا.

قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قدْ أمرك أن تسمع لعلي وتطيعه طاعة لا بطانة بها[1].

ورواها شيخ الطائفة الطوسي في (الأمالي) بنحوه[2] عن الإمام ابن جرير الطبري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي إسناد الأولى: **(الحسين بن حمدان الخصيبي)** وهو مُتهم.

قال النجاشي: «كان فاسد المذهب. له كتب، منها: كتاب الإخوان، كتاب المسائل، كتاب تاريخ الأئمة، كتاب الرسالة؛ تخليط»[3].

ورغم أنَّ الإمامية يفرِّقون عادة بين فساد المذهب والوثاقة، إلا أنَّ النجاشي كان قد جمع في ترجمته للخصيبي بين الوصف بفساد المذهب،

---

(١) الهداية الكبرى للخصيبي ص٤٦ ـ ح(٤).

(٢) الأمالي للطوسي ص٥٨١.

(٣) رجال النجاشي ص٦٧.

والتخليط في الرواية، وهو ما عبّر عنه شيخ الطائفة الطوسي بقوله: «وأما ما ترويه الغلاة، والمتهمون، والمضعفون وغير هؤلاء، فما يختص الغلاة بروايته، فإن كانوا ممن عرف لهم حال استقامة وحال غلو، عمل بما رووه في حال الاستقامة وترك ما رووه في حال خطأهم، ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته وتركوا ما رواه في حال تخليطه، وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي، وابن أبي عذافر وغير هؤلاء، فأما ما يرويه في حال تخليطهم فلا يجوز العمل به على كل حال، وكذلك القول فيما ترويه المتهمون والمضعفون»[١].

وقد قال المامقاني في التعليق عليه: «وإفساد مثل النجاشي لمذهب الرجل دليل، فالأظهر ضعفه»[٢].

وقال ابن الغضائري وابن المطهِّر الحلي: «كَذّابٌ، فاسِدُ المذْهَب، صاحبُ مقالة مَلْعُونة، لا يُلْتَفَتُ إليه»[٣].

وضعَّفه المجلسي في الوجيزة[٤].

كما أنَّ بين (الحسين بن حمدان الخصيبي) وابن إسحاق انقطاعاً، فالخصيبي توفي سنة (٣٣٤هـ)، وابن إسحاق كانت وفاته (١٥٠هـ)!

فهذا إسنادٌ معلقٌ، ليس بمتصل.

ويظهر من الإسناد الذي ساقه للرواية أنه إنما ينقل عن أهل السُّنَّة، وليس لها إسناد شيعي.

كما يظهر أنه ليس من أهل الصنعة، وأنّ الإسناد مُركَّب.

فقد انفرد بذكر (عتبة بن مسلم) في إسناد ابن إسحاق، بينما ليس في رواية ابن إسحاق لهذا الحديث أنه يرويه عن عتبة[٥].

---

(١) عدة الأصول ١/١٥١.

(٢) تنقيح المقال ٢٢/٣٠.

(٣) رجال ابن الغضائري ص٥٤، وخلاصة الأقوال ص٣٣٩.

(٤) الوجيزة في علم الرجال ص١٩٤ برقم (٥٤٨).

(٥) انظر: تاريخ الطبري ٢/٣١٩ ـ ٣٢١.

كما أنَّ (عتبة) يروي عن عكرمة مولى ابن عباس لا عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وفي النسخة المطبوعة من (الهداية الكبرى) وهم من الخصيبي أو تصحيف، بجعل (عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب) راويين هما: (عبد الله بن الحارث، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب)!

أما رواية الطوسي، فذكرنا أنه يرويها عن الإمام ابن جرير الطبري بإسنادٍ محلُّ نقاشِه تقدَّم في مرويات أهل السُّنَّة.

ب ـ رواية عبد الله بن الحارث بن نوفل عنه:

قال **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** في (علل الشرائع): حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثني عبد العزيز، قال: حدثنا المغيرة بن محمد، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن الأزدي، قال: حدثنا قيس بن الربيع وشريك بن عبد الله، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبد المطلب وهم إذ ذاك أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصون رجلاً، فقال: أيكم يكون أخي ووصيي ووارثي ووزيري وخليفتي فيكم بعدي؟ فعرض عليهم ذلك رجلاً رجلاً كلهم يأبى ذلك حتى أتى علي، فقلت: أنا يا رسول الله، فقال: يا بني عبد المطلب، هذا أخي ووارثي ووصيي ووزيري وخليفتي فيكم بعدي، فقام القوم يضحك بعضهم إلى بعض ويقولون لأبي طالب: قدْ أمرك أن تسمع وتطيع لهذا الغلام)[1].

وإسناده مظلم، فيه: **(محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني)** لم يُوثَّق، ترحَّم عليه ابن بابويه القمي، على أنَّ مجرد الترحم على الراوي لا يستلزم توثيقه عند بعض فضلاء الإمامية كالسيد أبي القاسم الخوئي[2] والسيد كمال

(١) علل الشرائع ـ (باب ١٣٣ العلة التي من أجلها ورث علي بن أبي طالب. . .) ـ ح (٢).

(٢) وقد استشكل الخوئي في (معجم رجال الحديث ١/ ٧٤) على هذه الدعوى أموراً، هي:

١ ـ أنَّ الترحم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب ومستحب في حق كل مؤمن، وقد أمرنا بطلب المغفرة لجميع المؤمنين وللوالدين بخصوصهما. =

الحيدري[1]، ولذا قال الخوئي: «وأما وثاقته فهي لم تثبت، وليس في ترضي الصدَّوق[2] عليه دلالة على الحسن، فضلاً عن الوثاقة»[3].

وقال الأردبيلي: «لا أعلم حاله»[4].

وفيه: **(المغيرة بن محمد)** و**(إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن الأزدي)** مجهولان مهملان[5].

وفيه: **(قيس بن الربيع)** وهو بتري، لم يُذكر بجرح ولا تعديل، عدَّه الخوئي من المجاهيل[6].

وقال عبد الحسين الشبستري: محدِّث بتري، ضعيف الحديث[7].

ج - رواية ربيعة بن ناجد عنه:

قال **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** في (علل الشرائع): حدثنا محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثني عبد العزيز بن يحيى الجلودي بالبصرة، قال: حدثنا محمد بن زكريا، قال: حدثنا عبد الواحد بن غياث، قال: حدثنا أبو عباية، عن عمرو بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، أنَّ رجلاً قال لعلي عليه السلام: يا أمير المؤمنين بما ورثت ابن عمك دون عمك؟ فقال: يا معشر الناس، فافتحوا آذانكم واستمعوا. فقال عليه السلام: جمعنا

= ٢ - أنَّ الإمام جعفراً الصادق - بحسب روايات الإمامية - كان قد ترحَّم لكل من زار الحسين عليه السلام، فمجرد الترحم لا يدل على التوثيق أو الجلالة.

٣ - أنَّ الإمام جعفراً الصادق كان قد ترحَّم على أشخاص عُرِفوا بالفسق؛ كالسيد إسماعيل الحميري وغيره، فكيف يكون ترحم ابن بابويه أو محمد بن يعقوب وأمثالهما كاشفاً عن حسن المترحم عليه؟

٤ - أنَّ النجاشي قد ترحم على محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن البهلول، بعد ما ذكر أنه رأى شيوخه يضعفونه وأنه لأجل ذلك لم يرو عنه شيئاً وتجنبه.

(١) مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي (٤٢٩).

(٢) الوارد في نص كلام ابن بابويه: (الترحم) لا (الترضي). و(الصدوق) لقب لابن بابويه.

(٣) معجم رجال الحديث ١٥/ ٢٣١.

(٤) جامع الرواة ٢/ ٥٣٠.

(٥) قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في (مستدركات علم رجال الحديث ١/ ١٩٥): «لم يذكروه».

(٦) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث ص٤٧٠.

(٧) الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق ٢/ ٦٠١.

رسول الله ﷺ بني عبد المطلب في بيت رجل منا أو قال: أكبرنا. فدعا بمُدٍّ ونصف من طعام وقدح له يقال له: الغمر، فأكلنا وشربنا، وبقي الطعام كما هو والشراب كما هو، وفينا من يأكل الجذعة ويشرب الفرق، فقال رسول الله ﷺ: ـ أن قد ترون هذه فأيكم يبايعني على أنه أخي ووارثي ووصيي؟ فقمت إليه وكنت أصغر القوم، وقلت: أنا، قال: اجلس، ثمَّ قال ذلك ثلاث مرات، كل ذلك أقوم إليه، فيقول: اجلس، حتى كان في الثالثة، فضرب بيده على يدي، فبذلك ورثت ابن عمي دون عمي[(١)].

والإسناد فيه: **(محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني)**، وقد تقدَّم ذكره.

وفيه: **(عمرو بن المغيرة)** لا يُعرف، والظاهر أنه تصحيف لـ(عثمان بن المغيرة) فإنه الراوي عن أبي صادق كما في مسند أحمد.

وفيه: **(أبو عباية)** لا يُعرف أيضاً، والظاهر أنه تصحيف أيضاً (لأبي عوانة) وهو الراوي عن (عثمان بن المغيرة) كما في مسند أحمد.

وفيه: **(ربيعة بن ناجد الكوفي)**، وهو مجهول، لا يكاد يُعرف[(٢)].

والرواية ـ على الخلل في ضبط أسماء رواتها ـ قد رُويت في «مسند أحمد» و«السنن الكبرى» و«خصائص أمير المؤمنين علي» للنسائي عن ربيعة بن ناجد بنحوه دون لفظة «ووصيي».

فعند الإمام أحمد: «فأيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟»[(٣)].

وعند النسائي ـ من طريق (الفضل بن سهل) ـ وهو ثقة مأمون: «فأيكم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي، ووارثي؟»[(٤)]، وفي (الخصائص) بزيادة: «ووزيري»[(٥)].

---

(١) علل الشرائع ـ (باب ١٣٣ العلة التي من أجلها ورث علي بن أبي طالب...) ـ ح (١).

(٢) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث ص٢٢٣.

(٣) مسند أحمد (١٣٧١).

(٤) السنن الكبرى (٨٣٩٧).

(٥) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٦٦).

ولذا؛ فإنَّ المتهم عندي بزيادة: «ووصيي» التي لم ترد في كل هذه الروايات هو (محمد بن زكريا الغلابي)، وهو وإن وثَّقه الإمامية تعصباً له، فإنه في عداد الضُّعفاء، وانفراداته تشهد له بهذا، قال ابن منده: تُكلِّم فيه، وقال الدارقطني: يضع الحديث، وقال الحافظ الذهبي: روى له الحاكم في «التاريخ» حديثاً وقال: هو آفته[1].

على أنَّ الرواية ـ إن صحت ـ فليس فيها دلالة على أنَّ عليّاً رضي الله عنه هو وصي النبي ﷺ على أمته من بعده، بل الظاهر فيها أنَّ المراد وصيه على أهل بيته خاصة، كما تقدَّم إيضاحه في مناقشة قضايا متن الحديث.

* رواية أبي رافع رضي الله عنه:

١ ـ قال **فرات بن إبراهيم (٣٥٢هـ)** في تفسيره: الحسن بن علي بن عفان معنعناً عن أبي رافع أنَّ رسول الله ﷺ جمع ولد عبد المطلب في الشعب وهم يومئذ ـ ولده لصلبه وأولادهم ـ أربعون رجلاً، فصنع لهم رجل شاة، وثرد لهم ثريدة فصب عليه ذلك المرق واللحم، ثمَّ قدموها إليهم فأكلوا منه حتى شبعوا، ثمَّ سقاهم عساً واحداً، فشربوا كلهم من ذلك العس حتى رووا، ثمَّ قال أبو لهب: والله وإنَّ منا نفراً يأكل أحدهم الجفرة[2] وما يصلحها فما يكاد يشبعه، ويشرب الفرق من النبيذ فما يرويه، وإنَّ ابن أبي كبشة دعانا على رجل شاة وعس من شراب فشبعنا وروينا، إنَّ هذا لهو السحر المبين.

قال: ثمَّ دعاهم، فقال لهم: إنَّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، ورهطي المخلصين، وإنكم عشيرتي الأقربون، ورهطي المخلصون، وإنَّ الله لم يبعث نبيّاً إلا جعل له أخاً من أهله ووارثاً ووصيّاً ووزيراً، فأيكم يقوم فيبايعني على أنه أخي ووزيري ووارثي دون أهلي، ووصيي وخليفتي في

---

(١) لسان الميزان ٧/١٣٩.

(٢) الجفرة: الأنثى من أولاد المعز، وقيل: من الضأن، وهي ما بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها، والذكر: جفر؛ لأنه جفر جنباه؛ أي: عظما. (النهاية لابن الأثير ـ (جفر)).

أهلي، ويكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي فأمسك القوم، فقال: والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في غيركم ثمَّ لتندمن، فقام علي عليه السلام وهم ينظرون إليه كلهم فبايعه وأجابه إلى ما دعاه إليه، فقال: ادن مني، فدنا منه، فقال: افتح فاك فمجَّ في فيه من ريقه، وتفل بين كتفيه وبين ثدييه، فقال أبو لهب: لبئس ما حبوت به ابن عمك، أجابك فملأت فاه ووجهه بزاقاً، قال: فقال النبي صلى الله عليه وآله: «**بل ملأته علماً وحلماً وفهماً**»[(١)].

والرواية المذكورة آنفاً لم تُذكر في (تفسير فرات) مُسندة ـ كما ترى ـ، وقد نقلها المجلسي في (بحار الأنوار) هكذا غير مسندة.

لكن محقق التفسير (محمد الكاظم) قام مشكوراً بتركيب إسناد للرواية!! اعتماداً ـ كما يقول ـ على بعض مصادر الإمامية، حيث قال: «وقد أكملنا الكثير من الأسانيد الساقطة من تفسير الحبري وشواهد التنزيل وتارة من غيرهما، ووضعنا كافة هذه الإضافات بين المعقوفين مع الإشارة في المتن أو الحاشية إلى المصدر المأخوذ منه هذه التكملة»[(٢)].

والحبري صاحب التفسير متقدِّمٌ على فرات الكوفي في الطبقة، فإنه توفي (٢٨١هـ)، كما أنَّ تفسيره مفقود، والمطبوع باسم (تفسير الحبري) اليوم بتحقيق السيد محمد رضا الجلالي إنما هو جمع للمتفرق من روايات الحبري في الكتب، فكيف يصح أن يُنقل من رجاله وأسانيده ما يتمم ويسد النقص في تفسير (فرات الكوفي) المتأخر عنه، إن لم يكن أحدهما ينقل عن الآخر؟!

ثمِّ إنَّ الحسكاني الذي حكى محقق تفسير (فرات) أنه ينقل عنه كثيراً، لم يسق لحديث الدار هذا الإسناد، فمن أين أتى به محمد الكاظم؟!

ونسخة (تفسير فرات) المسندة مفقودة، ولم تصل إلى المجلسي صاحب البحار فضلاً عن وصولها إلينا، ولذا قال محقق التفسير: «وقد سبق أن قدمنا الكلام بأنه لم يطلع أحد على هذا الكتاب في العصور المتقدمة سوى الحاكم

---

(١) تفسير فرات الكوفي ص٣٠٣.

(٢) مقدمة التحقيق ص٢٣.

الحسكاني، ولا نعرف من مواصفات نسخته سوى أنها كانت مسندة، وغالب موارد النقل عنها موجود في النسخة التي بأيدينا سوى مورد واحد، لكن هذه النسخة التي بأيدينا قد أسقط عامة أسانيدها إلا بعض الأسانيد في الأول والوسط وآخر الكتاب، وأما نسخة (ر) التي كانت عند العلامة المجلسي رضوان الله عليه فهي أيضاً مسقطة الأسانيد وتشترك مع النسخ التي اعتمدنا عليها في الطبع والتحقيق أنها من أصل واحد، إلا أنها شبه تلخيص لفرات، وذلك من كاتب ليس له إلمام ودرك لمثل هذه الأمور ولم يتبع فيه الأساليب العلمية والواضحة، بل وقع التلخيص ممن يجهل هذا الفن تماماً، وبالنتيجة فالنسخة التي اعتمد عليها العلامة المجلسي في البحار نسخة ناقصة مشوشة نسبيّاً»[1].

والنسخة تعاني ـ بالإضافة إلى مشكلة إسقاط أسانيد رواياتها التفسيرية ـ من مشكلة عدم وجود إسناد صحيح لها أصلاً.

قال محقق (تفسير فرات): «والكتاب الموجود عندنا هو برواية أبي الخير مقداد بن علي الحجازي المدني، عن أبي القاسم عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمان العلوي الحسني أو الحسيني، عن فرات كما نلاحظ ذلك في بداية الكتاب ونهايته، والمقدمة التي وردت في أول الكتاب قبل الأحاديث ليست لفرات على ما يبدو، وليس في الكتاب نكتة أو تعليقة أو كلام من فرات حتى تتبين لنا مكانته العلمية والفكرية»[2].

ثمَّ اعترف بعدها بأنَّ عبد الرحمٰن العلوي ـ المذكور ـ مجهول، ليس له ذِكرٌ في (الأصول الرجالية) لدى الطائفة[3].

وأضاف **السيد محمد حسين الجلالي** في (دراسة حول نهج البلاغة): وقال: «**أما كتاب تفسير فرات الكوفي، فليس لأصحابنا إليه إسناد**»[4].

---

(١) مقدمة التحقيق ص١٥.

(٢) مقدمة التحقيق ص١٥.

(٣) مقدمة التحقيق ص٢٤.

(٤) دراسة حول نهج البلاغة ص١٢٢.

ثمَّ قال: «والعلوي المذكور هو أحد أعلام الزيدية المولود سنة ٣٦٧هـ، والمتوفى سنة ٤٤٥هـ، وتاريخ وفاة العلوي يقتضي تأخّره عن تاريخ وفاة شيخه فرات، وأن ينقل عنه بواسطة واحدة»[١].

قلت: فأي قيمة لهذا التفسير، إذا كان من يرويه عن (فرات) مجهول الحال؟! بل وبينه وبين فرات انقطاع؟!

فإن سَلِم لنا هذا كله، فإنَّ الإسناد الذي في النسخة المطبوعة من (تفسير فرات) بعد تعديلات وإضافات المحقق هو: «قال فرات: حدثنا الحسن بن علي بن عفان، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن هاشم السمسار، عن محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي رافع».

وفيه: **(فرات الكوفي)** صاحب التفسير، فإنه لم يتعرض له الإمامية بمدح ولا جرح، وتفسيره ليس له ذِكر عند القدماء رغم كونه من طبقة القمي والعياشي!

وقد ذكره البروجردي في (طرائف المقال) فقال: «فرات بن إبراهيم، له تفسير عظيم الشأن، وهو من جملة الرواة الذين يروون عنهم علي بن إبراهيم، لم أجده في كتب الرجال ولكني وجدته في مجمع البحرين للطريحي»[٢].

فإذا علمت أنَّ عالماً رجاليّاً مثل (البروجردي) يذكر أنَّه لم يقف على شيء حول (فرات الكوفي) قبل الطريحي ـ الذي كانت وفاته (١٠٨٥هـ) ـ، فإنك ستدرك حينها حجم المأساة!

ولذا؛ قال محقق التفسير في (مقدمة التحقيق) متأسفاً: «غير أنَّ صفحات التاريخ لم تنقل إلينا من حياته شيئاً، ولم تفرد له الكتب الرجالية التي بأيدينا له ترجمة لا بقليل ولا كثير، ولم تذكره حتى في خلال التراجم»[٣].

كما أنَّ في الإسناد: **(الحسن بن علي بن عثمان)**، وهو مجهول[٤].

---

(١) دراسة حول نهج البلاغة ص١٢٢.

(٢) طرائف المقال ٢٤٨/١.

(٣) مقدمة التحقيق ص١٠.

(٤) قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في (مستدركات علم رجال الحديث ٦/٣): «لم يذكروه».

وفيه أيضاً: (**محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع**)، وقد عدَّه الخوئي من المجاهيل[1].

وفيه أيضاً: **أبوه (عبيد الله بن علي بن أبي رافع)**، لم يذكر بجرح ولا تعديل.

٢ ـ قال **الكراجكي (٤٤٩هـ)** في (كنز الفوائد): حدثني القاضي أبو الحسن أسد بن إبراهيم بن كليب السلمي الحراني بمدينة الرملة في سنة عشر وأربعمائة، قال: أخبرني الخطيب أبو حفص عمر بن علي بن الحسن العتكي، قال: قرأت على محمد بن إبراهيم السمرقندي، حدَّثكم محمد بن عبد الله بن حكيم، قال: حدثنا سفيان بن بشر الأسدي، قال: حدثنا علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أبي رافع أنَّ النبي ﷺ جمع بني عبد المطلب في الشعب، وهم يومئذ أربعون رجلاً، قال: فجعل لهم علي عليه السلام فخذاً من شاة ثم ثرد لهم ثريدة وصب عليها المرق، وترك عليها اللحم وقدمها، فأكلوا منها حتى شبعوا، ثمَّ سقاهم عساً واحداً، فشربوا كلهم منه حتى رووا، فقال أبو لهب: والله إنَّ منا لنفراً يأكل الرجل منهم الجفنة فما تكاد تشبعه ويشرب الفرق فما يرويه، وإن هذا الرجل دعانا فجمعنا على رجل شاة وعس من لبن فشبعنا وروينا منهما، إنَّ هذا لهو السحر المبين! ثمَّ دعاهم فقال: إنَّ الله عز وجل أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين ورهطي المخلصين، وإنَّ الله تعالى لم يبعث نبيّاً إلا جعل له من أهله أخاً ووارثاً ووزيراً ووصيّاً وخليفة في أهله، فأيكم يبايعني على أنه أخي ووزيري ووارثي دون أهلي ويكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟ فسكت القوم، فأعاد الكلام عليهم ثلاث مرات، وقال: والله ليقومن قائمكم أو يكون في غيركم ثمَّ لتندمن؟ قال: فقام علي عليه السلام وهم ينظرون كلهم إليه، فبايعه وأجابه إلى ما دعاه، فقال له: ادن مني، فدنا منه، فقال: افتح فاك، ففتح فاه، فمج فيه من ريقه، وتفل بين كتفيه وتفل بين قدميه، فقال أبو لهب: لبئس

(١) المفيد من معجم رجال الحديث ص٥٤٨.

ما حبوت به ابن عمك إذا جاءك فملأت فاه بزاقاً! فقال رسول الله ﷺ: ملئ حكمة وعلماً وفهماً، فقال لأبي طالب: ليهنئك أن تدخل اليوم في دين ابن أخيك وقد جعل ابنك مقدماً عليك»[1].

وإسناده مُظلم، فيه: **(محمد بن إبراهيم السمرقندي)** و**(عمر بن علي بن الحسن العتكي الخطيب)** و**(محمد بن عبد الله بن حكيم)** و**(سفيان بن بشر الأسدي الكوفي)**، وهم مجاهيل، لم تذكرهم كتب الرجال لدى الطائفة[2].

وفيه: (أسد بن إبراهيم بن كليب السلمي الحراني)، قال الخوئي: «ثقة، من مشايخ النجاشي: روى عن أبي بكر محمد بن الحسين بن صالح السبيعي، ذكره النجاشي، في ترجمة الحسين بن محمد بن علي الأزدي»[3].

واستظهار وثاقته لكونه من شيوخ النجاشي غريب، فالنجاشي نفسه لم يذكره بجرح ولا تعديل، وذكره ضمن ترجمة (الحسين بن محمد بن علي الأزدي) كما ذكر الخوئي، ولم يزد على قوله: «أخبرنا»! فمن أين أتى الجزم بوثاقته؟!

وفي نقد توثيق آية الله العظمى أبي القاسم الخوئي لكل شيوخ النجاشي يقول آية الله محمد آصف محسني ـ وهو من كبار تلامذة الخوئي ـ: «لا يُقال إن: الإنسان لا يشك في حال مشائخه، فإما يعلم صدقهم وإما يعلم كذبهم، وإذا فرض عدم الرواية عن الثاني تعين الشق الأول. فلا ثمرة لهذا الإشكال. فإنه يُقال هذا إنما يتم في المشائخ الذين صحبهم النجاشي مدة وعاشرهم سرّاً وعلانية، وأما في غيرهم فيمكن جهل حالهم وخفاء وثاقتهم وضعفهم عليه، وبالتالي لا يتيسر لنا الحكم بوثاقة مطلق مشائخ النجاشي ما لم يحرز مصاحبتهم له مدة ما، وهذا مما عرضته على السيد الأستاذ الخوئي (دام ظله) أيام تتلمذي عليه في النجف الأشرف فلم يعتد به، ثمَّ رأيت في معجمه تعرضه

---

(١) كنز الفوائد ص٢٨٠ وعنه بحار الأنوار ٣٧/ ٢٧١.

(٢) انظر: مستدركات علم رجال الحديث ٤/ ٨٩ و٦/ ١٠٣ و٧/ ١٧٣.

(٣) معجم رجال الحديث ٣/ ٢٤٠.

للإشكال وجوابه عنه بما لا يطمئن به النفس. فلاحظ ص٤٦ من جزئه الأول.

ثمَّ إنَّ هنا سؤالاً صعباً وهو أنَّ النجاشي كما يروي عن الضعيف بواسطة على ما صرَّح هو في ترجمة محمد بن عبد الله، يحتمل أن يروي عن الضعيف لقرينة تامة عنده، ولا نافي لهذا الاحتمال في كلامه، فكيف ينبني على وثاقة مشائخه؟ فالأقوى عدم الحكم بوثاقة مشائخه بمجرد كونهم مشائخه»[١].

وفيه أيضاً: (**محمد بن عبيد الله بن علي بن أبي رافع**)، وقد تقدَّم ذكره.

وفيه أيضاً: **أبوه (عبيد الله بن علي بن أبي رافع)**، وقد تقدَّم ذكره.

*** ـ رواية رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ.**

قال **ابن طاووس (٦٦٤هـ)**: كتاب محمد بن العباس بن مروان بلفظه، حدثنا محمد بن هوذة الباهلي، حدثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، حدثنا عمار بن حمَّاد[٢] الأنصاري، عن عمرو[٣] بن شمر، عن مبارك بن فضالة؛ والعامَّة عن الحسن، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: إنَّ قوماً خاضوا في بعض أمر عليٍّ عليه السلام بعد الذي كان من وقعة الجمل، قال الرجل الذي سمع منه الحسن الحديث: ويلكم! ما تريدون؟ ومن أول السابق بالإيمان بالله؟ والإقرار بما جاء من عند الله؟ لقد كنت عاشر عشر من ولد عبد المطلب إذ أتانا علي بن أبي طالب، فقال: أجيبوا رسول الله إليَّ غداً في منزل أبي طالب فتغامزنا، فلما ولَّى، قلنا: أترى محمداً أن يشبعنا اليوم وما منا يومئذ من العشرة رجلاً إلا وهو يأكل الجذعة السمينة ويشرب الفرق من اللبن؟!

فغدوا عليه في منزل أبي طالب، وإذا نحن برسول الله، فحييناه بتحية الجاهلية وحيانا هو بتحية الإسلام، فأول ما أنكرنا منه ذلك، ثمَّ أمر بجفنة من خبز ولحم فقدمت إلينا، ووضع يده اليمنى على ذروتها، وقال: بسم الله كلوا على اسم الله، فتغيّرنا لذلك، ثمَّ تمسَّكنا لحاجتنا إلى الطعام، وذلك أننا

---

(١) بحوث في علم الرجال ص٦١ ـ ٦٢، ط. الثانية.

(٢) في نسخة من المخطوط (عماد بن حمَّاد).

(٣) في نسخة من المخطوط (عمر)، والصحيح هو المثبت بالأصل.

جوَّعنا أنفسنا للميعاد بالأمس، فأكلنا حتى انتهينا، والجفنة كما هي مدفقة، ثمَّ دفع إلينا عُسّاً من لبن، فكان علي عليه السلام يخدمنا، فشربنا كلنا حتى روينا، والعُسّ على حاله، حتى إذا فَرَغْنا، قال: يا بني عبد المطلب، إني نذير لكم من الله جلّ وعزّ، إني أتيتكم بما لم يأتِ أحد من العرب، فإن تطيعوني ترشدوا وتفلحوا وتنجحوا، إنَّ هذه مائدةٌ أمرني الله بها فصنعتها لكم كما صنع عيسى ابن مريم لقومه، فمن كَفَر بعد ذلك منكم، فإنَّ الله يعذبه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، واتقوا الله واسمعوا وأطيعوا ما أقول لكم، واعلموا يا بني عبد المطلب أنَّ الله لم يبعث رسولاً إلا جعل أخاً ووزيراً ووصيّاً ووارثاً من أهله كما جعل للأنبياء من قبل، وإنَّ الله قد أرسلني إلى الناس كافة، وأنزل عليَّ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾، وقد والله أنبأني به، وسمّاه لي، ولكن أمرني أن أدعوكم وأنصح لكم وأعرض عليكم لئلا يكون لكم الحجة فيما بعد، وأنتم عشيرتي وخالص رهطي، فأيّكم يسبق إليها على أن يواخيني في الله ويوازِرني في الله جلّ وعزّ؟ ومع ذلك يكون لي يداً على جميع من خالفني فأتخذه وصيّاً ووليّاً ووزيراً يؤدي عني، ويبلغ رسالتي، ويقضي دَيني من بعدي وعداتي، مع أشياء اشترطها؟ فسكتوا، فأعادها ثلاث مرات، كلها يسكتون ويَثِب فيها علي عليه السلام.

فلما سمعها أبو لهب؛ قال: تباً لك يا محمد ولما جئتنا به، ألِهذا دعوتنا؟! وهمَّ أن يقوم مولّياً، فقال صلى الله عليه وآله: أما والله لتقومن أو يكون في غيركم، وقال: يحرضهم لئلا يكون لأحد منهم فيما بعد حجة.

قال: فوثب علي عليه السلام فقال: يا رسول الله، أنا لها، فقال رسول الله: يا أبا الحسن، أنت لها، قضي القضاء وجفَّ القلم، يا عليّ؛ اصطفاك الله بأولها، وجعلك وليّ آخرها»[1].

وإسناده مظلم، وهو مسلسل بالمجاهيل والمتهمين، فيه: **(محمد بن هوذة الباهلي)**، وهو مجهول[2].

---

(١) سعد السعود ص١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في (مستدركات علم رجال الحديث ٧/ ٣٦٣): «لم يذكروه».

وفيه: **(إبراهيم بن إسحاق النهاوندي ـ الأحمري ـ)**، قال النجاشي: كان ضعيفاً في حديثه متهوماً[1].

وقال شيخ الطائفة الطوسي: كان ضعيفاً في حديثه، متهماً في دينه[2].

وقال ابن المطهر الحلي: كان ضعيفاً في حديثه متهماً في دينه، وفي مذهبه ارتفاع، وأمره مختلط، لا أعمل على شيء مما يرويه، وقد ضعفه الشيخ في الفهرست[3].

وفيه: (عمار بن حماد الأنصاري) وهو مجهول[4].

وفيه: **(عمرو بن شمر الجعفي)**، قال النجاشي: «ضعيف جدّاً، زيد أحاديث في كتب جابر الجعفي ينسب بعضها إليه، والأمر ملتبس»[5].

وقال ابن الغضائري: «ضعيف»[6].

وفيه: **(مبارك بن فضالة)**، وهو مجهول[7].

وفيه: **(الحسن)** شيخ ابن فضالة، لم أستطع تمييزه، لجهالة تلميذه، وجهالة من يروي عنه من أصحاب النبي ﷺ.

*** ـ رواية سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي**

قال **أبان بن أبي عياش (١٤٠هـ)** في (كتاب سليم بن قيس): عن سليم وعمر بن أبي سلمة ـ حديثهما واحد، هذا وذلك ـ قالا: ـ وذكر حديثاً طويلاً فيه قول قيس بن سعد في احتجاجه على معاوية ـ: «... فجمع رسول الله ﷺ جميع بني عبد المطلب فيهم أبو طالب وأبو لهب، وهم يومئذ أربعون رجلاً، فدعاهم رسول الله ﷺ، وخادمه يومئذ علي عليه السلام، ورسول الله يومئذ في حجر

---

(١) رجال النجاشي ص١٩.

(٢) الفهرست ص٣٩.

(٣) خلاصة الأقوال ٣١٤.

(٤) قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في (مستدركات علم رجال الحديث ٦/٦): «لم يذكروه».

(٥) رجال النجاشي ص٢٨٧.

(٦) رجال ابن الغضائري ص٧٤.

(٧) قال الشيخ علي النمازي الشاهرودي في (مستدركات علم رجال الحديث ٦/٣٤٣): «لم يذكروه».

عمه أبي طالب، فقال: أيكم ينتدب أن يكون أخي ووزيري ووارثي وخليفتي في أمتي وولي كل مؤمن بعدي»؟

فسكت القوم حتى أعادها رسول الله ﷺ ثلاث مرات. فقال علي عليه السلام: «أنا يا رسول الله، صلى الله عليك».

فوضع رسول الله رأس علي في حجره وتفل في فيه، وقال: «اللَّهُمَّ املأ جوفه علماً وفهماً وحكماً». ثمَّ قال لأبي طالب: «يا أبا طالب، اسمع الآن لابنك علي وأطع، فقد جعله الله من نبيه بمنزلة هارون من موسى»[١].

وإسناده ضعيف جدّاً، فيه: **(أبان بن أبي عياش)**، ضعَّفه شيخ الطائفة الطوسي[٢] والتفريشي[٣] والبروجردي[٤].

وكذَّبه الأميني في (الغدير)[٥].

وقال ابن الغضائري: ضعيفٌ، لا يُلتفَتُ إليه. وينسب أصحابنا وضْعَ (كتاب سُليم بن قيس) إليه[٦].

وفي الإسناد أيضاً: **(سليم بن قيس الهلالي العامري)**، قيل عنه بأنه ثقة ومن أصحاب الأئمة (علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد الباقر)[٧]!

والذي عليه المحققون أنه شخصية لا حضور لها في الواقع[٨]، مع

---

(١) كتاب سليم بن قيس ص٣١١.

(٢) رجال الطوسي ١٢٦.

(٣) نقد الرجال ١/ ٣٩.

(٤) طرائف المقال ٢/ ٧.

(٥) الغدير ٥/ ٢٧٧.

(٦) رجال ابن الغضائري ص٣٦.

(٧) انظر: قاموس الرجال للتستري ٥/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٨) لا يُعرف في كتب الرجال رجلٌ باسم (سليم بن قيس الهلالي العامري)، غاية ما يمكن الوقوف عليه في تراجم الرجال: (سَلْمُ بن قيس العَلَوي البصري)، وهو يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه من الصحابة، والحسن البصري من التابعين. قال ابن عدي: لم يكن من أولاد علي بن أبي طالب إلَّا أنَّ قوماً بالبصرة كانوا بني علي فنُسِب هذا اليه.
اضطرب فيه رأي ابن معين، وضعَّفه أبو داود والنسائي والساجي، وقال ابن حبان: «منكر الحديث =

= على قلته، لا يُحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالطامات؟!».
وقال ابن عدي في (الكامل ٤/ ٣٥٢): «وسَلْم العلوي قليل الحديث جدّاً، ولا أعلم له جميع ما يروي إلّا دون خمسة أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنه صدوق أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر».
وقد تكلم فيه شُعبة لأجل رؤيته الهلال قبل الناس بيومين!
قال عبد الله بن إدريس: قلت لشعبة: مالك ولأبان بن أبي عياش؟ أخبرني مهدى بن ميمون، عن سلم العلوى أنه رأى أبان بن أبي عياش يكتب عند أنس بن مالك في سبورجة (أي: اللوح). فقال: سَلْم ذاك الذى يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين!؟
وذكروا أنَّ الحسن البصري قال له مرة: خل بين الناس وبين هلالهم حتى يراه معك غيرك.
ومن هنا قد يُقال: إنه دُعي هلاليّاً لرؤيته الهلال، فيُظن اتحادهما، لكن يرده أنَّ النسبة في (سُليم بن قيس) إلى بني هلال بن عامر هي نِسبة نسب وليست نِسبة لقب، ومن هنا قال التستري ـ من الإمامية ـ في (قاموس الرجال ٥/ ٢٣٩): «إنَّ قول الكشّي والشيخ ـ أي: الطوسي ـ في الرجال: (الهلالي العامري) ظاهرٌ في أنَّ الرجل من بني هلال بن عامر، رهط زينب بنت خزيمة زوج النبي ﷺ، فما عن ميزان الاعتدال ـ كما نقل عنه القمي في (كناه) من أنه (قيل له: الهلالي؛ لأنه كان يرى الهلال) ساقط».
كما أنَّ الظاهر من ترجمة (سَلْم بن قيس البصري) أنه من طبقة أبان بن أبي عياش ومن أقرانه وليس هو من شيوخه كما قد قيل في (سُليم بن قيس الهلالي)، حتى نُسِب إليه رواية أبان عنه الكتاب المعروف اليوم باسم (كتاب سُليم بن قيس)، كما أنَّ (سَلْماً) لا يُعرف بالرواية عن علي بن أبي طالب ﷺ ولا هو من أصحابه، فضلاً عن أن يُقال إنه من خُلَّصِهم كما قد قيل في (سُليم)؛ بل هو من أصحاب أنس بن مالك ﷺ، المُقلين في الرواية عنه. كما أنَّ (سَلْماً) في عداد البصريين، بينما ذكر مترجمو الإمامية عن (سُليم) في عداد الكوفيين. وبهذا يمكن الجزم بالتفريق بينهما وعدم صحة القول باتحادهما كما يذهب إلى ذلك من يحاول جاهداً إثبات وجود (سُليم بن قيس). لكنني رأيت أبا حاتم الرازي قد ذكر سُليماً هذا فقال ـ كما نقل عنه ابنه في (الجرح والتعديل ٤/ ٢١٤) ـ: «سُليم بن قيس العامري: روى عن سحيم بن نوفل، روى عنه أبان»، وسُحَيم بن نوفل المذكور هو أشجعي، يروي عن ابن مسعود ـ ﷺ ـ وعداده في أهل الكوفة. وقد يكون هو نفسه (سُليم بن قيس العامري الهلالي)، غير أنَّ قول أبي حاتم هذا يزيد الأمر تعقيداً وغموضاً، حيث لا إشارة إلى رواية سُليم عن علي أو سلمان أو أبي ذر أو البراء أو المقداد كما يُدَّعى، وإنما روايته عن سُحيم الذي قال عنه ابن سعد في (الطبقات ٦/ ١٩٨): «روى عن عبد الله بن مسعود، وكانت لأبيه صحبة، وكان قليل الحديث».
ولم أقف له على رواية ـ رغم التتبع ـ إلا في مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٦٠٥)، وفيه عن سُليم بن قيس العامري، عن سُحيم بن نوفل، قال: قال لي عبد الله بن مسعود: كيف أنتم إذا اقتتل المصلُّون؟ قلت: ويكون ذلك؟ قال: نعم، أصحاب محمد ﷺ، قلت: وكيف أصنع؟ قال: كُفَّ لسانك وأَخِفَّ مكانك، وعليك بما تَعْرِفُ، ولا تدع ما تَعْرِفُ لما تُنْكِر.
ولذا فإنَّ المثبتين لـ(سُليم) لا يملكون دليلاً حسيّاً على وجوده، وإصرارهم على إثبات مثل هذه =

ما يذكرونه من تقدُّم طبقته، قال ابن الغضائري: «وكان أصحابنا يقولون: إنَّ سُليماً لا يُعرف، ولا ذُكِر في خَبَر. وقد وجدتُ ذِكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عياش عنه. وقد ذكر له ابن عُقدة في (رجال أمير المؤمنين عليه السلام) أحاديث عنه..»[1].

ولذا أورده **الشيخ عبد النبي الجزائري (١٠٢١هـ)** في قسم الضعاف من كتابه (حاوي الأقوال)[2].

ورغم أنَّ مستند الشيخ محمد باقر الأنصاري الزَّنجاني ـ محقق كتاب (سُليم بن قيس) ـ في الترجمة لشخصيته؛ هو الكتاب نفسه ـ محلِ الشك ـ إلا أنَّ الزَّنجاني يعترف وفقاً لتتبعه روايات الكتاب أنَّ سُليماً لم يأتِ المدينة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا زمن أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، وإنما دخلها في أوائل زمن خلافة عمر رضي الله عنه، ولذا فهو يروي أحداث السقيفة وما جرى بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن علي بن أبي طالب وسلمان وأبي ذر والمقداد وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم أجمعين[3]، كما أنه لا يوجد ما يدل على التقائه بأبي بكر أو وجوده في المدينة إلى آخر عهده، وأنَّ سُليماً كان حاضراً في المدينة أو كان يختلف إليها في أول إمارة عمر رضي الله عنه سنة ١٤هـ[4].

كما يعترف الزَّنجاني أنَّ سلمان الفارسي رضي الله عنه كان قد قَدِم المدائن والياً عليها سنة ١٦هـ، وتُوفي بها، ولم يرجع إلى المدينة، بينما يروي عنه سُليم في (كتابه) في مجالس حضرها أشخاص غير سلمان ممَّن لم يكونوا في المدائن،

= الشخصية الوهمية سيُحرجهم ـ لا محالة ـ مع المثبتين لوجود شخصية (عبد الله بن سبأ) التي نُسِب إليها القول بالوصية والبراءة من الشيخين، فإنَّ المثبتين لهذه الشخصية يملكون عدداً كبيراً من روايات الفريقين وتقريراتهم والتي من شأنها أن لا تقصر عن إثبات وجود ابن سبأ وحضوره التاريخي العقدي.

(١) رجال ابن الغضائري ص٦٣ ـ ٦٤.

(٢) حاوي الأقوال في معرفة الرجال ٣/ ٥١٠.

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى أنه لا دليل على روايته عن أحدٍ منهم، سوى هذا الكتاب المنحول عليه. فلا قيمة لهذه الدعاوى التي لا تستند إلى دليل يرقى لمستوى الاحتجاج.

(٤) مقدمة كتاب سُليم بن قيس ص٧٠.

وأنه لم يجد شيئاً يدل على رحلة سُليم إلى المدائن في عصر سلمان[1]!

وكل هذا يزيد الأمر ريبة فوق الريبة والغموض اللذَين يكتنفان هذه الشخصية.

وللدكتور عبد المهدي جلالي دراسة حول شخصية (سليم بن قيس) نشرتها مجلة نصوص معاصرة معنونة بـ(سليم بن قيس الهلالي، حقيقة واقعة أم شخصية مصطنعة؟).

ذكر في ختامها ما خَلُص إليه بعد البحث عن شخصية سليم بن قيس في المصادر التاريخية المعتمدة عند أهل السُّنَّة والإمامية، فقال:

١ ـ لقد اتبعنا التحقيق والبحث في العديد من الكتب والمصادر والمراجع المعتمدة في التاريخ، والرجال، والقرآن وتفسيره، والحديث، والسيرة، والمناقب، والتراجم، وغيرها كثير. وهي في بيان تاريخ النبي الأكرم ﷺ، وما يخص الدعوة النبوية في مرحلة نزول الوحي، كما أنها في معرفة كل ما يتعلق بالأئمة الأطهار عليهم السلام والصحابة والتابعين لدى الفريقين، وأشخاص آخرين كثر. وكانت النتيجة الحاصلة من كل هذا الجهد العلمي أن لا خبر ولا تقرير من شأنه أن يثبت تواجد سليم الفعلي وحضوره التاريخي.

٢ ـ ليس هناك أيَّ شهادة أو سند أو وثيقة يمكننا الاستناد إليها في إثبات وجود شخصية باسم سليم بن قيس الهلالي ما بين سنة ١٤هـ وسنة ٧٦هـ، بعد أن ادُّعي أنه تواجد في تلك الفترة من تاريخ الإسلام.

٣ ـ في كل المصادر والمراجع ـ أعم من الشيعية وغيرها ـ ليس هناك دليل وخبر مستقل عن سليم، وكل ما قيل عنه، وذُكِر به، كان عن طريق كتابه، الذي انفرد أبان بن أبي عياش بروايته.

٤ ـ لقد عُرِف سليم من خلال رواياته، والتي نقلت بدورها عن كتابه، الذي رواه أبان بن أبي عياش.

٥ ـ ليس هناك شاهد أو مستند تاريخي يؤكد حضور سليم في تلك

---

(١) المصدر نفسه.

الفترات المهمة من تاريخ الشيعة، قبل أو بعد خلافة الإمام علي، وفي واقعة الجمل، وصفين، والنهروان، وفي نزاع معاوية مع الإمام الحسن، وحرب يزيد ضد الإمام الحسين وواقعة كربلاء، والأحداث التي تلتها، ولا شيء يبيِّن حضوره في كل هذه الوقائع، ولو للحظة واحدة.

٦ ـ ما ذكرته بعض الكتب من أنّ سليماً قد عاشر الأئمة الخمسة الأوائل والتابعين الكبار لا يستند إلى أي دليل أو مستند تاريخي مستقل، بل كان المعتمد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ـ على كتاب سليم، الذي رواه أبان بن أبي عياش.

٧ ـ ما ادَّعاه أبان بن أبي عياش من أنَّ سُليماً بن قيس قد هرب فارّاً من ظلم الحجاج بن يوسف؛ لا دليل عليه؛ فكتاب المتوارين، الذي ذكر أسماء الفارِّين من ملاحقة الحجاج بن يوسف، لم يذكر اسم سليم بن قيس الهلالي.

ومن خلال كل ما سبق من أبحاث نخلص إلى أنَّ اسم (سليم) اسم بدون مسمَّى، اسم موهوم وموضوع، فلم يوجد في تاريخ الإسلام شخصٌ بهذا الاسم. والاحتمال القوي أنَّ أفراداً أو فرداً عمد إلى صنع هذه الشخصية، ومن ثمَّ نسب إليها ذلك الكتاب، وجعلوه ناطقاً باسمه»[١].

بقي أن نشير إلى أنَّ النسخة التي تداولها علماء الإمامية باسم (كتاب سُليم بن قيس) قديماً ولا زالوا، هي نسخة محل اختلاف وجدلٍ ونقاش في الوسط الإمامي، والخلاف قد وقع فيه على قولين:

الأول: أنَّ الكتاب صحيح وفي غاية الاعتبار، ويُعدُّ من أهم وأقدم الأصول التي عوَّل عليها علماء الطائفة، وإليه ذهب جمعٌ كبير من أعلام الطائفة.

الثاني: أنَّ الكتاب غير موثوق به، والأمر فيه دائرٌ بين أن يكون قد دُسَّ فيه كثيرٌ مما ليس منه فلا يُعرف الحق فيه من الباطل، أو هو موضوعٌ مكذوب

---

(١) مجلة نصوص معاصرة (العدد السادس والعشرين ١٤٣٣هـ) ـ ص٢٥٦ ـ ٢٥٧ (سليم بن قيس الهلالي ـ حقيقة واقعة أم شخصية مصطنعة؟).

على سُليم، وهو قول جماعة من أكابر علماء الإمامية ومحققيهم، ومنهم: **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)[١]، وابن الغضائري (القرن الخامس)[٢]، وابن المطهِّر الحلي (٧٢٦هـ)[٣]، وابن داود الحلي (٧٤٠هـ)[٤]، والميرداماد (١٠٤١هـ)[٥]، والسيد علي البروجردي (١٣١٣هـ)[٦]، وأبو الحسن الشعراني (١٣٩٣هـ)[٧]، والمرجع الديني الشيخ مرتضى الحائري (١٤٠٦هـ)[٨]، والشيخ محمد هادي**

---

(١) وقد قال في (تصحيح الاعتقاد ص١٤٩ ـ ١٥٠) في مقام ردِّه على ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) في تمسّكه برواية من كتاب (سُليم)، حيث أفاد بقوله: «وأما ما تعلَّق به أبو جعفر من حديث سليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عياش، فالمعنى فيه صحيح، غير أنَّ هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعوِّل على جملته والتقليد لرواته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد، والله الموِّفق للصواب».

(٢) وقد قال: «والكتابُ موضوعٌ، لا مِرية فيه، وعلى ذلك علاماتٌ فيه تَدُلُّ على ما ذكرناه. منها: ما ذَكَرَ أَنَّ محمد بن أبي بكر وَعَظَ أباهُ عند موته. ومنها: أَنَّ الأئمّة ثلاثة عشر. وغير ذلك. وأسانيدُ هذا الكتابِ تختلفُ: تارةً برواية عمر بن أُذَينة، عن إبراهيم بن عُمَر الصَنعانيّ، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سُلَيْم. وتارةً يُرْوى عن عمر، عن أبان، بلا واسطة». انظر: رجال ابن الغضائري ص٦٣ ـ ٦٤، وخلاصة الأقوال لابن المطهر الحلي ص١٦٢.

(٣) وقد قال في (خلاصة الأقوال ص١٦٣) بعد نقله لكلام ابن الغضائري: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه ـ أي: سُليم ـ، والتوقف في الفاسد من كتابه».

(٤) وقد ذكره في قسم الضعفاء من (رجاله ص٢٤٩).

(٥) وقد قال في (التعليقة على كتاب الكافي ص١٤٥): «يُنسب إليه الكتاب المشهور المشتمل على مناكير فاسدة، وهو من الأولياء والمتنسكين، والحق عندي فيه وفاقاً للعلامة وغيره من وجوه الأصحاب تعديله، واستفساد الفاسد من الكتاب المنسوب إليه».

(٦) وهو ظاهر كلامه في (طرائف المقال ٢/٧)، إذ يقول: «وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه».

(٧) وقد نقل عنه تلميذه علي أكبر غفاري في حاشية (دراسات في علم الدراية ص٢٣٣) قوله: «التكلم في سليم وأبان بن أبي عياش ينبغي أن يخصص بهذا الكتاب الموجود الذي كان في أيدينا اليوم المعروف بكتاب سليم، والحق إنَّ هذا الكتاب موضوع لغرض صحيح ـ نظير كتاب الحسنية، وطرائف ابن طاووس، والرحلة المدرسية ـ وواضعه جمع أموراً مشهورة وغير مشهورة، ولما لم يكن معصوماً أورد فيه أموراً غير صحيحة، والظاهر أنه وُضِع في أواخر دولة الأمويين حين لم يجاوز عدد خلفائهم اثني عشر نفراً إذ ورد فيه «الغاصبين منهم اثنا عشر، وبعدهم يرجع الحق إلى أهله» مع أنهم زادوا ولم يرجع..».

(٨) كتاب الخُمس ص٦٤٦، حيث قال في تضعيفه لإحدى روايات سُليم بن قيس عن الإمام علي: «فلأنَّ أبان بن أبي عياش مرمي بالضعف، وبجعل كتاب سُليم».

معرفة (١٤٢٧هـ)، والمرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ)[١]، والشيخ محمد الباقر البهبودي (١٤٣٧هـ)، والمحقق الشيخ حسين علي الراضي[٢].

وقد رأيت أن أُفِرد النقل عن الشيخين معرفة والبهبودي لأهمية كلامهما، وكونه نابعاً عن تحقيق وتحرير لما قيل في كتاب سُليم بن قيس من جهة الفريقين.

قال **الشيخ محمد هادي معرفة** في (التمهيد): «قد اتّهم الأصحاب أباناً بأنّه دسّ في كتاب سليم، ومن ثمّ هذا التخليط. حتى أنّهم نسبوا الكتاب إليه رأساً. قال ابن الغضائري: وينسب أصحابنا وضع كتاب سُليم بنقيس الهلالي إليه.

وللشيخ إلى كتاب سُليم طريقان، **أحدهما**: عن طريق حمّاد بن عيسى وعثمان بن عيسى عن أبان عن سُليم. **والآخر**: عن حمَّاد عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان عن سُليم. على ما ذكره الطهراني في الذريعة. قال سيّدنا الأستاذ الخوئي: وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سُليم بكلا سنديه ضعيف. قال: والصحيح أنّه لا طريق لنا إلى كتاب سُليم بن قيس الهلالي المروي بطريق حمَّاد بن عيسى، وذلك فإنّ في الطريق «محمد بن علي الصيرفي أبا سمينة» وهو ضعيف كذّاب.

قلت ـ الكلام لمعرفة ـ: قد اشتهر هذا الكتاب باختلاف النسخ، ولعلّ طول الزمان وتداول أيدي الكُتّاب جعله عرضة للدسّ فيه مع مختلف الآراء والأنظار. شأن كلّ كتاب لم يوفَّق المصنِّف لنشره بنفسه بل على أيدي الآخرين بعد وفاته.

قال المحقّق الطهراني: رأيت منه نسخاً متفاوتة من ثلاث جهات:

---

(١) انظر: مأساة الزهراء ـ شبهات وردود ـ لجعفر مرتضى العاملي ١/ ١٤٠ ـ ١٤١.

(٢) حيث أدرج في كتابه (المؤامرة الكبرى على أهل البيت) ص٣١٤ تحت عنوان (من الكتب الموضوعة) كتاب سُليم بن قيس، قائلاً: «هناك عدد من الكتب الموضوعة التي لا أصل لها، وقد وُضِعَت وانتشرت أحاديثها من هذه الكتب» ثمّ ذكر (٢ ـ كتاب سُليم بن قيس).

أُولاها: التفاوت في السند في مفتتح النسخ.

ثانيتها: التفاوت في كيفيّة الترتيب ونظم أحاديثه.

ثالثتها: التفاوت في كمية الأحاديث» إلى أن قال: «وعليه؛ فاحتمال كون الكتاب من صنع أبان، وأنّه هو الذي وضعه على هذا الأسلوب فزاد فيه ونقص ورتّب حسب تصرّفه الخاص؛ احتمال قويّ. فاستناد الكتاب في وضعه الحاضر إلى أبان أولى من استناده إلى سُليم، وإن كان هو الأصل. فما يوجد فيه من مناكير أو خلاف معروف لم يثبت كونه من سُليم»(١).

وقال **الشيخ محمد الباقر البهبودي** في (معرفة الحديث): «هذا الكتاب دائرٌ سائرٌ حتى اليوم، وقد طُبع مراراً وفيه الأعاجيب والأكاذيب والترَّهات» إلى أن يقول متحدِّثاً عن أسانيده: «فالمسلَّم من تحقيق النسخة وإسنادها أنَّ طريق الكتاب ينتهي إلى أبان بن أبي عيَّاش فيروز، تفرَّد به عن سُليم، وأبان بن أبي عيَّاش عاميٌّ متروك الحديث عندهم، ضعَّفه الشيخ الطوسي كما مرَّ في ترجمته بالرقم (١). ولكنَّ الذي أعتقده بعد سَبْر الكتاب صدراً وذيلاً ونقدها كلمة كلمة، أنَّ الكتاب موضوع؛ وضعه أحد الغلاة على لسان سُليم بن قيس الهلالي، ورواية ابن أَذِينة عن أبان بن أبي عيَّاش، وإنَّما اختار عمر بن أَذينة؛ لأنه كان هارباً من موطنه وهو البصرة إلى مخاليف اليمن، اتِّقاء شر المهدي العباسي في خلافته (١٥٨ ـ ١٦٨هـ) ومات هناك، فدسَّ الزنديق ـ مصنِّف هذا الكتاب ـ نسخته في الكوفة والبصرة واليَمن بأيدي الورَّاقين المغفَّلين، وأخذه الأصحاب يروونها وجادة حسب الإجازات التي كانت لهم إلى روايات عمر بن أذينة، من دون أن يتمكَّنوا من تحقيق النسخة وقراءتها على ابن أذينة، كلّ ذلك شوقاً منهم في الطعن على أعداء أهل البيت وكسر شوكتهم.

فكما ترى في أول الكتاب، بل وفي أثنائه، جعل الواضع الدجَّال يستوثق لنشر أكاذيبه فيدَّعي عن لسان أبان أنّه كان يعرض كلَّ حديث مرّات عديدة على أصحاب رسول الله من شيعة علي عليهم الصلاة والسلام، ومع

---

(١) التمهيد في علوم القرآن ٨/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

ذلك لم يطمئنَّ من وقوع أسطوراته موقع القبول حتى عرضه حديثاً حديثاً وجملة واحدة على إمام بعد إمام.

ترى هذا المغفَّل الخبيث يأخذ الحديث عن لسان علي عليه السلام ثمَّ يعرض حديثه على الحسن بن علي عليه السلام؛ كأنه لم يثق بحديث أمير المؤمنين إلا بعد شهادة الحسن بن عليّ، ثمَّ على عليّ بن الحسين زين العابدين، ثمَّ يحجُّ بيت الله ويعرضه على أبي جعفر محمد بن عليّ الباقر. وهذه هي سيرة الكذَّابين يريدون بذلك إغفال المحدّثين السُّذَّج كما تراه في كتاب عُبيد الله بن عليّ الحلبيّ، وكتاب الديات لأبي عمرو المتطبّب»[1].

ورغم ميلي للتشكيك في نِسبة الكتاب لسُليم بن قيس ـ الذي أميل أيضاً إلى جهالته ـ، إلا أنَّ القدر الأدنى الذي يُمكن القول به بعد حكاية هذا الخلاف الإمامي المحتدم في اعتبار كتاب سُليم وصحة الاحتجاج بما فيه هو التوقف والشك، وبهذا تسقط روايات الكتاب عن مقام الحُجية عند الإمامية أنفسهم، فضلاً عن غيرهم ممن لا يرى أي مصداقية للكتاب ولا لسُليم بن قيس.

على أنَّ سُليماً ـ رغم ما زُعِم من كونه من كبار أصحاب الأئمة: علي والحسن والحسين وزين العابدين والباقر ـ إلا أنَّ الملاحظ في روايته لحديث الدار، أنه لم يروه عن أحدٍ منهم، ولا عمَّن ذكر الإمامية أنه يروي عنهم كسلمان الفارسي أو المقداد أو أبي ذر أو البراء، وإنما يرويه عن قيس بن سعد الأنصاري في احتجاجه المزعوم على معاوية بن أبي سفيان!

وتِلك علةٌ أخرى، من شأنها أن تضع علامة استفهام كبيرة على الرواية وعلى راويها.

* رواية الإمام جعفر الصادق:

قال **الحسين بن حمدان الخصيبي (٣٣٤هـ)** في (الهداية الكبرى): عن

---

(١) معرفة الحديث للبهبودي ص٣٥٩ وص٣٦٣ ـ ٣٦٤.

أحمد بن محمد الحجَّال، عن جعفر بن محمد الكروزوني، عن الحسن بن مسكان، عن صفوان الجمال، قال: قال جعفر بن محمد الصادق: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعا رسول الله ﷺ علياً عليه السلام، فقال: يا علي اصنع لنا طعاماً فخذ شاة وصاعاً من بر، وادع عشرة من بني هاشم وبني عبد المطلب، فصنع علي ما أمره رسول الله، وأدخلهم عليه، وكان الرجل منهم يأكل الجذعة وحده، فقرب علي منهم المائدة، وقدم القصعة، ووضع النبي ﷺ يده على دورة القصعة، وقال: هلموا وكلوا على اسم الله، فأكلوا حتى صدروا، وفضل كثير، فبادرهم رسول الله ﷺ بالكلام، وقال: أيكم ـ يا بني عبد المطلب ـ يقضي ديني، وينجز وعدي، ويقوم مقامي، ويكون خليفتي في أهلي ومالي، وأكون أخاه ويكون أخي في الدنيا والآخرة، ويكون وزيري وخليلي وصفيي وموضع سري، ويكون معي في درجتي؟ فسكت القوم كلهم، فقال علي عليه السلام: يا رسول الله أنا أقضي دينك وأنجز وعدك، وأكون خليفتك في أمتك وأهلك، وأكون أخاك وتكون أخي وأكون معك وعلى درجتك في الدنيا والآخرة.

وكان علي عليه السلام أصغرهم سنّاً، وأعظمهم بطناً[(١)]، وأحمشهم ساقاً، فقال رسول الله ﷺ قد فعلت يا علي، فوجبت يومئذ المؤاخاة والموازرة له عليه السلام»[(٢)].

وإسناده مُظلم، فيه: **(الحسين بن حمدان الخصيبي)**، وقد تقدَّم ذكره.

وفيه: **(محمد بن أحمد الحجَّال)** و**(جعفر بن محمد الكروزوني)** وهما مجهولان.

وفيه أيضاً **(الحسن (الحسين)**[(٣)] **بن مسكان)** مجهول، قال عنه ابن

---

(١) في المطبوع: (بطشاً)، والصحيح ما أثبته.

(٢) الهداية الكبرى للخصيبي ص٤٦ ـ ح(٤).

(٣) قال الكرباسي (١١٧٥هـ) في (إكليل المنهج ص٥٢٩): «والحسن بن مسكان لا وجود له في كتب الرجال.. وفي (الرجال) كما ذكره شيخنا أيّده الله: الحسين بن مسكان».

الغضائري: «لا أعرِفه، إلا أنَّ جعفر بن محمد بن مالك[1] روى عنه أحاديث فاسدة، وما عند أصحابنا من هذا الرجل عِلْم»[2].

وكذا في (خلاصة الأقوال) لابن المطهر الحلي[3]، ورجال ابن داود الحلي[4]، و(نقد الرجال) للتفريشي[5]، و(طرائف المقال) للبروجردي[6].

---

(١) وهو: جعفر بن محمد بن مالك بن عيسى الفزاري ولاءً الكوفي موطناً، قال عنه ابن الغضائري: «كَذّابٌ، مَتْرُوكُ الحديثِ جُمْلةً، وفي مذهبِهِ ارْتفاعٌ، ويَرْوي عن الضُعفاء والمجاهِيْل، وكلُّ عُيُوب الضُعفاء مُجْتَمِعَةٌ فِيه».

(٢) رجال ابن الغضائري ص٥٣.

(٣) ص٣٤٠.

(٤) ص٢٤١.

(٥) ١١٨/٢.

(٦) ٣٠١/١.

خاتمة

تناول هذا البحث طُرق وألفاظ حديث الدار عند أهل السُّنَّة والجماعة والإمامية الاثني عشرية.

وتمَّت دراسته وفق ما يقتضيه البحث العلمي النزيه، من دراسة أسانيد رواياته وطرقه بالعودة إلى ما حوته كتب الجرح والتعديل لدى الفريقين، من جرحٍ لراوٍ أو تعديله.

كما تضمَّنت ذكر ما أمكن الوقوف عليه من علل متون هذه الروايات بالاستفادة من كلام بعض النقَّاد أو بما ظهر للباحث.

وكان السبيل في دراسة هذا الحديث والوقوف على عِلله الظاهرة والخفية هو الائتساء بطريقة الأعلام الأفذاذ من نقَّاد الحديث، كما قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي في (الجرح والتعديل): «تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّف عنه في الحمرة والصفاء؛ عُلِمَ أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه في الماء والصلابة؛ عُلِمَ أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته»[1].

ومن قَبلِه سُئِل الإمام ابن المبارك عن الأحاديث الموضوعة المصنوعة، ما يُفعل بها؟ فقال: «يعيش لها الجهابذة»[2]؛ أي: نقاد الحديث، وحذَّاقهم.

وعليه؛ فإنَّ حديث الدار يبعد القول بصحته أو تحسينه بالشواهد، ولا يرقى في

---

(١) الجرح والتعديل ص٣٥١.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص٣٦.

أحسن أحواله إلا إلى مرتبة (الضعيف جدّاً)، فإنَّ الضعف فيه شديد، بل يُمكن القول بوضعه؛ إذ لا يخلو إسناد من أسانيده من (مجهول) أو (متروك) أو (متهم بالوضع).

وهو ما ذهب إليه **الإمام ابن تيمية** بقوله: «إنَّ هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلا وهو يعلم أنه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات؛ لأن أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنَّ هذا كذب»(١).

وقال أيضاً: «لو قُدِّرَ أنَّ هذا الحديث من رواية أهل الثقة والعدالة، وقد روى آخرون من أهل الثقة والعدالة ما يناقض ذلك؛ لوجب النظر في الروايتين: أيهما أثبت وأرجح؟ فكيف إذا كان أهل العلم بالنقل متفقين على أنَّ الروايات المناقضة لهذا الحديث هي الثابتة الصحيحة، بل هذا الحديث مناقض لما عُلِم بالتواتر، وكثير من أئمة التفسير لم يذكروا هذا بحال؛ لعلمهم أنه باطل»(٢).

ولعلَّ هذا ما حدا **بالحافظ أبي عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ)** رغم تشيعه(٣)، وتساهله في إيراد الضعيف بل والموضوع من أحاديث فضائل علي رضي الله عنه في كتابه (المستدرك على الصحيحين) إلى الإعراض عنه.

والله تعالى بعد ذلك الموفق، وهو الهادي إلى السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٠٢.

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية ٧/ ٣٠١.

(٣) قال الحافظ الذهبي في (السير ١٧/ ١٦٥): «كان من بحور العلم على تشيعٍ قليلٍ فيه».
وأوضح السبكي في (طبقات الشافعية ٤/ ١٦٧ ـ ١٦٨) أنَّ تشيع الحاكم لَم يكن ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أنَّ يفضِّل علياً على الشيخين بل ولا عثمان رضي الله عنهم أجمعين، فإنه عقد في كتابه (الأربعون) باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان واختصهم من بين الصحابة، وقدَّم في المستدرك ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما، وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضلية عثمان مع ما في بعضها من الاستدراك عليه وذكر فضائل طلحة والزبير وعبد الله بن عمرو بن العاص.
قلت: ولعل مرادهم من القول بتشيعه القليل؛ موقفه من معاوية، فموقفه معروف مشهور، وقد نقل الحافظ ابن الجوزي في (المنتظم ١٥/ ١١٠) عن أبي عبد الرحمٰن السلمي قوله: «دخلت على الحاكم أبي عبد الله، وهو في داره لا يمكنه الخروج إلى المسجد من جهة أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل يعني معاوية، لاسترحت من هذه المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي».

المصادر والمراجع

* **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، أبو الوليد الأزرقي (المتوفى ٢٥٠هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

* **أصول البحث**، د. عبد الهادي الفضلي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

* **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

* **إعلام الورى بأعلام الهدى**، الفضل بن الحسن الطبرسي (المتوفى ٥٤٨هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

* **إكليل المنهج في تحقيق المطلب**، محمد جعفر الخراساني الكرباسي (المتوفى ١١٧٥هـ)، تحقيق: جعفر الحسيني الاشكوري، دار الحديث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

* **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مُغلطاي بن قليج الحكري (المتوفى ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

* **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، ضياء الدين المقدسي (المتوفى ٦٤٣هـ)، تحقيق: أ. د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

* **الإحكام في أصول الأحكام**، ابن حزم الأندلسي (المتوفى ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

* **الإرشاد في معرفة حجج الله علي العباد**، محمد بن النعمان المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

* **الإرشاد**، محمد بن النعمان المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

* **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ابن عبد البر (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

* **الإسلام يقود الحياة**، محمد باقر الصدر (المتوفى ١٤٠٠هـ)، دار التعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

* **الإصابة في تمييز الصحابة**، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

* **الإلٰهيات**، جعفر السبحاني، تحقيق: حسن محمد مكي العاملي، الدار الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

* **الأمالي**، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية بمؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

* **الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السُّنَّة» من الزلل والتضليل والمجازفة**، عبد الرحمٰن المعلمي (المتوفى ١٣٨٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **البداية والنهاية**، ابن كثير (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

* **البرصان والعرجان والعميان والحولان**، الجاحظ (المتوفى ٢٥٥هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

* **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة الأولى.

* **التبيان في تفسير القرآن**، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

* **التمهيد في علوم القرآن**، محمد هادي معرفة (المتوفى ١٤٢٧هـ)، منشورات ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

* **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، عبد الرحمٰن المعلمي (المتوفى ١٣٨٦هـ)، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ابن الملقِّن (المتوفى ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

* **الثقات**، ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

* **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٩م.

* **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

* **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**، يوسف البحراني (المتوفى ١١٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ علي الآخوندي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

* **الدر النظيم**، يوسف بن حاتم المشغري (المتوفى ٦٦٤هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، بدون طبعة ولا تاريخ.

* **الرسائل السياسية**، الجاحظ (المتوفى ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.

* **الرسائل**، الشريف المرتضى (المتوفى ٤٣٦هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، دار القرآن الكريم، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

* **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

* **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، أبو القاسم السهيلي (المتوفى ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

* **الرياض النضرة في مناقب العشرة**، محب الدين الطبري (المتوفى ٦٩٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* **السُّنَّة**، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى ٢٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **السنن الكبرى**، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

* **السيرة الحلبية**، برهان الدين الحلبي (المتوفى ١٠٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

* **السيرة النبوية**، ابن هشام الحميري (المتوفى ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.
* **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، محمد بن صالح العثيمين (المتوفى ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢، ١٤٢٨هـ.
* **ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر الجوهري (المتوفى ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **الصحيح من سيرة الإمام علي**، جعفر مرتضى العاملي، ولاء المنتظر، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
* **الصحيح من سيرة النبي الأعظم** (ﷺ)، جعفر مرتضى العاملي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
* **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **الضعفاء والمتروكين**، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
* **الطبقات الكبرى**، ابن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
* **الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف**، ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤هـ)، الخيام، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
* **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
* **العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠١٢م.

* **الغدير في الكتاب والسُّنَّة والأدب**، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (المتوفى ١٣٩٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
* **الغريب المصنف**، أبو عُبيد القاسم بن سلّام (المتوفى ٢٢٤هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
* **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري (المتوفى نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
* **الفهرست**، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: محمد بن علي الشوكاني (المتوفى ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت.
* **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي (المتوفى ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
* **الكافي**، محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣ش (١٤٠٤هـ).
* **الكامل في ضعفاء الرجال**، ابن عدي الجرجاني (المتوفى ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الزمخشري (المتوفى ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
* **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، سبط ابن العجمي (المتوفى ٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أبو إسحاق الثعلبي (المتوفى ٤٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

* **الكفاية في علم الرواية**، الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى.
* **الكنى والأسماء**، أبو بشر الدولابي (المتوفى ٣١٠هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
* **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، شمس الدين الكرماني (المتوفى ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
* **المبعث والمغازي**، إسماعيل بن محمد التيمي (٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد بن خليفة الرَّباح، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
* **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ابن حبان (المتوفى ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
* **المحبر**، ابن حبيب البغدادي (المتوفى ٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
* **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده المرسي (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
* **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم (المتوفى ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
* **المسلك في أصول الدين**، نجم الدين الحلي (المتوفى ٦٧٦هـ)، تحقيق: رضا الأستادي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
* **المسند**، أبو يعلى التميمي الموصلي (المتوفى ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **المسند**، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
* **المصباح المضي في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي**، جمال الدين ابن حديدة (المتوفى ٧٨٣هـ)، تحقيق: محمد عظيم الدين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
* **المعارف**، ابن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
* **المغازي**، محمد بن عمر الواقدي (المتوفى ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **المغرب في ترتيب المعرب**، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (المتوفى ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
* **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصفهاني (المتوفى ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* **المفيد من معجم رجال الحديث**، محمد الجواهري، مكتبة المحلاتي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
* **المقنعة**، محمد بن الحسن المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
* **المناقب**، الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي (المتوفى ٥٦٨هـ)، تحقيق: مالك المحمودي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
* **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
* **الموضوعات**، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
* **الميزان في تفسير القرآن**، محمد حسين الطباطبائي (المتوفى ١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى.

* **النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة**، ابن ميثم البحراني (المتوفى ٦٧٩هـ)، مجمع الفكر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* **النص والاجتهاد**، عبد الحسين شرف الدين (المتوفى ١٣٧٧هـ)، تحقيق: أبو مجتبى، سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
* **النكت الاعتقادية**، محمد بن النعمان المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: رضا المختاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* **النهاية في غريب الحديث والأثر**، مجد الدين ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* **النهاية في مجرد الفقه والفتاوى**، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، انتشارات قدس محمدي، قم، الطبعة الأولى.
* **الهداية الكبرى**، الحسين بن حمدان الخصيبي (المتوفى ٣٣٤هـ)، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
* **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
* **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري (المتوفى ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
* **الولاية الإلٰهية الاسلامية**، محمد المؤمن القمي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
* **الياقوت في علم الكلام**، إبراهيم بن نوبخت (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر ضيائي، مكتبة المرعشي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٨م.
* **اليقين باختصاص مولانا علي بإمرة المؤمنين**، ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤هـ)، تحقيق: الأنصاري، مؤسسة دار الكتاب، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

مصادر أخرى:

* **أنساب الأشراف**، أحمد بن يحيى البلاذري (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
* **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **بحوث في علم الرجال**، محمد آصف محسني، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
* **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، يحيى بن معين (المتوفى ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* **تاريخ أصبهان**، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
* **تاريخ الرسل والملوك**، ابن جرير الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
* **تأريخ الشيعة بين المؤرخ والحقيقة**، د. نور الدين الهاشمي، مركز الأبحاث العقائدية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
* **تاريخ اليعقوبي**، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (اليعقوبي)، مؤسسة ونشر فرهن أهل بيت، دار صادر، بيروت، بدون طبعة ولا تاريخ.
* **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
* **تاريخ خليفة بن خياط**، خليفة بن خياط العصفري (المتوفى ٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
* **تاريخ دمشق**، ابن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

* **تحرير تقريب التهذيب**، د. بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* **تفسير السمرقندي (بحر العلوم)**، نصر بن محمد السمرقندي (المتوفى ٣٧٥هـ)، علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

* **تفسير القرآن العظيم**، ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

* **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

* **تفسير القمي**، علي بن إبراهيم القمي (المتوفى نحو ٣٢٩هـ)، تحقيق: طيب الجزائري، مؤسسة دار الكتاب، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

* **تفسير جوامع الجامع**، الفضل بن الحسن الطبرسي (المتوفى ٥٤٨هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

* **تفسير فرات الكوفي**، فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

* **تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب**، محمد بن محمد رضا القمي المشهدي (المتوفى ١١٢٥هـ)، تحقيق: حسين درگاهي، مؤسسة الطبع والنشر وزارة الثقافة والإرشاد، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

* **تفسير مفاتيح الغيب**، فخر الدين الرازي (المتوفى ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

* **تفسير نور الثقلين**، عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة إسماعيليان، قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٢هـ.

* **تفسير يحيى بن سلام**، يحيى بن سلام الإفريقي القيرواني (المتوفى ٢٠٠هـ)، تحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

* **تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة**، فاضل اللنكراني (المتوفى ١٤٢٨هـ)، تحقيق: مركز فقه الأئمة الأطهار، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
* **تقريب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **تقريب المعارف**، أبو الصلاح الحلبي (المتوفى ٤٤٧هـ)، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (المتوفى ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
* **جامع أحاديث الشيعة**، حسين الطباطبائي البروجردي (المتوفى ١٣٨٣هـ)، المطبعة العلمية، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
* **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
* **جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد**، محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري (المتوفى ١١٠١هـ)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **جمهرة اللغة**، ابن دريد الأزدي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
* **جمهرة النسب**، هشام بن محمد الكلبي (رواية السُّكَّري عن ابن حبيب)، تحقيق: د. ناجي حسن، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
* **جمهرة أنساب العرب**، ابن حزم الأندلسي (المتوفى ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **حديث الدار**، علي الحسيني الميلاني، مركز الأبحاث العقائدية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

* **خصائص الأئمة**، الشريف الرضي (المتوفى ٤٠٦هـ)، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
* **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
* **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، ابن المطهر الحلي (المتوفى ٧٢٦هـ)، تحقيق: فضيلة الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**، حسين منتظري، المركز العالمي للدراسات الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
* **دراسة حول نهج البلاغة**، محمد حسين الحسيني الجلالي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
* **دلائل الصدق**، محمد حسن المظفر (المتوفى ١٣٧٥هـ)، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
* **دلائل النبوة**، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* **رجال ابن الغضائري**، أحمد بن الحسين الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
* **رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنفي الشيعة)**، أحمد بن علي النجاشي (المتوفى ٤٥٠هـ)، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
* **رسائل ومقالات**، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
* **زاد المعاد في هدي خير العباد**، شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

* **سعد السعود**، ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤هـ)، منشورات الرضي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ش.

* **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ٢٠٠٢م.

* **سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى ٢٧٩هـ)**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

* **سؤالات البرقاني للدارقطني (رواية الكرجي)**، أحمد بن محمد البرقاني (المتوفى ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

* **سؤالات السلمي للدارقطني**، محمد بن الحسين السلمي (المتوفى ٤١٢هـ)، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

* **سير أعلام النبلاء**، الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر الطحاوي (المتوفى ٣٢١هـ)، تحقيق وتقديم: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

* **شرف المصطفى**، عبد الملك بن محمد الخركوشي (المتوفى ٤٠٧هـ)، دار البشائر الإسلامية، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

* **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

* **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

* **صراط الحق، محمد آصف محسني**، ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

* **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي (المتوفى ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للنشر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
* **طبقات المدلسين**، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **طرائف المقال**، علي البروجردي (المتوفى ١٣١٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
* **طرح التثريب شرح التقريب**، أبو الفضل العراقي (المتوفى ٨٠٦هـ) وأكمله ابنه: ولي الدين (المتوفى ٨٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
* **عقائد الإمامية**، محمد رضا المظفر (المتوفى ١٣٨٣هـ)، انتشارات أنصاريان، قم، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
* **علل الشرائع**، ابن بابويه القمي (المتوفى ٣٨١هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
* **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني (المتوفى ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
* **غريب الحديث**، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **غريب الحديث**، ابن قتيبة الدينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
* **غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام**، الميرزا القمي (المتوفى ١٢٣١هـ)، تحقيق: عباس تبريزيان، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.

* **فضائل الصحابة**، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **فقه السيرة**، محمد الغزالي (المتوفى ١٤١٦هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
* **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، زين الدين المناوي (المتوفى ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
* **كتاب الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين**، محمد طاهر القمي الشيرازي (المتوفى ١٠٩٨هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مطبعة الأمير، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
* **كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
* **كتاب سليم بن قيس**، سليم بن قيس الهلالي الكوفي، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني، منشورات دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
* **كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين**، ابن المطهر الحلي (المتوفى ٧٢٦هـ)، تحقيق: حسين الدرگاهي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
* **كنز الدقائق**، عبد الله بن أحمد النسفي (المتوفى ٧١٠هـ)، تحقيق: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية، دار السراج، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
* **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، المتقي الهندي (المتوفى ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
* **كنز الفوائد**، أبو الفتح الكراجكي (٧٥٤هـ)، مكتبة المصطفوي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
* **كوثر المعاني الدَّراري في كشف خبايا صحيح البخاري**، محمد الخضر الجكني الشنقيطي (المتوفى ١٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

* **لباب الأنساب والألقاب والأعقاب**، ابن فندق البيهقي (المتوفى ٥٦٥هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي الكبرى، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
* **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
* **ما وراء الفقه**، محمد الصدر (المتوفى ١٤٢١هـ)، دار المحبين، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.
* **مجلة نصوص معاصرة**، مؤسسة دلتا للطباعة والنشر، الحدث (لبنان)، السنة السابعة (العدد السادس والعشرون)، ربيع ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
* **محاضرات في الاعتقادات**، علي الحسيني الميلاني، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
* **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول**، محمد باقر المجلسي (المتوفى ١١١١هـ)، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
* **مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام**، زين الدين بن علي العاملي، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
* **مستدركات علم رجال الحديث**، علي النمازي الشاهرودي (المتوفى ١٤٠٥هـ)، طبعة شفق، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* **مسند البزار (البحر الزخار)**، أبو بكر البزَّار (المتوفى ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ٢٠٠٩م.
* **مشرعة بحار الأنوار**، محمد آصف محسني، مؤسسة العَارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
* **مشرق الشمسين وإكسير السعادتين**، البهائي العاملي (المتوفى ١٠٣١هـ)، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.
* **مصنف ابن أبي شيبة**، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

* **معاني الأخبار**، ابن بابويه القمي (المتوفى ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
* **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**، أبو القاسم الخوئي (المتوفى ١٤١٣هـ)، الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، عمر بن رضا كحالة (المتوفى ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **مناقب آل أبي طالب**، ابن شهر آشوب (المتوفى ٥٨٨هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م.
* **مناقب الأسد الغالب**، ابن الجزري (المتوفى ٨٣٣هـ)، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
* **مناقب الإمام أمير المؤمنين**، محمد بن سليمان الكوفي (المتوفى ح ٣٠٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* **منتهى المطلب في تحقيق المذهب**، ابن المطهر الحلي (المتوفى ٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* **منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
* **نسب قريش**، مصعب بن عبد الله الزبيري (المتوفى ٢٣٦هـ)، تحقيق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
* **نسب معد واليمن الكبير**، هشام بن محمد الكلبي (المتوفى ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
* **نشأة التشيع والشيعة**، محمد باقر الصدر (المتوفى ١٤٠٠هـ)، تحقيق: عبد الجبار شرارة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* **نقد الرجال،** التفرشي (المتوفى بعد ١٠٤٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
* **نهج البلاغة،** خطب الإمام علي، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** ابن خلكان البرمكي (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
* **الوجيزة في علم الرجال (رجال المجلسي)،** محمد باقر المجلسي (المتوفى ١١١١هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.